الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور- خنشلة

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية
قسم العلوم الإنسانية

محاضرات في مادة

قضايا عربية معاصرة

مطبوعة بيداغوجية مقدمة لطلبة السنة الثالثة لسانس (السداسي الخامس)
تخصص تاريخ عام

إعداد الدكتور:
رامي سيدي محمد

السنة الجامعية: 2025-2026

بسم الله الرحمن الرحيم

المطبوعة منجزة بالاعتماد على ما جاء في وثيقة مواءمة عرض التكوين ليسانس أكاديمي (caneva)

بجامعة عباس لغرور– خنشلة بعنوان:

البرنامج التفصيلي للمواد

ليسانس أكاديمية

الميدان	الفرع	التخصص
علوم إنسانية واجتماعية	علوم إنسانية - تاريخ	تاريخ عام

السداسي: الخامس

اسم الوحدة: التعليم الأساسية 1.

اسم المادة: قضايا عربية معاصرة

الرصيد: 05

المعامل: 02

محتوى المادة:

أوّلا- القضايا التاريخية والسّياسية:

1- المشاريع والمخطّطات الاستعمارية تجاه الوطن العربي من كامبل بنرمان إلى الشّرق الأوسط الكبير.

2- قضيّة الوحدة العربية في تطوّرها التّاريخي.

3- القوى العظمى والموقف من مشروع الوحدة العربية.

4- الصّراع العربي – الصهيوني وانعكاساته على تطوّر الوطن العربي.

5- التيارات والأحزاب السّياسية الكبرى في الوطن العربي ومشاريع البناء والتغيير.

6- الاستغلال الدّيني في الصّراع السياسي العربي المعاصر.

ثانيا- القضايا الاقتصادية والاجتماعية:

1- الجذور التاريخية للتخلف في الوطن العربي.

2- النفط العربي ومكانته في الصراع والعلاقات الدّولية.

3- الاقتصادات العربية في ظلّ التجزئة السّياسية والتّبعية.

ثالثا- قضايا ثقافية واجتماعية:

1- البعد الثّقافي في المشروع النّهضوي العربي المعاصر.

2- واقع الثّقافة العربية المعاصرة.

3- الحركة النّسوية العربية ومطالب التّغيير الاجتماعي في الوطن العربي.

مقدمة

يُعرف الوطن العربي بأنه أكثر أماكن العالم زخما بالأحداث التاريخية نظرا لأهميته الاستراتيجية والجيوسياسية منذ فجر التاريخ فهو موطن الانسان الأول ومنبع الحضارات القديمة ومركز الديانات السماوية، فكان مسرحا لعديد من الصراعات والحروب خاصة منها الدينية في إطار الصراع بين الشرق الإسلامي والغرب المسيحي، وأخيرا أصبح مطمعا وهدفا للحركة الاستعمارية الأوربية في العصر المعاصر، مما جعل الوطن العربي يشهد العديد من التغيرات والتطورات المرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بهذه الحركة الاستعمارية الأوربية وما تعلق بها خاصة ظهور الحركة الصهيونية وضرورة إيجاد موطن للهود في فلسطين، سواء ذلك في فترات الاحتلال التي شهدتها الأقطار العربية أو حتى بعد استقلالها وما عرفته من أشكال أخرى من الاستعمار كالتبعية السياسية والاقتصادية أو الاستعمار الثقافي؛ ومن هنا يأتي موضوع مادتنا الذي نحن بصدد تقديمه لطلبة السنة الثالثة لسانس تخصص تاريخ عام؛ والموسوم بـ:

"قضايا عربية معاصرة"

تندرج هذه المطبوعة البيداغوجية ضمن مسعى تأطير عملية التعلم الجامعي في ميدان الدراسات التاريخية والسياسية والاجتماعية حول العالم العربي المعاصر، وذلك من خلال توفير مادة مكتوبة مهيكلة تساعد الطلبة على متابعة المحاضرات، وفهم الإشكاليات الكبرى، وبناء مهارات التحليل النقدي والاستنتاج والربط بين الأبعاد المتداخلة؛ وتعتمد المطبوعة منظوراً تركيبياً يربط بين الماضي الاستعماري وتجارب بناء الدولة الوطنية والتحولات الجيوسياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية التي عرفتها الأقطار العربية منذ نهاية القرن التاسع عشر ميلادي إلى اليوم، مع التركيز على قضايا التجزئة السياسية، والتبعية الاقتصادية، والتحولات الثقافية، وصعود الحركات الاجتماعية الجديدة مثل الحركة النسوية.

تنبع أهمية هذه المطبوعة من كونها تشتغل على قضايا حيّة ومُعاصرة لا تزال تشكّل محور نقاش في الفضاء العربي، سواء داخل الأوساط الأكاديمية أو في المجال العمومي والإعلامي؛ إذ يتداخل فيها ما هو تاريخي بما هو راهن، وما هو بنيوي بما هو ظرفي، مما يجعلها أداة فعّالة لتكوين وعي نقدي لدى الطلبة. لذلك، نهدف في إعداد المحاضرات إلى التجميع بين عرض المعطيات الأساسية والحقائق التاريخية بطريقة مبسّطة ومنظّمة، وتقديم قراءات تحليلية نقدية مختصرة تفتح أمام الطالب آفاقاً لقراءة أوسع في المراجع المتخصّصة، وتتيح له في الوقت ذاته تكوين موقف تحليلي مستقل مدعوم بأدلّة ومراجع موثّقة.

من الناحية البيداغوجية، تم تصميم المحاضرات وفق نظام مختلط يجمع بين الفقرات التفسيرية الواسعة ورؤوس الأقلام التوجيهية؛ فكل محاضرة تبدأ بتمهيد أو مقدمة إشكالية تحدّد موضوعها وسؤالها المركزي وأهدافها، ثم تُعرض العناصر الأساسية في شكل عناوين فرعية رئيسية وفرعية ونقاط موجّزة، يلي كل عنوان شرح مفصّل في فقرات قصيرة توضح السياق التاريخي والمفاهيم النظرية والأمثلة المحلية والمقارنة. ويُختتم كل درس بخلاصة أو خاتمة تحليلية، وأسئلة إشكالية للنقاش، وموضوعات مقترحة للبحث الفردي والجماعي، وقائمة هوامش بمراجع مفصّلة بنظام شيكاغو، بما ينسجم مع التوجهات الحديثة في البيداغوجيا الجامعية القائمة على تنمية التفكير النقدي والقدرة على تحليل النصوص والخطابات والظواهر التاريخية والاجتماعية الراهنة.

المحور الأول

القضايا التاريخية والسياسية

المحاضرة الأولى: المشاريع والمخططات الاستعمارية تجاه الوطن العربي من كامبل بنرمان إلى الشرق الأوسط الكبير (الجزء الأول)

مقدمة:

تمثل المساعي والاستراتيجيات الاستعمارية التي تم توجيهها نحو العالم العربي منذ أوائل القرن العشرين وحتى الوقت الحاضر بعضًا من أهم التحديات التي واجهتها الأمة العربية في سردها التاريخي الحديث والمعاصر (1). هدفت القوى الاستعمارية الغربية، بقيادة بريطانيا وفرنسا، ثم الولايات المتحدة الأمريكية، إلى تجزئة العالم العربي وتقويض تماسكه وتحويله إلى سلسلة من الكيانات المتناهية والتنافسية التي يمكن إدارتها بسهولة وخاضعة لاستغلال مواردها (2). كانت هذه المبادرات مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالأجندة الصهيونية، التي كانت تطمح إلى إنشاء كيان استيطاني في قلب العالم العربي (3).

يركز هذا الجزء من المحاضرة على الدوافع والأهداف التي تقوم عليها المبادرات الاستعمارية، مصحوبة بنظرة تاريخية للخطط التي سبقت مؤتمر كامبل-بينرمان عام 1907، بالإضافة إلى فحص تحليلي لمحتويات وثيقة كامبل-بينرمان وآثارها على العالم العربي.أولاً: الأسباب والأهداف الكامنة وراء المشاريع الاستعمارية تجاه الوطن العربي

.1تعدد الدو افع الاستعمارية وتشابكها

على الرغم من المظاهر والمنهجيات المتنوعة للاستعمار الأوروبي عبر مختلف السياقات الزمنية والمكانية، فإن الأسباب والأهداف الأساسية تظهر أوجه تشابه كبيرة (4). إن دوافع المساعي الاستعمارية هي في الأساس تاريخية وسياسية ودينية واقتصادية بطبيعتها. تتقلب الأهمية النسبية لكل عامل وفقًا للحقبة التاريخية المحددة وخصائص السلطة الاستعمارية والمنطقة الجغرافية المستهدفة (5).

انخرط المؤرخون والعلماء في نقاش واسع حول الدافع السائد الذي يدفع التوسع الاستعماري الأوروبي في المجالين العربي والإسلامي (6). يؤكد العديد من الأكاديميين أن العداء المتجذر في الفوارق الدينية والثقافية يشكل الدافع الأساسي. إنهم يعتبرون الحروب الصليبية بمثابة المثال الافتتاحي للاستعمار الأوروبي في الشرق العربي (7). وعلى العكس من ذلك، يفترض فصيل بديل من العلماء، لا سيما أولئك الذين ينحازون إلى النموذج الماركسي، أن الجشع للأصول المادية والاقتصادية للمنطقة هو الأساس المنطقي الرئيسي، في حين يتم استخدام الحماس الديني كأداة أيديولوجية للتبرير والتعبئة (8).

يؤكد محمد عابد الجابري أن «الاستعمار الأوروبي للعالم العربي لم يكن حدثًا عابرًا. لقد مثلت مبادرة ثقافية شاملة تهدف إلى إعادة تشكيل المنطقة لتعزيز المصالح الغربية وتأمين الهيمنة الدائمة عليها» (9). ويلاحظ عبد الله العروي كذلك أن «الاستعمار كان مبنيًا على فكرة التفوق الثقافي الأوروبي واستحقاق حكم المجتمعات الأخرى باسم نشر الحضارة والتقدم» (10).

2. التجزئة السياسية كأسلوب وهدف استعماري

كانت المبادرة الاستعمارية الأوروبية مبنية على الانقسام السياسي للعالم العربي، والذي كان بمثابة نهج منهجي وهدف استراتيجي، من خلال توليد كيانات مجزأة سياسيًا وضعيفة اقتصاديًا، وبالتالي الالتزام بعقيدة «فرق تسد». سهّل هذا النهج السيطرة العسكرية على هذه المناطق خلال فترة الاحتلال، مع ضمان إخضاعها في الوقت نفسه بعد وقف الاحتلال المباشر (11). استلزم انتشار القوى الاستعمارية والصراعات التي تلت ذلك فيما بينها تنفيذ مبادئ التجزئة لتحديد السيادة الإقليمية ومناطق النفوذ بين الكيانات الاستعمارية المعنية (12).

يؤكد أحمد سعيد نوفل أن «مبدأ الانقسام والحكم شكل الأساس التأسيسي لجميع الاستراتيجيات الاستعمارية. هدفت القوى المهيمنة إلى عرقلة تشكيل أي كيان عربي قوي وموحد يمكن أن يعرض مصالحها الخاصة داخل المنطقة للخطر» (13). كما يفترض ساطع الحصري أن «تجزئة الأراضي العربية لم تكن نتيجة عضوية لعوامل جوهرية، بل كانت نتيجة لمشروع استعماري محسوب ومنضبط بشكل منهجي» (14).

3. التحالف الاستعماري-الصهيوني ضد الوحدة العربية

كان للشراكة الاستعمارية البريطانية الفرنسية تأثيرًا كبيرًا على مبادرات التجزئة والاستعمار التي تستهدف العالم العربي، والتي صُممت لعرقلة الوحدة العربية (15). كانت هذه الشراكة مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالحركة الصهيونية وتطلعاتها لإنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين (16). لو اختارت الحركة الصهيونية موقعًا آخر غير فلسطين، لما حصلت على الدعم الكبير الذي تلقته من القوى الاستعمارية. وبالتالي، فإن غالبية الاستراتيجيات الاستعمارية المنفذة في العالم العربي ترتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بالسعي لإنشاء دولة يهودية في فلسطين (17).

يوضح عبد الوهاب المسيري أن «المشروع الصهيوني كان بمثابة آلية تسوية للإمبريالية الغربية داخل المنطقة العربية. تم تسويقه لليهود كحل لمحنتهم، بينما في الحقيقة، كان بمثابة أداة لتعزيز الأهداف

الاستعمارية» (18). يؤكد أنيس صايغ بالمثل أن «الصهيونية والاستعمار الغربي يمثلان وجهين لنفس الكيان. يهدف كلا الكيانين إلى الهيمنة على المنطقة العربية وتحويلها إلى منطقة نفوذ مستدامة» (19).

ثانياً: نظرة تاريخية للمشاريع الاستعمارية قبل مؤتمر كامبل بنرمان(1907)

1. الجذور التاريخية المبكرة: من القرن السادس عشر إلى الثورة الفرنسية

ارتبط مفهوم إنشاء وطن يهودي في فلسطين بالمساعي والمخططات الاستعمارية منذ القرن السادس عشر الميلادي (20). توجد علاقة كبيرة بين حركة النهضة الأوروبية والسعي للاستكشاف الجغرافي من جهة، وحركة الإصلاح الديني البروتستانتي على الجانب الآخر، والتي عززت أيديولوجية التفوق العنصري الأوروبي (21). دافع المثقفون البروتستانت، وخاصة في بريطانيا وهولندا، عن فكرة «القيامة اليهودية» أو «الأمة اليهودية» في فلسطين، استنادًا إلى التفسيرات التوراتية للنبوءات الكتابية (22).

يوضح ألبرت حوراني أن «الفكر البروتستانتي البريطاني، وخاصة الحركة البيوريتانية، لعب دورًا حاسمًا في ربط المصالح الاستعمارية البريطانية بمفهوم عودة اليهود إلى فلسطين منذ القرن السابع عشر» (23). ويلاحظ عبد العزيز الدوري كذلك أن «هذه المفاهيم ظلت هامشية حتى القرن التاسع عشر، وعندها بدأت تتطور إلى سياسات عملية تتزامن مع صعود الإمبريالية الأوروبية» (24).

.2حملة نابليون بونابرت على الشرق(1798-1801)

تطورت الفكرة في التطبيق العملي بعد الثورة الفرنسية وعادت إلى الظهور بالاقتران مع الحملة العسكرية لنابليون بونابرت إلى مصر والشام عام 1798 (25). أكد نابليون للجالية اليهودية في فرنسا أنه سيُسمح لهم بالعودة إلى فلسطين بشرط دعمهم لمساعيه العسكرية؛ ومع ذلك، ظلوا متشككين في هذا الاقتراح في تلك المرحلة، ويرجع ذلك إلى حد كبير إلى وضعهم الراسخ في أوروبا وعدم وجود حركة سياسية موحدة (26).

في 20 أبريل 1799، أصدر نابليون بونابرت إعلانًا مهمًا من مدينة غزة، يدعو اليهود في جميع أنحاء العالم إلى المشاركة في حملته العسكرية والالتزام بإعادة بناء «مملكة القدس القديمة» (27). على الرغم من أن هذا الالتماس لم يحظ باستجابة كبيرة، إلا أنه يشير إلى المبادرة الأوروبية الرسمية الافتتاحية لربط الجهود الاستعمارية بمفهوم إقامة وجود يهودي في فلسطين (28).

يفترض جورج أنطونيوس أن «حملة نابليون إلى الشرق كانت لحظة محورية في التاريخ العربي المعاصر. لقد أيقظت التطلعات الاستعمارية الأوروبية في المنطقة وأرست الأساس لجميع الخطط اللاحقة» (29).

.3مؤتمر إكس لا شابيل(1818)

يمكن اعتبار مؤتمر Aix-la-Chapelle لعام 1818 بمثابة المبادرة الاستعمارية الأوروبية الجماعية الرائدة الموجهة نحو الجزائر ومنطقة المغرب العربي الأوسع (30). في سياق هذا التجمع، توصلت القوى الأوروبية الرئيسية (بريطانيا وفرنسا وروسيا والنمسا وبروسيا) إلى إجماع بشأن ضرورة الحد من هيمنة الجزائر في البحر الأبيض المتوسط من خلال التدخلات العسكرية (31).

كان هذا المؤتمر بمثابة مقدمة للغزو الفرنسي للجزائر عام 1830، والذي كان بمثابة بداية الاستعمار الأوروبي المباشر في العالم العربي خلال العصر المعاصر (32). يفترض محمد العربي الزبيري أن «احتلال الجزائر عام 1830 لم يكن مجرد إجراء أحادي الجانب من قبل فرنسا. وينبثق من إجماع أوروبي على ضرورة إقامة حكم استعماري على المنطقة المغاربية» (33).

4. مبادرة محمد علي باشا والسعي لتحقيق الوحدة العربية (1831-1841)

في عام 1831، بدأ محمد علي باشا، صاحب السيادة المحترم لمصر، مسعى عسكريًا كبيرًا ضد بلاد الشام، بهدف توحيد كل من مصر والشام تحت سيطرته (34). شكّل هذا المشروع المحاولة الافتتاحية الجوهرية لإقامة دولة عربية قوية وموحدة في العصر الحديث، مما أثار مخاوف القوى الاستعمارية الأوروبية (35).

تدخلت الإمبراطورية البريطانية بشكل مباشر لتخريب مبادرة محمد علي من خلال تقديم الدعم للإمبراطورية العثمانية الضعيفة في معارضتها له، مما أجبره على الانسحاب من بلاد الشام وفقًا لما نصت عليه اتفاقية لندن لعام 1840 (36). يفترض ألبرت حوراني أن «إحباط مبادرة محمد علي كان نقطة تحول محورية في التاريخ العربي الحديث. لقد أطفأت الفرصة الأصلية الأولية لإنشاء دولة عربية متماسكة وقوية» (37).

وفي المقابل، سمحت بريطانيا للإمبراطورية العثمانية بالموافقة على الهجرة اليهودية إلى فلسطين تحت إشراف وحماية بريطانية، وهو الحدث الذي بشر ببدء المشروع الاستيطاني الصهيوني (38).

5. مؤتمر برلين الأول (1878) وتقسيم النفوذ الاستعماري

في إطار التنافس والخلاف الاستعماري، وفي محاولة لاستباق المواجهات المباشرة بين القوى الاستعمارية، بدأت فترة ترسيم الحدود الاستعمارية، لا سيما بين فرنسا وبريطانيا (39). وقد تجلت هذه الديناميكية بشكل واضح خلال مؤتمر برلين الأول عام 1878، حيث تقرر تخصيص تونس لفرنسا ومصر لبريطانيا (40).

في الواقع، فرضت فرنسا سيطرتها على تونس في عام 1881 وبريطانيا على مصر في عام 1882، وبذلك افتتحت الحكم الاستعماري المباشر على قلب العالم العربي (41). يؤكد محمد أنيس أن «مؤتمر برلين لعام 1878 مثل كيف قسمت القوى الاستعمارية العالم العربي والإسلامي دون مراعاة رغبات أو حقوق سكانه» (42).

ثالثاً: مؤتمر كامبل بنرمان (1905-1907): المخطط الاستعماري الأول الشامل

1. السياق التاريخي للمؤتمر

في عام 1905، وجهت الحكومة البريطانية دعوة إلى فرنسا وهولندا وبلجيكا وإسبانيا وإيطاليا والبرتغال لعقد مؤتمر سري في لندن، والذي تم تصميمه لصياغة استراتيجية استعمارية متماسكة (43). امتدت مداولات هذا المؤتمر لمدة عامين (1905-1907) وبلغت ذروتها في إنتاج وثيقة سرية يشار إليها باسم «وثيقة كامبل-بينرمان»، سميت على اسم رئيس الوزراء البريطاني في تلك الحقبة، السير هنري كامبل-بانرمان (44).

تم عقد هذا المؤتمر ضمن خلفية تاريخية مهمة. من الواضح أن الإمبراطورية العثمانية كانت تشهد تدهورًا واضحًا. بدأت الحركة الوطنية العربية مرحلتها التكوينية. عُقد المؤتمر الافتتاحي للحركة الصهيونية في بازل بسويسرا عام 1897، تحت قيادة ثيودور هرتزل (45 عامًا). كانت القوى الاستعمارية الأوروبية قد أكملت تقريبًا عملية إنهاء الاستعمار في إفريقيا وآسيا، وتركت في المقام الأول الأراضي العربية والشرق الأوسط دون تغيير (46).

2. طبيعة المؤتمر والدول المستثناة منه

تم توثيق وقائع المؤتمر بطريقة غير مسبوقة من حيث النطاق والسرية (47). وصورت الدول المشاركة المؤتمر كمنصة مخصصة لتعزيز السلام ونزع السلاح والتعاون الدولي، على الرغم من حقيقة أن أهدافه الحقيقية كانت متناقضة بشكل أساسي (48). تم استبعاد الدول التي تعتبر جزءًا من «محور الشر» من المنظور الاستعماري لتلك الفترة عن عمد من دعوة المؤتمر، ولا سيما الإمبراطورية العثمانية وألمانيا (49).

في تلك المرحلة، حافظت الإمبراطورية العثمانية على السيطرة الاسمية على غالبية الأراضي العربية. وبالتالي، اعتُبر استبعادها أمرًا حتميًا لمنع أي نشر محتمل للخطط (50). كانت ألمانيا، خلال هذه الفترة، تبرز كمنافس استعماري هائل للقوى الاستعمارية القائمة (بريطانيا وفرنسا) وبالتالي لم يتم توجيه دعوة للمشاركة (51).

3. الخلاصة الرئيسية للمؤتمر: العالم العربي كتهديد استراتيجي

عند اختتام المؤتمر، توصلت الجمعية إلى قرار حاسم: (52):

«يشكل البحر الأبيض المتوسط الشريان الحيوي للاستعمار، حيث يعمل كقناة تربط الشرق والغرب، والممر الطبيعي للقارتين الآسيوية والأفريقية، ومفترق طرق التفاعلات العالمية. علاوة على ذلك، يتم الاعتراف بها كمهد للأديان والحضارات المختلفة. وتتمثل المعضلة المرتبطة بهذا الشريان في وجود شعب فريد يقيم على طول شواطئه الجنوبية والشرقية، ويتميز بشكل خاص بالتاريخ والدين واللغة المشتركة».

افترض المؤتمر أن هذا التماسك الثقافي واللغوي والديني يمثل تهديدًا استراتيجيًا للمصالح الاستعمارية الأوروبية، مؤكدا أن السيطرة على هذه المنطقة وتجزئتها أصبحت حتمية للحفاظ على التفوق الأوروبي المستمر على نطاق عالمي (53).

يوضح أنور عبد المالك هذا الاستنتاج بالقول: «لقد أدركت القوى الاستعمارية منذ أوائل القرن العشرين أن العالم العربي، بسبب موقعه الاستراتيجي وموارده وإمكاناته للوحدة، يشكل التحدي الأكبر لتطلعاتها الإمبريالية، مما يستلزم تجزئته» (54).

4. التوصيات والخطط الاستراتيجية للمؤتمر

وتوج المؤتمر بتجميع التوصيات الاستراتيجية التي وضعت الأساس لجميع المبادرات الاستعمارية اللاحقة الموجهة نحو العالم العربي. ومن أبرز هذه التوصيات ما يلي:

أ - تصنيف الدول العالمية إلى ثلاث فئات استراتيجية:

قرر المؤتمر تصنيف دول العالم إلى ثلاث مناطق أو فئات متميزة لتعزيز المشاركة الاستراتيجية معها (55):

تشمل الفئة الأولى دول الحضارة المسيحية الغربية (بما في ذلك أوروبا وأمريكا الشمالية وأستراليا ونيوزيلندا)، والتي تتطلب الدعم والوحدة فيما بينها لتأمين الهيمنة العالمية المستدامة. وتتكون الفئة الثانية من الدول التي ليست جزءًا من الحضارة الغربية ولكنها لا تُظهر خلافًا ثقافيًا كبيرًا ولا تشكل تهديدًا حقيقيًا، خاصة إذا تمت إدارتها بفعالية (مثل أمريكا الجنوبية وبعض دول شرق آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء). تشمل الفئة الثالثة دولًا خارج الحضارة الغربية تشهد صدامًا ثقافيًا ودينيًا معها. تمثل هذه الدول تهديدًا استراتيجيًا كبيرًا، لا سيما في سيناريوهات صعودها وتماسكها (الدول الإسلامية في الغالب وخاصة الدول العربية).

يفترض برهان غليون أن «هذا التصنيف يكشف النقاب عن التفوق والمنظور المتحيز عنصريًا الذي أثر على الأيديولوجية الاستعمارية، والتي لا تزال تداعياتها واضحة في السياسات الغربية المعاصرة تجاه المجال العربي والإسلامي» (56).

ب- الحفاظ على الانقسام والجهل والتقدم المتأخر بين شعوب المنطقة العربية:

دعا المؤتمر إلى تنفيذ استراتيجيات منهجية ومستمرة تهدف إلى إدامة حالة التخلف والجهل والتجزئة لدى الشعوب العربية من خلال (57):

مواجهة المبادرات التعليمية الحديثة ونشر الأمية. تعزيز المعتقدات الخرافية وتعزيز الفتنة الطائفية. تقويض الاقتصادات العربية وإدامة اعتمادها على تصدير المواد الخام حصراً. معوقات أي تقدم تكنولوجي أو صناعي كبير داخل المنطقة.

ج- قمع أي اتجاهات نحو الوحدة العربية:

اعتبر المؤتمر منع أي مشروع للوحدة العربية الهدف الاستراتيجي الأسمى (58). ولتحقيق هذا الهدف، أيّد المؤتمر إنشاء دولة يهودية (إسرائيل) في فلسطين، تهدف إلى أن تكون بمثابة حاجز هائل وأجنبي وعدائي يفصل السكان العرب في آسيا (المشرق العربي) عن سكان أفريقيا (المغرب العربي)، وبالتالي يعرقل تحقيق الوحدة بين هذه الشعوب (59).

يؤكد محمد حسنين هيكل أن «فكرة زرع الكيان الصهيوني في العالم العربي لم تكن مجرد مفهوم صهيوني؛ بل كانت في الأساس مبادرة استعمارية غربية أقرتها الحركة الصهيونية لأنها تتماشى مع مصالحها» (60).

رابعا: الخطاب المحيط بأصالة وثيقة كامبل-بينرمان

1. الأدلة التي تدعم وجود المستند

على الرغم من العدد الكبير من المراجع التاريخية والعلمية التي تثبت صحة إصدار هذه الوثيقة وعقد المؤتمر المرتبط بها، فإن عدم إصدار الأرشيف البريطاني رسميًا يثير الشكوك بين بعض العلماء الغربيين فيما يتعلق بوجودها وشرعية محتواها الموجود (61).

ومع ذلك، فإن مؤيدي شرعية الوثيقة يثبتون ادعاءاتهم بأشكال مختلفة من الأدلة (62):

أظهرت الأطر الجيوسياسية اللاحقة تماسكًا ملحوظًا مع التأكيدات الموضحة في الوثيقة (على سبيل المثال، اتفاقية سايكس-بيكو، وعد بلفور، مؤتمر سان ريمو، إلخ). تشير الحسابات التاريخية المعاصرة إلى

المؤتمر على نطاق واسع. الأساس المنطقي الاستراتيجي: أظهر محتوى الوثيقة التوافق التام مع الطموحات الاستعمارية السائدة في أوروبا في ذلك الوقت.

2. التداعيات العملية للوثيقة في الممارسة

وبغض النظر عن الدقة الحرفية للوثيقة، فإن مسار الأحداث التاريخية اللاحقة قد أثبت وجود أجندة استعمارية شاملة تم تنفيذها بدقة (63). بدأت هذه الوثيقة سلسلة من المعاهدات والأطر الاستراتيجية (64):

اتفاقية سايكس-بيكو (1916): ترسيم المشرق العربي بين بريطانيا وفرنسا. وعد بلفور (2 نوفمبر 1917): الالتزام البريطاني بتسهيل إنشاء وطن قومي لليهود في فلسطين. مؤتمر فرساي (1919): إعادة تشكيل الحدود بعد الحرب العالمية الأولى. مؤتمر سان ريمو (1920): توزيع الولايات بين الدول العربية. قرار الأمم المتحدة رقم 181 (29 نوفمبر 1947): تقسيم فلسطين. إعلان دولة إسرائيل (15 مايو 1948).

يوضح جورج كورم ذلك من خلال التأكيد على أن: «التشكيك في وجود وثيقة كامبل-بينرمان لا يقلل من حقيقة الاستراتيجية الاستعمارية الشاملة والمنهجية التي تهدف إلى تفتيت العالم العربي. تعتبر الأحداث التاريخية بمثابة الدليل الأكثر إقناعًا على ذلك» (65).

خاتمة:

إن دراسة المبادرات والاستراتيجيات الاستعمارية المبكرة الموجهة نحو العالم العربي، وخاصة وثيقة كامبل-بينرمان، تشير إلى أن تفكك الوحدة العربية لم يكن نتيجة لعمليات طبيعية أو تاريخية لا مفر منها. بدلاً من ذلك، كان نتاج تصميم استعماري محسوب ومنهجي يهدف إلى إحباط ظهور دولة عربية قوية وموحدة ؛ كان هذا التصميم مرتبطًا ارتباطًا جوهريًا بالمشروع الصهيوني. تم تأسيس الكيان الإسرائيلي كعائق دائم لعرقلة التضامن العربي وتأمين الهيمنة الغربية على المنطقة.

يستمر الاستفسار المحوري: هل لا تزال هذه الخطط قابلة للتطبيق في السياقات المعاصرة؟ هذا هو السؤال الذي سنسعى إلى معالجته في الجزء التالي من هذه المحاضرة، حيث سنحلل الاستراتيجيات اللاحقة من مشروع برنارد لويس إلى مبادرة الشرق الأوسط الكبير.

الهوامش:

(1)محمد عابد الجابري، *المسألة الثقافية في الوطن العربي* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، ص 45.

(2)أحمد سعيد نوفل، *دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي*، ط2 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010)، ص 15.

(3)نوفل، *دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي*، ص 16.

(4)إدوارد سعيد، *الاستشراق: المعرفة، السلطة، الإنشاء* (بيروت: دار الآداب، 2006)، ص 112.

(5)عبد الله العروي، *مفهوم التاريخ: الألفاظ والمذاهب* (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1992)، ص 234.

(6)ألبرت حوراني، *تاريخ الشعوب العربية* (بيروت: دار النهار للنشر، 1997)، ص 387.

(7)أمين معلوف، *الحروب الصليبية كما رآها العرب* (بيروت: دار الفارابي، 1983)، ص 15-18.

(8)سمير أمين، *التطور اللامتكافئ: دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية* (بيروت: دار الطليعة، 1974)، ص 89-92.

(9)الجابري، *المسألة الثقافية في الوطن العربي*، ص 48.

(10)عبد الله العروي، *الإيديولوجيا العربية المعاصرة* (بيروت: دار الحقيقة، 1970)، ص 67.

(11)نوفل، *دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي*، ص 15.

(12)برهان غليون، *المحنة العربية: الدولة ضد الأمة* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993)، ص 87.

(13)نوفل، *دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي*، ص 17.

(14)ساطع الحصري، *العروبة أولاً* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985)، ص 102.

(15)نوفل، *دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي*، ص 16.

(16)نوفل، *دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي*، ص 16.

(17)نوفل، *دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي*، ص 16.

(18)عبد الوهاب المسيري، *موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية*، ج 5 (القاهرة: دار الشروق، 1999)، ص 234.

(19)أنيس صايغ، *الفكرة الصهيونية: مراحل التطور التاريخي* (بيروت: مركز الأبحاث الفلسطينية، 1971)، ص 45.

(20)نوفل، *دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي*، ص 15-17.

(21)المسيري، *موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية*، ج 5، ص 187.

(22) Regina Sharif, *Non-Jewish Zionism: Its Roots in Western History* (London: Zed Press, 1983), 18-22.

(23)ألبرت حوراني، *الفكر العربي في عصر النهضة 1798-1939* (بيروت: دار النهار للنشر، 1968)، ص 321.

(24)عبد العزيز الدوري، *التكوين التاريخي للأمة العربية* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984)، ص 456.

(25)نوفل، *دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي*، ص 17.

(26)نوفل، *دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي*، ص 17.

(27) Paul Charles Merkley, *The Politics of Christian Zionism 1891-1948* (London: Frank Cass, 1998), 34.

(28) Henry Laurens, *La Question de Palestine, Tome I: L'invention de la Terre sainte (1799-1922)* (Paris: Fayard, 1999), 67-71.

(29)جورج أنطونيوس، *يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية* (بيروت: دار العلم للملايين، 1978)، ص 23.

(30)قرباش بلقاسم، "الأسرى الأوربيون في الجزائر خلال عهد الدايات "(1830-1671)، أطروحة دكتوراه (جامعة مصطفى اسطمبولي معسكر، 2016)، ص 287.

(31)أبو القاسم سعد الله، *تاريخ الجزائر الثقافي*، ج 1 (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1998)، ص 412.

(32)محمد العربي الزبيري، *مع ركب الشهداء من المقاومة إلى الاستشهاد* (الجزائر: دار البعث، 1983)، ص 12.

(33)الزبيري، *مع ركب الشهداء من المقاومة إلى الاستشهاد*، ص 14.

(34)أحمد عزت عبد الكريم، *تاريخ التعليم في عصر محمد علي* (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 1938)، ص 89.

(35)خالد فهمي، *كل رجال الباشا: محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة* (القاهرة: دار الشروق، 2006)، ص 267.

(36)حوراني، *تاريخ الشعوب العربية*، ص 396-398.

(37)حوراني، *تاريخ الشعوب العربية*، ص 398.

(38) Alex Carmel, *Die Siedlungen der württembergischen Templer in Palästina 1868-1918* (Stuttgart: Kohlhammer, 1973), 43.

(39)قرباش، "الأسرى الأوربيون في الجزائر"، ص 298.

(40)عبد العظيم رمضان، *الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر: من ثورة 1919 إلى ثورة 1952* (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1980)، ص 34.

(41)رمضان، *الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر*، ص 35.

(42)محمد أنيس، *الدولة العثمانية والشرق العربي (1914-1514)* (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1985)، ص 412.

(43)مركز الكاشف للمتابعة والدراسات الاستراتيجية، "وثيقة كامبل السرية وتفتيت الوطن العربي"، *مجلة البحث التاريخي* (سوريا)، عدد 10 (2008): 2.

(44)مركز الكاشف، "وثيقة كامبل السرية"، 2.

(45)صايغ، *الفكرة الصهيونية*، ص 112.

(46)الدوري، *التكوين التاريخي للأمة العربية*، ص 467.

(47)غازي حسين، "الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية" (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2005)، ص 8.

(48)حسين، "الشرق الأوسط الكبير"، ص 8.

(49)حسين، "الشرق الأوسط الكبير"، ص 8.

(50)أنيس، *الدولة العثمانية والشرق العربي*، ص 423.

(51) John C. G. Röhl, *Wilhelm II: Der Weg in den Abgrund, 1900-1941* (München: C.H. Beck, 2009), 789.

(52)مركز الكاشف، "وثيقة كامبل السرية"، 2.

(53)مركز الكاشف، "وثيقة كامبل السرية"، 2.

(54)أنور عبد الملك، *نهضة مصر* (القاهرة: دار المستقبل العربي، 1983)، ص 212.

(55)ميسوم وآخرون، "محطات في تاريخ فلسطين 1917-1948"، *المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية* 15، عدد 1 (2023): 86.

(56)غليون، *المحنة العربية*، ص 134.

(57)مركز الكاشف، "وثيقة كامبل السرية"، 2-3.

(58)مركز الكاشف، "وثيقة كامبل السرية"، 3.

(59)مركز الكاشف، "وثيقة كامبل السرية"، 3.

(60)محمد حسنين هيكل، *عام من الأزمات* (القاهرة: دار الشروق، 1988)، ص 156.

(61) Isaiah Friedman, *The Question of Palestine: British-Jewish-Arab Relations, 1914-1918*, 2nd ed. (New Brunswick: Transaction Publishers, 1992), 12.

(62)نوفل، *دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي*، ص 18.

(63)نوفل، *دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي*، ص 18-19.

(64)نوفل، *دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي*، ص 19.

(65)جورج قرم، *الشرق والغرب: شرخ على شفا الهاوية* (بيروت: دار النهار للنشر، 2003)، ص 187.

المحاضرة الثانية: المشاريع والمخططات الاستعمارية تجاه الوطن العربي (الجزء الثاني - من سايكس بيكو إلى الشرق الأوسط الكبير)

مقدمة:

بعد دراسة الأسس التاريخية للمؤسسات الاستعمارية ووثيقة كامبل-بينرمان (1907) في المحاضرة السابقة، سيحلل هذا الخطاب تطور هذه المبادرات ومظاهرها الملموسة، بدءًا من اتفاقية سايكس-بيكو (1916) وامتدادًا إلى مشروع الشرق الأوسط الكبير في القرن الحادي والعشرين (1). شهدت هذه الفترة تحولًا محوريًا من الأطر المفاهيمية إلى التنفيذ الفعلي لتفكك وإعادة تشكيل العالم العربي، بما يتماشى مع الطموحات الاستعمارية الغربية (2).

أولاً: اتفاقية سايكس-بيكو (1916): تقسيم الشرق العربي

1. السياق التاريخي للاتفاقية

خلال الفترة المضطربة من الحرب العالمية الأولى (1914-1918)، عندما كانت الإمبراطورية العثمانية في حالة تدهور، بدأت القوى الاستعمارية الأوروبية، ولا سيما بريطانيا وفرنسا، في وضع استراتيجية لتقسيم إرث «الرجل المريض» (3). وتلت ذلك مفاوضات سرية بين الممثل البريطاني السير مارك سايكيس والدبلوماسي الفرنسي فرانسوا جورج بيكو، بمشاركة روسيا القيصرية، وبلغت ذروتها بالتصديق على الاتفاقية في 16 مايو 1916 (4).

ظهر هذا الاتفاق في مرحلة كانت فيها بريطانيا تقدم ضمانات متضاربة لمختلف الكيانات؛ فمن ناحية، التزمت للشريف حسين بن علي بإنشاء دولة عربية مستقلة موحدة مقابل إعلان التمرد العربي ضد العثمانيين (مراسلات حسين ومكماهون 1915-1916). وعلى العكس من ذلك، كانت تتفاوض سراً مع فرنسا بشأن تقسيم الأراضي العربية (5). يصف جورج أنطونيوس هذه المناورة الدبلوماسية بأنها «أكبر خيانة دبلوماسية في التاريخ الحديث» (6).

2. محتوى الاتفاقية وتقسيمها

حددت اتفاقية سايكس-بيكو المشرق العربي في خمس مناطق رئيسية (7):

أ- شملت المنطقة الزرقاء (الانتداب الفرنسي المباشر) الساحل السوري من صور في الجنوب إلى مرسين في الشمال، وضمت لبنان وجنوب شرق تركيا المعاصر (كيليكيا) (8).

ب- شملت المنطقة الحمراء (الانتداب البريطاني المباشر) بلاد الرافدين (العراق الحديث) الممتدة من بغداد جنوباً إلى الخليج العربي، إلى جانب ميناءي حيفا وعكا في فلسطين (9).

أ. المنطقة A - شمل التأثير الفرنسي غير المباشر المناطق الداخلية من سوريا (دمشق وحمص وحماة وحلب) والموصل في شمال العراق (10).

د- المنطقة ب - التأثير البريطاني غير المباشر: ضمت هذه المنطقة شرق الأردن، والجزء الشمالي من شبه الجزيرة العربية، وداخل فلسطين (11).

ح. المنطقة المظلمة (الإدارة الدولية): تم تصنيف فلسطين لتكون تحت إدارة دولية مشتركة تحسبًا لتنفيذ الأجندة الصهيونية (12).

يؤكد عبد العزيز الدوري أن «سايكس-بيكو لم تكن مجرد اتفاقية لتقسيم النفوذ. لقد كان مخططًا لتفكيك الأمة العربية إلى كيانات مصطنعة خالية من آليات البقاء الحقيقية» (13).

3. الكشف عن الاتفاق وردود الفعل العربية

وظلت الاتفاقية سرية حتى نوفمبر 1917، عندما كشف عنها البلاشفة الروس في أعقاب الثورة البلشفية. وقاموا بنشر نصوص الاتفاقات السرية التي وضعها النظام القيصرية السابق (14). أثار الكشف عن الاتفاقية صدمة عميقة وغضبًا واسعًا داخل الأوساط العربية. تأكدت القيادة العربية من أنها تعرضت للتضليل من قبل بريطانيا (15).

قدم الشريف حسين احتجاجًا على الاتفاقية؛ لكن بريطانيا طمأنته بأن الاتفاقية لن تُسن وأن الالتزامات البريطانية تجاه العرب سيتم التمسك بها (16). ومع ذلك، أظهرت التطورات اللاحقة العكس تمامًا. تم تطبيق الاتفاقية بصرامة في مؤتمر سان ريمو في عام 1920 (17).

ثانياً: وعد بلفور (1917): الوعد المشؤوم

1. نص الوعد وسياقه التاريخي

في 2 نوفمبر 1917، نقل وزير الخارجية البريطاني، آرثر جيمس بلفور، رسالة إلى اللورد ليونيل والتر روتشيلد، أحد الشخصيات البارزة في الحركة الصهيونية في المملكة المتحدة، يوضح فيها ما يلي (18):

«تعرب حكومة صاحب الجلالة عن خيرها تجاه إنشاء موطن وطني للسكان اليهود في فلسطين وستبذل قصارى جهدها لتسهيل تحقيق هذا الهدف، مع الفهم القاطع بأنه لن يتم اتخاذ أي تدابير من شأنها أن

تقلل من الحقوق المدنية والدينية التي تتمتع بها المجتمعات غير اليهودية المقيمة في فلسطين، ولا من الحقوق أو الأوضاع السياسية التي يؤيدها اليهود في الدول الأخرى».

2. الخلفية السياسية والدو افع البريطانية

جاء إصدار وعد بلفور على خلفية الحرب العالمية الأولى، حيث سعت بريطانيا خلالها إلى تحقيق عدة أهداف استراتيجية (19):

أ- تأمين الدعم اليهودي: كانت بريطانيا تطمح إلى حشد دعم السكان اليهود في كل من أوروبا وأمريكا لمساعيها في زمن الحرب ضد ألمانيا والإمبراطورية العثمانية (20).

ب. فرض سيطرتها على فلسطين: اعتزمت بريطانيا فرض سيطرتها على فلسطين لحماية الطريق البحري إلى الهند عبر قناة السويس. سهّل إنشاء كيان يهودي يتماشى مع المصالح البريطانية هذا الطموح (21).

ج - تنفيذ توصيات كامبل-بينرمان: كان الإعلان بمثابة إنجاز عملي للتوصيات التي طرحت في مؤتمر كامبل-بينرمان، الذي دعا إلى إنشاء حاجز إنساني لعرقلة الوحدة العربية (22).

يقدم عبد الوهاب المسيري منظورًا نقديًا للإعلان، حيث يؤكد: «شكّل وعد بلفور وعدًا لأولئك الذين يفتقرون إلى الحق في الحصول على ما هو غير مستحق. منحت بريطانيا فلسطين، وهي أرض لم تكن تمتلكها، لليهود الذين لا يستحقونها، وبذلك ضحت بحقوق الشعب الفلسطيني، الذي لا يُعترف به حتى بالاسم» (23).

3. التناقضات القانونية والأخلاقية في الوعد

يحتوي وعد بلفور على تناقضات واضحة (24):

- فهي تشير إلى «الشعب اليهودي» ككيان قومي متآلف، بينما تصنف الفلسطينيين (الذين شكلوا 92% من سكان فلسطين) على أنهم «مجتمعات غير يهودية»، مما ينفي وضعهم كشعب وحقوقهم الوطنية (25).
- تعهدت بريطانيا بعدم المساس بـ «الحقوق المدنية والدينية» للفلسطينيين؛ لكنها تجاهلت تمامًا حقوقهم السياسية والوطنية (26).
- تم الإعلان عن الوعد قبل احتلال بريطانيا الفعلي لفلسطين (مع احتلال القدس في 9 ديسمبر 1917)، مما يشير إلى أن بريطانيا ضمنت ما لم تكن تمتلكه (27).

ثالثًا: مؤتمر سان ريمو (1920): التقسيم الرسمي والتفويضات

1. السياق التاريخي للمؤتمر

بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، التي بلغت ذروتها بانتصار دول الحلفاء، انعقد مؤتمر السلام في باريس عام 1919، تلاه مؤتمر سان ريمو الذي عقد في إيطاليا في الفترة من 19 إلى 26 أبريل 1920، لتحديد مستقبل الإمبراطورية العثمانية المهزومة وأراضيها العربية. شارك مندوبون من بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليابان في المؤتمر، في حين تم استبعاد ممثلين من الدول العربية بشكل واضح.

2. قرارات المؤتمر وتقسيم المهام

صادق المؤتمر رسميًا على تقسيم المشرق العربي وفقًا لاتفاقية سايكس-بيكو وأرسى نظام الانتداب كغطاء قانوني للاستعمار، الذي أقرته عصبة الأمم. وكانت القرارات التي تم التوصل إليها على النحو التالي:

أ- **الانتداب الفرنسي:** تم تكليف فرنسا بالانتداب على سوريا ولبنان.

ب. **الانتداب البريطاني:** حصلت بريطانيا على انتدابات لفلسطين والعراق وشرق الأردن.

ج - **إدراج وعد بلفور:** تم دمج وعد بلفور في الانتداب البريطاني على فلسطين، مما منحه وضعًا قانونيًا دوليًا.

ينتقد أنطون سعادة نتائج مؤتمر سان ريمو، قائلاً: «لقد تم تقسيم الأمة السورية (المشرق العربي) إلى كيانات مصطنعة لا تجسد تطلعات سكانها أو صحتها الجغرافية والتاريخية».

3. ردود الفعل العربية

أشعلت قرارات سان ريمو موجة كبيرة من السخط والتمرد في جميع أنحاء المنطقة العربية:

ثورة العشرين في العراق (1920): انتفاضة شعبية كبيرة ضد الاحتلال البريطاني. المقاومة السورية: عارض الملك فيصل بن حسين قرارات المؤتمر بصوت عالٍ لكنه اضطر إلى إخلاء دمشق بعد معركة ميسلون في يوليو 1920. الثورة الفلسطينية: بدأت سلسلة من الثورات والتمردات الفلسطينية في معارضة الانتداب البريطاني والاستيطان الصهيوني.

رابعا: مشروع برنارد لويس (1979): تجزئة العالم الإسلامي

1. من هو برنارد لويس؟

كان برنارد لويس (1916-2018) مستشرقًا ومؤرخًا بريطانيًا أمريكيًا، اشتهر بدراسته في التاريخ الإسلامي ودراسة الشرق الأوسط. عمل أستاذاً في جامعة لندن ثم في جامعة برينستون في الولايات المتحدة. وقد أثرت

مساهماته الفكرية بشكل كبير على وجهات نظر صانعي السياسة الأمريكيين تجاه العالم الإسلامي، لا سيما خلال إدارتي الرئيسين رونالد ريغان وجورج بوش الابن.

تم وصف لويس بأنه «أحد مهندسي الحرب على الإرهاب» و «الأب الروحي لنظرية صراع الحضارات». وهو معروف بمبادرته التي تهدف إلى تفكيك العالم العربي والإسلامي إلى دول أصغر مرسومة على أسس عرقية وطائفية.

2. محتوى مشروع برنارد لويس

قدم برنارد لويس مشروعه إلى الكونغرس الأمريكي في عام 1979، ثم صقله لاحقًا في عام 1983 تحت عنوان «إعادة تشكيل الشرق الأوسط». يعتمد المشروع على المفاهيم التالية:

أ- فرضية عدم الاستقرار الهيكلي: يفترض لويس أن الدول العربية والإسلامية المعاصرة هي بنيات مصطنعة تفشل في تمثيل التنوع العرقي والطائفي الحقيقي للمنطقة، مما يجعلها عرضة لعدم الاستقرار.

ب. التقسيم على أسس عرقية وطائفية: اقترح لويس تقسيم الدول العربية والإسلامية إلى دول أصغر على أساس الفروق الطائفية والعرقية، مثل: دولة سنية، ودولة شيعية، ودولة كردية في العراق، ودولة علوية، ودولة درزية، ودولة سنية في سوريا، وغيرها.

(ج) دعم الأقليات ضد الأغلبية: اقتُرح تعزيز الأقليات العرقية والدينية وتحفيزها لتأكيد مطالباتها بالاستقلال أو الاستقلال الذاتي.

يتأمل فهمي هويدي في مشروع لويس بالقول: «إنه امتداد طبيعي لاتفاقية سايكس-بيكو، وإن كان ذلك في شكل أكثر تفصيلاً وخطورة، حيث يسعى إلى مزيد من تفكيك ما كان مجزأً بالفعل».

3. تطبيقات المشروع في الممارسة

يؤكد العديد من الباحثين أن التطورات التي لوحظت في المنطقة العربية من الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003 إلى بداية ما يسمى بـ «الربيع العربي» تمثل الإنجاز الملموس لمبادرة برنارد لويس (48):

تفكيك العراق: بعد التدخل العسكري الأمريكي عام 2003، تم تقسيم العراق فعليًا إلى ثلاث مناطق متميزة: الكردية في المنطقة الشمالية، والسنة في المنطقة الوسطى، والشيعة في الجزء الجنوبي (49).

الحرب السورية: منذ عام 2011، تحولت سوريا إلى ساحة معركة تتميز بالعداءات الطائفية والعرقية، وتميزت بظهور كيانات شبه مستقلة (50).

تقسيم السودان: تم الاعتراف بانفصال جنوب السودان رسميًا في عام 2011 (51).

الفوضى الليبية: بعد عام 2011، شهدت ليبيا التفكك إلى مختلف الميليشيات والفصائل الإقليمية (52).

خامساً: مشروع الشرق الأوسط الكبير (2004): النموذج الأمريكي الجديد

1. نشأة المشروع وإطاره التاريخي

في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001، والتدخلات العسكرية الأمريكية اللاحقة في أفغانستان (2001) والعراق (2003)، أطلقت إدارة الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش مبادرة سياسية واسعة النطاق تسمى «مبادرة الشرق الأوسط الكبير» (53). تم تقديم المشروع رسميًا خلال قمة G8 التي عقدت في يونيو 2004 (54).

وجاءت هذه المبادرة في سياق «الحرب على الإرهاب» المزعومة وتعزيز «الديمقراطية». ومع ذلك، اعتبر المحللون أنها محاولة لإعادة تشكيل المشهد الجيوسياسي للمنطقة ليتماشى مع المصالح الأمريكية والإسرائيلية (55).

2. الأهداف المفصلية للمشروع

أوضحت الإدارة الأمريكية أن المبادرة تهدف إلى (56):

تعزيز الديمقراطية والحريات السياسية في الشرق الأوسط. تعزيز حقوق المرأة والفئات المهمشة. تحفيز الإصلاح الاقتصادي ومكافحة الفساد. تجديد الأنظمة التعليمية ومواجهة «الأيديولوجيات المتطرفة».

3. الأهداف الأساسية: تقييم نقدي

يؤكد العلماء العرب أن الأهداف الفعلية للمبادرة تختلف بشكل كبير عن تلك التي تم الإعلان عنها علنًا (57):

أ. إعادة تعريف المنطقة: تجزئة الدول العربية والإسلامية الكبرى إلى كيانات أصغر وضعيفة (58).

ب- ضمان أمن إسرائيل: التخفيف من أي تهديدات عربية أو إسلامية لإسرائيل من خلال التجزؤ والتناقص (59).

ج- تنظيم النفط والموارد: ضمان هيمنة الولايات المتحدة على موارد الطاقة داخل المنطقة (60).

د. فرض السيادة الثقافية: نشر القيم والنماذج الغربية تحت ستار «الحداثة» و «الديمقراطية» (61).

يفترض محمد حسنين هيكل أن «مشروع الشرق الأوسط الكبير يمثل نسخة معاصرة من اتفاقية سايكس-بيكو، وإن كان متخفيًا في واجهة أيديولوجية ليبرالية وديمقراطية. ويبقى الهدف الأساسي دون تغيير: تفكيك الأمة واحتكار مواردها» (62).

4. آليات التنفيذ

استندت المبادرة إلى عدة آليات (63):

المشاركة العسكرية المباشرة: كما يتضح من حالتي العراق وأفغانستان. الإكراه السياسي والاقتصادي: يُمارس على الأنظمة العربية لتحقيق «الإصلاحات». تعزيز حركات المعارضة والاحتجاج: يتم تسهيلها من خلال منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام. الحرب الثقافية والإعلامية: يتم نشرها من خلال القنوات الإعلامية والمناهج التعليمية.

سادساً: الثوابت والمتغيرات في المبادرات الاستعمارية

1. الثوابت الاستراتيجية

على الرغم من انتشار المشاريع المتنوعة عبر سياقات زمنية مختلفة، ظلت العديد من المبادئ الاستراتيجية دون تغيير (64):

إن منع الوحدة العربية يمثل باستمرار الهدف الأساسي والدائم. حماية إسرائيل: ضمان تفوق إسرائيل وأمنها الاستراتيجي. استغلال الموارد: خاصة النفط والمجاري المائية المحورية. التجزؤ الطائفي والعرقي: التلاعب بالتنوع للتحريض على الصراع.

2. المتغيرات التكتيكية

تتطور المقاربات والسرديات وفقًا للبيئة التاريخية (65):

في القرنين التاسع عشر والعشرين: تم تأطيرها تحت شعار «المهمة الثقافية» و «نشر الحضارة». خلال الحرب الباردة: تم تقديمه بحجة «مكافحة الشيوعية». في القرن الحادي والعشرين: تم التعبير عنها من خلال عدسة «مكافحة الإرهاب» و «النهوض بالديمقراطية».

خاتمة:

يوضح تحليل المشاريع الاستعمارية، الممتدة من سايكس-بيكو إلى الشرق الأوسط الكبير، استمرارية استراتيجية ملحوظة تهدف إلى تفكيك العالم العربي، وتثبيط وحدته، وضمان خضوعه؛ لقد انتقلت المنهجيات من الاحتلال العسكري العلني إلى أشكال أكثر تعقيدًا من الهيمنة السياسية والاقتصادية

والثقافية، يكمن التحدي الأكبر الذي يواجه الأمة العربية في تنمية الوعي بهذه المخططات والسعي لمواجهتها من خلال تحقيق التنمية والوحدة والاستقلال الحقيقي.

الهوامش:

(1)محمود محمد شاكر، *رسالة في الطريق إلى ثقافتنا* (القاهرة: مطبعة المدني، 1987)، ص 67.

(2)عصمت سيف الدولة، *عن العروبة والإسلام* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص 123.

(3)ألبرت حوراني، *تاريخ الشعوب العربية* (بيروت: دار النهار للنشر، 1997)، ص 401.

(4)جورج أنطونيوس، *يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية* (بيروت: دار العلم للملايين، 1978)، ص 248.

(5)أنطونيوس، *يقظة العرب*، ص 250-255.

(6)أنطونيوس، *يقظة العرب*، ص 256.

(7)أحمد سعيد نوفل، *دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي*، ط2 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010)، ص 22.

(8)نوفل، *دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي*، ص 22.

(9)نوفل، *دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي*، ص 22.

(10)نوفل، *دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي*، ص 23.

(11)نوفل، *دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي*، ص 23.

(12)نوفل، *دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي*، ص 23.

(13)عبد العزيز الدوري، *التكوين التاريخي للأمة العربية* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984)، ص 512.

(14) David Fromkin, *A Peace to End All Peace: The Fall of the Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middle East* (New York: Henry Holt, 1989), 289.

(15)أنطونيوس، *يقظة العرب*، ص 270.

(16)أنطونيوس، *يقظة العرب*، ص 271.

(17)حوراني، *تاريخ الشعوب العربية*، ص 408.

(18) Walter Laqueur and Barry Rubin, eds., *The Israel-Arab Reader: A Documentary History of the Middle East Conflict*, 6th ed. (New York: Penguin Books, 2001), 17.

(19)عبد الوهاب المسيري، *موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية*، ج 5 (القاهرة: دار الشروق، 1999)، ص 289.

(20)المسيري، *موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية*، ج 5، ص 290.

(21)المسيري، *موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية*، ج 5، ص 291.

(22)غازي حسين، "الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية" (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2005)، ص 12.

(23)المسيري، *موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية*، ج 5، ص 294.

(24)وليد الخالدي، *كي لا ننسى: قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة 1948* (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997)، ص 15.

(25)الخالدي، *كي لا ننسى*، ص 16.

(26)إدوارد سعيد، *القضية الفلسطينية* (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997)، ص 34.

(27)سعيد، *القضية الفلسطينية*، ص 35.

(28)حوراني، *تاريخ الشعوب العربية*، ص 409.

(29)محمد أنيس، *الدولة العثمانية والشرق العربي (1914-1514)* (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1985)، ص 467.

(30)حوراني، *تاريخ الشعوب العربية*، ص 410.

(31)فيليب خوري، *سوريا والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية 1920-1945* (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2005)، ص 89.

(32)حنا بطاطو، *العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية* (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1990)، ص 112.

(33)رشيد الخالدي، *مئة عام على وعد بلفور: المواجهة الصهيونية الاستعمارية للفلسطينيين* (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2017)، ص 45.

(34)أنطون سعادة، *نشوء الأمم* (بيروت: مؤسسة سعادة للثقافة، 1938)، ص 156.

(35)حوراني، *تاريخ الشعوب العربية*، ص 411.

(36)بطاطو، *العراق*، ص 145-178.

(37)فيليب خوري، *سوريا والانتداب الفرنسي*، ص 102.

(38)بيان نويهض الحوت، *القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948* (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1981)، ص 98.

(39) Ian Buruma, "The Orientalist: Bernard Lewis," *The Guardian*, March 12, 2007.

(40) Robert D. Kaplan, "Looking the World in the Eye," *The Atlantic*, December 2001.

(41)محمود معروف، "برنارد لويس والشرق الأوسط الموعود"، *شؤون عربية*، عدد 115 (2003): 45.

(42)معروف، "برنارد لويس والشرق الأوسط الموعود"، 46.

(43)حسين، "الشرق الأوسط الكبير"، ص 25.

(44) Bernard Lewis, "Rethinking the Middle East," *Foreign Affairs* 71, no. 4 (Fall 1992): 99-119.

(45)حسين، "الشرق الأوسط الكبير"، ص 26-27.

(46)حسين، "الشرق الأوسط الكبير"، ص 27.

(47)فهمي هويدي، *القرآن والسلطان: محاولة لقراءة الإسلام السياسي* (القاهرة: دار الشروق، 2003)، ص 187.

(48)نوفل، *دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي*، ص 78.

(49)نوفل، *دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي*، ص 79.

(50)نوفل، *دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي*، ص 80.

(51)حيدر إبراهيم علي، *السودان: الوعي بالذات وتأصيل الهوية* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008)، ص 234.

(52)علي عبد اللطيف اللافي، *القبيلة والدولة في ليبيا* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 189.

(53)محمد السيد سليم، *تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين*، ط3 (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 2004)، ص 456.

(54)سليم، *تطور السياسة الدولية*، ص 457.

(55)حسين، "الشرق الأوسط الكبير"، ص 35.

(56)حسين، "الشرق الأوسط الكبير"، ص 36.

(57)خير الدين حسيب، *حوار حول الديمقراطية في الوطن العربي* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، ص 89.

(58)حسيب، *حوار حول الديمقراطية*، ص 90.

(59)حسين، "الشرق الأوسط الكبير"، ص 37.

(60)حسين، "الشرق الأوسط الكبير"، ص 38.

(61)برهان غليون، *نقد السياسة: الدولة والدين* (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991)، ص 213.

(62)محمد حسنين هيكل، *ما بعد 11 سبتمبر: الإرهاب والإسلام والعلاقات الأمريكية-العربية* (القاهرة: دار الشروق، 2002)، ص 298.

(63)حسين، "الشرق الأوسط الكبير"، ص 40-42.

(64)نوفل، *دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي*، ص 145.

(65)نوفل، *دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي*، ص 146.

المحاضرة الثالثة: قضية الوحدة العربية في تطورها التاريخي

مقدمة:

يشكل موضوع الوحدة العربية أحد أهم الموضوعات التي شغلت الفكر السياسي العربي منذ بداية القرن العشرين وحتى يومنا هذا (1). تتجاوز الوحدة العربية مجرد الخطاب السياسي أو الطموح المثالي؛ فهي تجسد حتمية ثقافية وتاريخية واقتصادية واستراتيجية تمليها الحقائق الجغرافية، والسرد التاريخي المشترك، والقواسم اللغوية المشتركة، والتراث الثقافي، والمحن الخارجية التي تواجه الأمة العربية (2). شهدت مبادرة الوحدة العربية تطورات وتحولات ملحوظة، شملت مجموعة من الإنجازات الجزئية والنكسات المتكررة؛ ومع ذلك، فقد ظلت باستمرار هدفًا محوريًا في الخطاب السياسي والثقافي العربي (3).

أولاً: الجذور التاريخية والفكرية للوحدة العربية

1. الوحدة في التراث الإسلامي

يرتبط مفهوم الوحدة داخل التراث العربي الإسلامي ارتباطًا جوهريًا بفكرة الأمة الفردية. على مدى قرون، كان الإسلام بمثابة الإطار الشامل الذي يوحد العرب والمسلمين (4). جسدت الخلافة الإسلامية، طوال عهدها المختلفة (الراشدون والأمويون والعباسيون والعثمانية)، نموذجًا للوحدة السياسية التي شملت جزءًا كبيرًا من العالم الإسلامي (5).

ومع ذلك، ومع تضاؤل الإمبراطورية العثمانية وبدء التعدي الاستعماري الأوروبي، بدأت فكرة القومية العربية بالظهور كإطار بديل أو تكميلي للرابطة الإسلامية (6). يفترض ساطع الحصري أن «الوحدة العربية ليست بديلاً عن الإسلام؛ بل إنها تمثل البنية السياسية العضوية اللازمة لنهضة الأمة العربية والإسلامية» (7).

2. نشأة الفكر القومي العربي (القرن التاسع عشر)

بدأت العلامات الناشئة للفكر القومي العربي في الظهور في منتصف القرن التاسع عشر، لا سيما في بلاد الشام ومصر (8). ساهمت عوامل مختلفة في ظهور هذه الحركة الفكرية:

أ- حركة النهضة العربية (النهضة): مبادرة ثقافية وفكرية ظهرت في القرن التاسع عشر، هدفت إلى إعادة إحياء التراث العربي والنهوض باللغة العربية (9). ساهم رواد عصر النهضة، مثل رفاعة الطهطاوي وبيتر البستاني والكواكبي، بشكل كبير في تنمية الوعي بهوية عربية متميزة (10).

ب - **السياسة التركية العثمانية:** أدى صعود حركة «الشباب التركي» وتنفيذ سياسات التتريك في أواخر الفترة العثمانية إلى خلق شعور بالتهميش بين العرب داخل الإمبراطورية العثمانية، مما عزز الدعوات إلى العروبة والحكم الذاتي (11).

ج- **التأثير الاستعماري الأوروبي:** حفز توغل الاستعمار الأوروبي في المنطقة العربية (لا سيما احتلال الجزائر عام 1830، ومصر عام 1882، وتونس عام 1881) إيقاظ الوعي القومي العربي ردًا على القهر الأجنبي (12).

ثانياً: التجارب الوحدوية في العصر الحديث

1. الثورة العربية الكبرى (1916): التطلع الافتتاحي لدولة عربية موحدة

في يونيو 1916، أعلن الشريف حسين بن علي، شريف مكة، الثورة العربية ضد الإمبراطورية العثمانية، طامحًا إلى إنشاء دولة عربية موحدة ومستقلة تمتد من الحجاز إلى بلاد الشام (13). مثلت الثورة العربية أول مسعى براغماتي لبناء كيان سياسي عربي موحد في العصر المعاصر (14).

ولكن سرعان ما تبدد هذا الطموح مع الكشف عن اتفاقية سايكس-بيكو (1916)، التي قسمت المشرق العربي بين بريطانيا وفرنسا، وأعقب ذلك التطبيق الفعلي لهذا التقسيم في مؤتمر سان ريمو (1920) (15). يصف جورج أنطوني خيانة بريطانيا للثورة العربية بأنها «واحدة من أعمق الخيانات في التاريخ الحديث» (16).

2. المملكة العربية السورية (1918-1920): التجربة غير الناجحة

بعد دخول الجيش العربي إلى دمشق في أكتوبر 1918، أعلن الأمير فيصل بن حسين تأسيس المملكة العربية السورية، التي تضم سوريا ولبنان وفلسطين والأردن (17). انعقد المؤتمر السوري العام، وأعلن استقلال سوريا الكبرى في مارس 1920 وعين فيصل ملكًا لها (18).

ومع ذلك، رفضت فرنسا الاعتراف بهذه المملكة وأرسلت قواتها، التي هزمت الجيش السوري لاحقًا في معركة ميسلون في 24 يوليو 1920، بقيادة وزير الدفاع يوسف العظمة، الذي لقي حتفه في المواجهة (19). وهكذا اختتمت التجربة الافتتاحية لدولة عربية موحدة داخل المشرق (20).

3. الوحدة المصرية السورية (الجمهورية العربية المتحدة 1958-1961)

في 22 فبراير 1958، تم الإعلان رسميًا عن تشكيل الجمهورية العربية المتحدة بين مصر وسوريا، تحت رعاية الرئيس المصري جمال عبد الناصر (21). مثلت هذه الكونفدرالية علامة تاريخية مهمة، حيث شكلت أول اتحاد ملموس بين دولتين عربيتين سيادتين في العصر المعاصر (22).

أسباب إنشاء الوحدة:

- صعود القومية العربية الناصرية خلال الخمسينيات (23).
- التأثيرات الخارجية الناجمة عن الحرب الباردة ومخاوف سوريا من التهديدات الشيوعية والتركية (24).
- الحماس العام المتفشي للوحدة في كل من مصر وسوريا (25).

أسباب فشل الوحدة (الانفصال في سبتمبر1961):

المركزية المفرطة: توطيد السلطة في القاهرة إلى جانب تهميش أصحاب المصلحة السوريين في عمليات صنع السياسات (26).

التنفيذ السريع للإصلاحات الاشتراكية: سن قوانين التأميم والإصلاح الزراعي إلى مقاومة الطبقة البرجوازية السورية (27).

الصراعات الداخلية: التنافس بين الفصائل السياسية السورية والمصرية (28). **المؤامرات الخارجية:** الدعم الغربي والإقليمي للحركات الانفصالية (29).

يفترض محمد حسنين هيكل أن «تجربة الوحدة المصرية السورية كانت قفزة تاريخية، لكنها فشلت بسبب التسرع والإعداد غير الكافي والمؤسسات الديمقراطية الضعيفة» (30).

4. تجارب وحدوية أخرى

شهدت المنطقة العربية العديد من المساعي النقابية الإضافية، والتي بلغت غالبيتها ذروتها بالفشل (31):

الاتحاد الهاشمي (1958): تحالف بين العراق والأردن، تم حله بعد ثورة 14 يوليو 1958 في العراق (32).

اتحاد الجمهوريات العربية (1971): تحالف مقترح بين مصر وليبيا وسوريا أثبت في النهاية أنه غير فعال (33). مجلس التعاون لدول الخليج العربية (1981): إطار للتعاون الإقليمي المحدود بين دول الخليج الست (34). اتحاد المغرب العربي (1989): اتحاد يضم خمس دول مغاربية، والذي ظل غير نشط إلى حد كبير منذ التسعينيات (35).

ثالثا: المعوقات الداخلية والخارجية للوحدة العربية

1. عقبات داخلية

أ- الإقليمية والقومية: الترويج لهوية وطنية قطرية متميزة على حساب هوية وطنية عربية أوسع (36). يؤكد برهان غليون أن «الدولة العربية القطرية أصبحت واقعًا مستقرًا بمصالحها ونخبها وأيديولوجيتها» (37).

ب- الصراعات الأيديولوجية: التنافس بين الأيديولوجيات القومية والإسلامية والليبرالية والاشتراكية (38).

ج- الأنظمة السياسية الاستبدادية: أدت هشاشة الممارسات الديمقراطية وتركيز السلطة داخل النخبة الحاكمة إلى إعطاء الأولوية لمصالح النظام على السعي لتحقيق الوحدة (39).

د - عدم المساواة الاقتصادية: الفوارق الاقتصادية الواضحة بين الدول العربية الغنية والفقيرة (40).

2. عقبات خارجية

أ- المعارضة الغربية: قاومت القوى الاستعمارية الغربية باستمرار الوحدة العربية، مدفوعة بالمخاوف على مصالحها الخاصة (41).

ب- إسرائيل: كان إنشاء الدولة الإسرائيلية يهدف في المقام الأول إلى عرقلة الوحدة العربية (42).

ج - التدخلات الإقليمية: الإجراءات التي اتخذتها الدول المجاورة مثل إيران و تركيا (43).

خاتمة:

على الرغم من النكسات العديدة، لا يزال يُنظر إلى الوحدة العربية على أنها ضرورة تاريخية واستراتيجية واقتصادية؛ يكمن التحدي الرئيسي في صياغة نموذج توحيد واقعي يعترف بالتنوع ويرتكز على مبادئ الديمقراطية والتنمية والعدالة.

الهوامش:

(1)محمد عابد الجابري، *الخطاب العربي المعاصر* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994)، ص 89.

(2)ساطع الحصري، *العروبة أولاً* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985)، ص 45.

(3)عصمت سيف الدولة، *عن العروبة والإسلام* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، ص 67.

(4)محمد عمارة، *الإسلام والعروبة* (القاهرة: دار الشروق، 1998)، ص 34.

(5)عمارة، *الإسلام والعروبة*، ص 35.

(6)ألبرت حوراني، *الفكر العربي في عصر النهضة 1798-1939* (بيروت: دار النهار للنشر، 1968)، ص 267.

(7)الحصري، *العروبة أولاً* ، ص 78.

(8)حوراني، *الفكر العربي في عصر النهضة*، ص 270.

(9)حوراني، *الفكر العربي في عصر النهضة*، ص 98.

(10)حوراني، *الفكر العربي في عصر النهضة*، ص 99-125.

(11)جورج أنطونيوس، *يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية* (بيروت: دار العلم للملايين، 1978)، ص 112.

(12)أنطونيوس، *يقظة العرب*، ص 123.

(13)أنطونيوس، *يقظة العرب*، ص 198.

(14)أنطونيوس، *يقظة العرب*، ص 201.

(15)أنطونيوس، *يقظة العرب*، ص 256.

(16)أنطونيوس، *يقظة العرب*، ص 257.

(17)فيليب خوري، *سوريا والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية 1920-1945* (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2005)، ص 67.

(18)خوري، *سوريا والانتداب الفرنسي*، ص 68.

(19)خوري، *سوريا والانتداب الفرنسي*، ص 89.

(20)ألبرت حوراني، *تاريخ الشعوب العربية* (بيروت: دار النهار للنشر، 1997)، ص 411.

(21)محمد حسنين هيكل، *سنوات الغليان* (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1988)، ص 345.

(22)هيكل، *سنوات الغليان*، ص 346.

(23)عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وآخرون، *الوحدة: فلسفتها ووسائلها* (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1963)، ص 23.

(24)باتريك سيل، *الصراع على سوريا: دراسة للسياسة العربية في فترة ما بعد الحرب 1945-1958* (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1986)، ص 412.

(25)سيل، *الصراع على سوريا*، ص 413.

(26)هيكل، *سنوات الغليان*، ص 467.

(27)هيكل، *سنوات الغليان*، ص 468.

(28)هيكل، *سنوات الغليان*، ص 469.

(29)مالكولم كير، *الحرب الباردة العربية 1958-1964* (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1985)، ص 89.

(30)هيكل، *سنوات الغليان*، ص 489.

(31)خير الدين حسيب، محرر، *مستقبل الأمة العربية* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988)، ص 123.

(32)حنا بطاطو، *العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية* (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1990)، ص 567.

(33)رمزي زكي، *الاقتصاد السياسي للبطالة* (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1997)، ص 145.

(34)جمال سند السويدي، *مركز الثقل: الخليج العربي في الاستراتيجية الأمريكية* (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008)، ص 234.

(35)عبد السلام المجيدي، *اتحاد المغرب العربي: المنطلقات والآفاق* (تونس: منشورات جامعة قرطاج، 1992)، ص 178.

(36)برهان غليون، *المحنة العربية: الدولة ضد الأمة* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993)، ص 234.

(37)غليون، *المحنة العربية*، ص 235.

(38)محمد عابد الجابري، *المشروع النهضوي العربي* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 156.

(39)غليون، *المحنة العربية*، ص 178.

(40)سمير أمين، *التطور اللامتكافئ: دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية* (بيروت: دار الطليعة، 1974)، ص 267.

(41)الحصري، *العروبة أولاً*، ص 198.

(42)أحمد سعيد نوفل، *دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي*، ط2 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010)، ص 89.

(43)غليون، *المحنة العربية*، ص 289.

المحاضرة الرابعة: القوى العظمى والموقف من مشروع الوحدة العربية

مقدمة:

وتجاوزت ظاهرة الوحدة العربية مجرد الاهتمام العربي الداخلي. لقد حظيت باستمرار بالتدقيق والمراقبة والتدخل من قبل القوى الدولية الهامة عبر مختلف الحقب التاريخية (1). منذ فجر القرن العشرين، أدركت هذه القوى أن تشكيل دولة عربية قوية وموحدة من شأنه أن يشكل تهديدًا كبيرًا لمصالحها الاستراتيجية والاقتصادية داخل الأراضي العربية والشرق الأوسط الأوسع (2). وبالتالي، فقد تبنوا مواقف معادية أو محافظة تجاه جميع المساعي الرامية إلى توحيد العرب، مستخدمين مجموعة من الاستراتيجيات السياسية والاقتصادية والعسكرية لتقويض مثل هذه المبادرات (3).

أولاً: الموقف البريطاني الفرنسي من الوحدة العربية (1900-1956)

1. الفترة الاستعمارية الأولى (1900-1945)

خلال النصف الأول من القرن العشرين، ظهرت بريطانيا وفرنسا كقوى استعمارية مهيمنة في المنطقة العربية (4). واتفقوا على المبدأ الأساسي المتمثل في عرقلة تشكيل أي كيان عربي موحد هائل يمكن أن يعرض سيطرتهم المهيمنة للخطر (5).

أ- خيانة الوعود للثورة العربية الكبرى:

كما ذكرنا سابقًا، أكدت بريطانيا للشريف حسين بن علي إنشاء دولة عربية مستقلة موحدة مقابل إعلان الثورة العربية ضد العثمانيين (مراسلات حسين ومكماهون 1915-1916) (6). وفي الوقت نفسه، كانت تتفاوض سراً مع فرنسا بشأن تقسيم المشرق العربي وفقًا لاتفاقية سايكس-بيكو (1916) (7). يصف أنطونيوس هذه الازدواجية بأنها «أكبر نكسة لمشروع الوحدة العربية في التاريخ الحديث» (8).

(ب) تطبيق مبدأ فرّق تسد:

قامت بريطانيا وفرنسا بتقسيم المشرق العربي بشكل منهجي إلى عدة كيانات صغيرة (9):

أسست بريطانيا العراق والأردن وفلسطين كدول متميزة تحت الانتداب البريطاني (10). فرنسا: تم تقسيم سوريا الكبرى إلى خمس دول (دمشق وحلب والعلويين والدروز ولبنان الكبير) (11).

تم تصميم هذه السياسة بشكل استراتيجي لعرقلة أي توحيد عربي محتمل من خلال إنشاء حدود مصطنعة وتعزيز الكيانات الضعيفة والمتنافسة (12).

ب - زرع الكيان الصهيوني:

شكّل إنشاء إسرائيل في عام 1948 جانبًا من الاستراتيجية الغربية التي تهدف إلى ضمان منع الوحدة العربية (13). أدركت القوى الاستعمارية أن وجود كيان معاد في قلب العالم العربي من شأنه أن يعيق أي محاولات جادة للتوحيد (14).

2. فترة النضال ضد المد القومي الناصري (1952-1970)

بشّر صعود جمال عبد الناصر في مصر بعد ثورة يوليو 1952 بعصر جديد من المواجهة بين الأجندة الوطنية العربية والطموحات الاستعمارية الغربية (15).

أ - العدوان الثلاثي على مصر (1956):

في أعقاب قرار ناصر بتأميم قناة السويس في يوليو 1956، بدأت بريطانيا وفرنسا وإسرائيل هجومًا عسكريًا ضد مصر في 29 أكتوبر 1956 (16). وفي حين كان الهدف الظاهري هو استعادة السيطرة على القناة، كان الدافع الأساسي هو تفكيك نظام عبد الناصر، الذي ظهر كتحدي للمصالح الغربية وأجندة إسرائيل (17).

ومع ذلك، تم إحباط العدوان بسبب الضغط المشترك من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، فضلاً عن الموقف الداعم للجماهير العربية والمجتمع الدولي، مما عزز سمعة ناصر كقائد وطني عربي (18).

ب- معارضة الوحدة المصرية السورية:

عند إنشاء الجمهورية العربية المتحدة في فبراير 1958، أعربت القوى الغربية عن معارضتها الشديدة (19). لقد اعتبروها تهديدًا مباشرًا لمصالحهم، خاصة وأن هذه الوحدة تزامنت مع ذروة القومية العربية (20).

سعت القوى الغربية إلى تعزيز الفصائل المناهضة للوحدة داخل سوريا وقدمت الدعم للانقلاب الانفصالي في سبتمبر 1961 (21). يفترض هيكل أن «الغرب لم يكن ليسمح بنجاح تجربة الوحدة، لأن نجاحها كان سيسهل ظهور وحدة عربية شاملة» (22).

ثانياً: الموقف الأمريكي من الوحدة العربية(1945-2025) :

1. سياسة الولايات المتحدة في فترة الحرب الباردة (1945-1990)

أ- الموقف من المد القومي العربي:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، تبنت الولايات المتحدة إرث الهيمنة البريطانية الفرنسية داخل الوسط العربي (23). صاغت الولايات المتحدة استراتيجية معادية للمساعي القومية العربية، مدفوعة في المقام الأول بالمخاوف المتعلقة بتحالفها المحتمل مع الاتحاد السوفيتي (24).

تم تصميم «عقيدة أيزنهاور»، التي صاغتها الولايات المتحدة في عام 1957، لعرقلة انتشار الشيوعية والنفوذ السوفيتي في الشرق الأوسط؛ ومع ذلك، كان تنفيذها موجهًا في الغالب نحو مواجهة موجة القومية العربية (25).

ب- تأييد الأنظمة المحافظة ضد الأنظمة القومية:

استندت السياسة الخارجية الأمريكية إلى استراتيجية «الحزام الإسلامي» أو «الحزام الأخضر»، التي تشمل دعم الأنظمة الملكية والمحافظة (مثل المملكة العربية السعودية والأردن ودول الخليج) في مواجهة الأنظمة القومية الثورية (بما في ذلك مصر في عهد ناصر وسوريا البعثية والعراق وليبيا) (26).

سعى هذا التوجه الاستراتيجي إلى إقامة توازن إقليمي من شأنه أن يحبط صعود الحركة القومية العربية (27).

ج - تقديم الدعم لإسرائيل كحليف استراتيجي:

صنفت الولايات المتحدة إسرائيل على أنها «حليفها الاستراتيجي» في المنطقة، حيث قدمت لها مساعدة عسكرية واقتصادية وسياسية واسعة النطاق (28). كان الهدف الرئيسي هو ضمان التفوق العسكري الإسرائيلي على أي تحالف عربي محتمل، وبالتالي عرقلة أي مسعى مهم لتوحيد العرب (29).

2. السياسة الأمريكية بعد الحرب الباردة (1990-2025)

أ - حرب الخليج الثانية (1991) وتفاقم الانقسامات العربية:

مثلت حرب الخليج الثانية (1991) منعطفًا حاسمًا في المسار التاريخي للعلاقات العربية، مما أدى إلى تقسيم العرب إلى فصيلين متخاصمين (30). استفادت الولايات المتحدة من هذا التقسيم لتحصين هيمنتها على المنطقة ومنع أي مشروع موحد (31).

(ب) مشروع الشرق الأوسط الكبير (2004):

وكما ذكرنا سابقًا، كشفت إدارة بوش النقاب عن مبادرة «الشرق الأوسط الكبير»، التي هدفت إلى إعادة تشكيل المنطقة على أسس عرقية وطائفية، لتكون بمثابة استمرار لإطار برنارد لويس (32).

ج - تعزيز الانقسامات خلال «الربيع العربي»:

استفادت الولايات المتحدة من زخم «الربيع العربي» (2011) لتفاقم الانقسامات العربية وتقويض سلطة الدولة المركزية (33). وفي حين مددت دعمها للثورات في دول مختارة (لا سيما ليبيا وسوريا)، فقد ضمنت في الوقت نفسه استقرار الأنظمة الحليفة لها (بما في ذلك المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة ومصر بعد عام 2013) (34).

ثالثا: الموقف السوفيتي/الروسي من الوحدة العربية

1. الفترة السوفيتية (1945-1991)

أ. الدعم السوفيتي للحركات القومية العربية:

طوال الحرب الباردة، وسّع الاتحاد السوفييتي دعمه للإدارات القومية العربية (مثل تلك الموجودة في مصر وسوريا والعراق والجزائر وليبيا واليمن الجنوبي) كعنصر من استراتيجيته لمواجهة النفوذ الأمريكي (35).

ومع ذلك، لم يتم تأسيس هذا الدعم على أسس مبدئية؛ بل كان عمليًا ومتماشيًا مع المصالح السوفيتية في سياق تنافسها مع الغرب (36). وبالتالي، امتنع السوفييت عن تقديم دعم كبير لمبادرة الوحدة العربية، واختاروا بدلاً من ذلك التعامل مع كل نظام بشكل مستقل (37).

ب- المفارقة السوفيتية:

على الرغم من تأييده للقومية العربية، كان الاتحاد السوفيتي من بين الدول الافتتاحية للاعتراف بإسرائيل في عام 1948 (38). وعلاوة على ذلك، أيدت تقسيم فلسطين داخل الأمم المتحدة (39). وهذا يؤكد التناقض المتأصل في السياسة السوفيتية فيما يتعلق بالقضية العربية (40).

2. المرحلة الروسية (1991-2025)

بعد تفكك الاتحاد السوفيتي، تضاءل تأثير روسيا في المنطقة العربية طوال التسعينيات (41). ومع ذلك، مع صعود فلاديمير بوتين في عام 2000، بدأت روسيا في استعادة نفوذها تدريجيًا، لا سيما في سوريا (42).

ومع ذلك، لا تزال السياسة الروسية تتسم بالبراغماتية والتركيز على حماية مصالحها دون التزام حقيقي بمشروع الوحدة العربية (43).

رابعا: التحالفات الإقليمية ودورها في إعاقة الوحدة العربية

1. الدور التركي:

منذ تأسيس الجمهورية الكمالية في عام 1923، تبنت تركيا موقفًا معاديًا للمسعى القومي العربي (44). لقد انضمت إلى الكتلة الغربية، وأصبحت عضوًا في حلف شمال الأطلسي في عام 1952، وأقامت علاقات حميمة مع إسرائيل (45).

بالإضافة إلى ذلك، سعت تركيا إلى إعادة تنشيط هيمنتها العثمانية داخل المجال العربي من خلال مبادرات وصفت بـ«العثمانية الجديدة» (46).

2. الدور الإيراني:

شكلت إيران، خلال فترة حكم الشاه وبعد الثورة الإسلامية عام 1979، تحديًا كبيرًا للمشروع القومي العربي (47). وقد هدفت إلى تضخيم نفوذها داخل المنطقة العربية من خلال تعزيز الطائفية وتفاقم الانقسامات الطائفية (48).

خاتمة:

إن فحص المواقف التي تبنتها كل من القوى الكبرى والإقليمية بشأن مبادرة الوحدة العربية يوضح حقيقة واضحة: لقد كانت هذه الكيانات تاريخياً، ولا تزال، معادية لأي مسعى جوهري للتوحيد العربي، لأنه يتعارض مع صلاحياتها الاستراتيجية والاقتصادية، وبالتالي، فإن تحقيق الوحدة العربية يتطلب تصميمًا عربيًا قويًا ومستقلًا قادرًا على معالجة هذه المحن الخارجية.

الهوامش:

(1)محمد السيد سليم، *تحليل السياسة الخارجية* (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1998)، ص 345.

(2)سليم، *تحليل السياسة الخارجية*، ص 346.

(3)علي الدين هلال وجميل مطر، *النظام الإقليمي العربي* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983)، ص 123.

(4)ألبرت حوراني، *تاريخ الشعوب العربية* (بيروت: دار النهار للنشر، 1997)، ص 401.

(5)حوراني، *تاريخ الشعوب العربية*، ص 402.

(6)جورج أنطونيوس، *يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية* (بيروت: دار العلم للملايين، 1978)، ص 248.

(7)أنطونيوس، *يقظة العرب*، ص 250.

(8)أنطونيوس، *يقظة العرب*، ص 256.

(9) David Fromkin, *A Peace to End All Peace: The Fall of the Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middle East* (New York: Henry Holt, 1989), 412.

(10) Fromkin, *A Peace to End All Peace*, 413.

(11)فيليب خوري، *سوريا والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية 1920-1945* (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2005)، ص 78.

(12)خوري، *سوريا والانتداب الفرنسي*، ص 79.

(13)أحمد سعيد نوفل، *دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي*، ط2 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010)، ص 34.

(14)نوفل، *دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي*، ص 35.

(15)محمد حسنين هيكل، *سنوات الغليان* (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1988)، ص 234.

(16)هيكل، *سنوات الغليان*، ص 289.

(17)هيكل، *سنوات الغليان*، ص 290.

(18) Keith Kyle, *Suez: Britain's End of Empire in the Middle East* (London: I.B. Tauris, 1991), 467.

(19)باتريك سيل، *الصراع على سوريا: دراسة للسياسة العربية في فترة ما بعد الحرب 1945-1958* (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1986)، ص 456.

(20)سيل، *الصراع على سوريا*، ص 457.

(21)هيكل، *سنوات الغليان*، ص 467.

(22)هيكل، *سنوات الغليان*، ص 489.

(23)مالكولم كير، *الحرب الباردة العربية 1958-1964* (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1985)، ص 45.

(24)كير، *الحرب الباردة العربية*، ص 46.

(25)صلاح العقاد، *تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا* (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994)، ص 378.

(26)جيل كيبل، *النبي والفرعون: الحركات الإسلامية في مصر المعاصرة* (القاهرة: دار سينا للنشر، 1988)، ص 145.

(27)كيبل، *النبي والفرعون*، ص 146.

(28)نعوم تشومسكي، *المثلث المشؤوم: الولايات المتحدة وإسرائيل وفلسطين* (بيروت: دار الآداب، 2001)، ص 89.

(29)تشومسكي، *المثلث المشؤوم*، ص 90.

(30)عبد الخالق عبد الله، *الخليج العربي: من البريكا إلى العاصفة* (بيروت: دار الساقي، 1991)، ص 234.

(31)عبد الله، *الخليج العربي*، ص 235.

(32)غازي حسين، "الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية" (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2005)، ص 45.

(33)فواز جرجس، *الصعود والسقوط: الدولة الإسلامية في العراق والشام* (بيروت: دار الساقي، 2017)، ص 156.

(34)جرجس، *الصعود والسقوط*، ص 157.

(35) Galia Golan, *Soviet Policies in the Middle East: From World War Two to Gorbachev* (Cambridge: Cambridge University Press, 1990), 67.

(36) Golan, *Soviet Policies in the Middle East*, 68.

(37) Golan, *Soviet Policies in the Middle East*, 69.

(38)عبد الوهاب المسيري، *موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية*، ج 6 (القاهرة: دار الشروق، 1999)، ص 234.

(39)المسيري، *موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية*، ج 6، ص 235.

(40)المسيري، *موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية*، ج 6، ص 236.

(41)محمد نور الدين، *روسيا والعالم العربي* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015)، ص 189.

(42)نور الدين، *روسيا والعالم العربي*، ص 267.

(43)نور الدين، *روسيا والعالم العربي*، ص 268.

(44)محمود شاكر، *التاريخ الإسلامي: العهد العثماني* (بيروت: المكتب الإسلامي، 1991)، ص 456.

(45)باسكن أوران، *السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012)، ص 123.

(46)أوران، *السياسة الخارجية التركية*، ص 178.

(47)محمد السعيد عبد المؤمن، *إيران من الداخل* (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2003)، ص 234.

(48)عبد المؤمن، *إيران من الداخل*، ص 267.

المحاضرة الخامسة: الصراع العربي-الصهيوني و انعكاساته على تطور الوطن العربي

مقدمة:

يمثل الصراع العربي الصهيوني أحد أكثر النزاعات المطولة والمعقدة في الخطاب التاريخي الحديث (1). منذ بداية المسعى الصهيوني في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر وحتى يومنا هذا، كان لهذا الصراع تأثير عميق على أبعاد عديدة للحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في العالم العربي (2). وقد شكّل هذا الخلاف مسار التنمية العربية، وأعاق المشاريع الرامية إلى الوحدة والنهضة، واستنفد بشكل كبير الموارد الهائلة للأمة العربية (3).

أولاً: الجذور التاريخية للصراع العربي الصهيوني

1. ظهور الحركة الصهيونية

تجسدت الحركة الصهيونية السياسية المهيكلة في أواخر القرن التاسع عشر كمسعى قومي يهودي يهدف إلى إنشاء دولة يهودية في فلسطين (4). انعقد المؤتمر الصهيوني الافتتاحي في بازل، سويسرا، في عام 1897، تحت قيادة ثيودور هرتزل، المعروف بأنه سلف الصهيونية السياسية المعاصرة (5).

وأصدر المؤتمر «برنامج بازل»، الذي أوضح أن «هدف الصهيونية هو إنشاء وطن للشعب اليهودي في فلسطين يضمنه القانون العام» (6). منذ ذلك الوقت، سعت الحركة الصهيونية بنشاط لتحقيق هذا الهدف من خلال التحالف مع القوى الاستعمارية الغربية السائدة (7).

يفترض عبد الوهاب المسيري أن «الصهيونية ليست مجرد حركة دينية أو قومية يهودية. إنه يشكل مشروعًا بديلاً للاستيطان الاستعماري يهدف إلى إنشاء دولة وظيفية تخدم المصالح الإمبريالية الغربية في قلب العالم العربي» (8).

2. وعد بلفور (1917) والانتداب البريطاني

كما ذكرنا سابقًا، مثّل وعد بلفور (2 نوفمبر 1917) منعطفًا محوريًا في الصراع، حيث منح التأييد السياسي الرسمي للحركة الصهيونية من القوة الاستعمارية البارزة في تلك الحقبة (9).

بعد الاحتلال البريطاني لفلسطين عام 1917 والتشريع الرسمي للانتداب البريطاني في عام 1920، بدأت مرحلة جديدة في تحقيق المشروع الصهيوني على الأرض (10). سهلت السلطات في ظل الانتداب البريطاني الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وسمحت لليهود بالاستحواذ على الأراضي، وأيدت إنشاء مؤسسات سياسية وعسكرية صهيونية (11).

3. المقاومة الفلسطينية المبكرة

لم يقف الفلسطينيون مكتوفي الأيدي في وجه المسعى الصهيوني، بل انخرطوا في المقاومة منذ البداية (12). كانت فلسطين موقعًا لسلسلة من الثورات والتمردات ضد الاستعمار البريطاني والاستيطان الصهيوني:

ثورة 1920: الانتفاضة الفلسطينية ضد وعد بلفور والانتداب البريطاني (13). ثورة البراق 1929: اندلعت هذه الانتفاضة من خلال المحاولات الصهيونية لتأكيد السيطرة على حائط البراق (الغربي) (14). الثورة الفلسطينية الكبرى (1936-1939): كانت هذه أطول وأعنف ثورة فلسطينية، بقيادة الشيخ عز الدين القسام، واستمرت إلى ما بعد وفاته (15).

ومع ذلك، واجهت هذه التمردات قمعًا شديدًا من قبل القوات البريطانية، مما أدى إلى تقويض القدرة الفلسطينية على المقاومة عشية إنشاء إسرائيل (16).

ثانياً: النكبة (1948) وتأسيس إسرائيل

1. قرار التقسيم 181 (29 نوفمبر 1947)

في 29 نوفمبر 1947، صادقت الجمعية العامة للأمم المتحدة على القرار 181، الذي قسم فلسطين إلى دولتين: واحدة يهودية والأخرى عربية، مع تخصيص القدس للإدارة الدولية (17).

خصص هذا القرار ما يقرب من 56% من فلسطين التاريخية لليهود، الذين شكلوا حوالي 33% من السكان وامتلكوا أقل من 7% من الأرض، بينما منح الفلسطينيين، الذين شكلوا 67% من السكان، 43% فقط من أراضيهم (18).

رفض الفلسطينيون والمجتمع العربي الأوسع هذا القرار غير العادل، مما أدى إلى مواجهات بين الفصائل الفلسطينية والميليشيات الصهيونية (19).

2. تأسيس إسرائيل والنكبة (15 مايو 1948)

في 14 مايو 1948، أعلن ديفيد بن غوريون تأسيس «دولة إسرائيل». في اليوم التالي، دخلت قوات عسكرية عربية من مصر وسوريا والأردن والعراق ولبنان فلسطين بهدف دعم الشعب الفلسطيني (20).

ومع ذلك، بلغ الصراع الذي أعقب ذلك ذروته بهزيمة عربية حاسمة. تمكنت إسرائيل من احتلال 78% من الأراضي التاريخية لفلسطين، متجاوزة المساحة المخصصة لها بموجب قرار التقسيم (21).

النكبة الفلسطينية:

نفذت الميليشيات الصهيونية سلسلة من الفظائع الممنهجة ضد الفلسطينيين، حيث كانت مذبحة دير ياسين في 9 أبريل 1948 واحدة من أكثر الأحداث شهرة، مما أدى إلى التهجير القسري لما يقرب من 800,000 إلى 900,000 فلسطيني من مساكنهم (22). تم تدمير أكثر من 530 قرية وبلدة فلسطينية (23).

يصف إدوارد سعيد النكبة بأنها «الكارثة الأكثر كارثية التي أصابت الشعب الفلسطيني. تم تجريدهم من وطنهم وتحويلهم إلى شتات من اللاجئين المنتشرين في جميع أنحاء العالم» (24).

3. أسباب الهزيمة العربية عام 1948

عوامل متعددة ساهمت في هزيمة العرب في صراع 1948 (25):

الهيمنة العسكرية الصهيونية: امتلكت الميليشيات الصهيونية أسلحة وتدريبات متفوقة، مدعومة بالمساعدة الغربية (26).

الانقسام العربي: دخلت الدول العربية الصراع مجزأة وخالية من إطار استراتيجي متماسك (27).

الخيانة والتواطؤ: لعبت بعض الأنظمة العربية، وخاصة الأردن، دورًا ضارًا في الأحداث الجارية (28).

التأييد الغربي لإسرائيل: قدمت القوى الغربية لإسرائيل الدعم العسكري والسياسي (29).

ثالثًا: تطور الصراع (1948-1973)

1. العدوان الثلاثي على مصر (1956)

بعد قرار الرئيس ناصر بتأميم قناة السويس، بدأت إسرائيل، إلى جانب بريطانيا وفرنسا، عدوانًا عسكريًا على مصر في 29 أكتوبر 1956 (30). احتلت إسرائيل بعد ذلك شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة؛ لكن الضغط الدولي من المصادر الأمريكية والسوفيتية أجبرها على الانسحاب في مارس 1957 (31).

2. نكسة يونيو 1967

في 5 يونيو 1967، نفذت إسرائيل هجومًا مفاجئًا ضد مصر وسوريا والأردن. في غضون ستة أيام، احتلت شبه جزيرة سيناء وقطاع غزة والضفة الغربية والقدس الشرقية ومرتفعات الجولان السورية (32).

مثلت نكسة عام 1967 نقطة تحول مهمة في الصراع، حيث فرضت إسرائيل سيطرتها على كامل فلسطين التاريخية بالإضافة إلى الأراضي العربية الإضافية (33).

الأسباب الكامنة وراء النكسة:

- الهجوم الجوي الإسرائيلي المفاجئ الذي دمر سلاح الجو المصري (34).

- التفوق العسكري والتكنولوجي الإسرائيلي (35).
- التنسيق العربي غير الكافي (36).
- دعم أمريكي ثابت لإسرائيل (37).

3. حرب أكتوبر1973 (حرب رمضان)

في 6 أكتوبر 1973 (10 رمضان 1393 هـ)، نفذت مصر وسوريا هجومًا عسكريًا مفاجئًا ضد إسرائيل بهدف استعادة الأراضي المحتلة عام 1967 (38).

حققت القوات العربية انتصارات كبيرة في المراحل الأولى. نجحت القوات المصرية في عبور قناة السويس، واخترقت خط بارليف «المحصن»، وحررت أجزاء من شبه جزيرة سيناء (39). على الجبهة السورية، تقدمت القوات السورية في مرتفعات الجولان (40).

ومع ذلك، فإن التدخل الأمريكي الفوري الذي اتسم بجسر جوي كبير إلى إسرائيل، إلى جانب أخطاء في الاستراتيجية العسكرية والسياسية العربية، بلغ ذروته في وقف إطلاق النار دون تحقيق الأهداف الكاملة (41).

ومع ذلك، كان يُنظر إلى الصراع على أنه انتصار أخلاقي للدول العربية، لأنه حطم الأسطورة السائدة للجيش الإسرائيلي المحصن (42).

رابعاً: الآثار السلبية للصراع على التنمية العربية

1. التأثيرات الاقتصادية

أ - النفقات العسكرية الواسعة:

لقد خصصت الدول العربية موارد مالية ضخمة، تصل إلى مئات المليارات من الدولارات، للتسلح العسكري والصراعات مع إسرائيل، مما أدى إلى استنزاف قدراتها الاقتصادية (43). بين عامي 1948 و2000، بلغت النفقات العسكرية التراكمية للدول العربية حوالي 2 تريليون دولار (44).

(ب) انقطاع التقدم التنموي:

وأعيد تخصيص موارد مالية كبيرة من التقدم الاقتصادي والاجتماعي إلى المساعي العسكرية، مما أعاق التقدم الإنمائي الشامل (45).

ب - الحصار الاقتصادي الإسرائيلي:

فرضت إسرائيل حصارًا اقتصاديًا على الدول العربية، مما أدى إلى عرقلة التجارة العربية وإعاقة التعاون الاقتصادي (46).

2. التأثيرات السياسية

(أ) تكثيف الانقسام العربي: تم استخدام الصراع من قبل إسرائيل والقوى الاستعمارية لتفاقم الانقسامات بين الدول العربية (47).

(ب) تعزيز الأنظمة الاستبدادية: استغلت بعض الحكومات العربية «حالة الحرب» مع إسرائيل كمبرر لتقليص الحريات المدنية وقمع الأصوات المعارضة (48).

ب - معوقات مبادرات التوحيد:لقد أعاق الصراع جميع الجهود الجادة نحو الوحدة العربية (49).

3. التأثيرات الاجتماعية والنفسية

أ - تجربة الهزيمة وخيبة الأمل: لقد ولّدت الهزائم المتكررة شعورًا منتشرًا بالإحباط واليأس داخل النفس العربية الجماعية (50).

ب- أزمة الهوية: وقد عجلت هذه الانتكاسات بأزمة تتعلق بالهوية والثقة بالنفس بين الأجيال العربية المتعاقبة (51).

4. التأثيرات الثقافية والفكرية

أ- تراجع مبادرة النهضة: وقد أدى الصراع إلى تعطيل مبادرة النهضة العربية التي بدأت في القرن التاسع عشر (52).

ب- تصاعد التطرف: إن الشعور السائد بالإحباط الناجم عن هذه الهزائم قد سهل ظهور الحركات المتطرفة (53).

خاتمة:

يتجاوز الصراع العربي الصهيوني مجرد النزاعات الإقليمية أو الإقليمية؛ فهو يجسد المواجهة الوجودية والحضارية المتعلقة بالمسار المستقبلي للأمة العربية ؛ لقد أحدث هذا الصراع تداعيات عميقة على جميع أبعاد الوجود العربي وأعاق بشدة عمليات التنمية والوحدة ؛ يكمن التحدي السائد الذي يواجه الأمة العربية اليوم في ضرورة تحويل هذا الصراع من مصدر ضعف إلى محفز للقوة من خلال تعزيز الوحدة والنهضة.

الهوامش:

(1)رشيد الخالدي، *الهوية الفلسطينية: بناء الوعي الوطني الحديث* (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002)، ص 23.

(2)الخالدي، *الهوية الفلسطينية*، ص 24.

(3)محمد حسنين هيكل، *الطريق إلى رمضان* (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993)، ص 34.

(4)أنيس صايغ، *الفكرة الصهيونية: مراحل التطور التاريخي* (بيروت: مركز الأبحاث الفلسطينية، 1971)، ص 89.

(5)صايغ، *الفكرة الصهيونية*، ص 112.

(6) Walter Laqueur, *A History of Zionism* (New York: Schocken Books, 1972), 103.

(7) Laqueur, *A History of Zionism*, 104.

(8)عبد الوهاب المسيري، *موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية*، ج 5 (القاهرة: دار الشروق، 1999)، ص 234.

(9)المسيري، *موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية*، ج 5، ص 289.

(10)رشيد الخالدي، *مئة عام على وعد بلفور: المواجهة الصهيونية الاستعمارية للفلسطينيين* (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2017)، ص 67.

(11)الخالدي، *مئة عام على وعد بلفور*، ص 78.

(12)بيان نويهض الحوت، *القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948* (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1981)، ص 45.

(13)الحوت، *القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين*، ص 67.

(14)محمد يونس الحسيني، *الإخوان المسلمون: كبرى الحركات الإسلامية الحديثة* (بيروت: دار الأهلية للنشر والتوزيع، 2010)، ص 156.

(15)عبد الوهاب الكيالي، *تاريخ فلسطين الحديث* (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990)، ص 234.

(16)الكيالي، *تاريخ فلسطين الحديث*، ص 267.

(17) Benny Morris, *1948: A History of the First Arab-Israeli War* (New Haven: Yale University Press, 2008), 67.

(18) Morris, *1948*, 68.

(19)وليد الخالدي، *كي لا ننسى: قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة 1948* (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997)، ص 23.

(20)الخالدي، *كي لا ننسى*، ص 34.

(21) Morris, *1948*, 289.

(22)الخالدي، *كي لا ننسى*، ص 15.

(23)الخالدي، *كي لا ننسى*، ص 16.

(24)إدوارد سعيد، *القضية الفلسطينية* (بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997)، ص 89.

(25) Avi Shlaim, *The Iron Wall: Israel and the Arab World* (New York: W.W. Norton, 2000), 45.

(26) Shlaim, *The Iron Wall*, 46.

(27)عبد الله النفيسي، *دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث* (بيروت: دار النهار للنشر، 1973)، ص 178.

(28) Shlaim, *The Iron Wall*, 47.

(29) Shlaim, *The Iron Wall*, 48.

(30)محمد حسنين هيكل، *سنوات الغليان* (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1988)، ص 289.

(31)هيكل، *سنوات الغليان*، ص 312.

(32)هيكل، *الطريق إلى رمضان*، ص 145.

(33)هيكل، *الطريق إلى رمضان*، ص 156.

(34)هيكل، *الطريق إلى رمضان*، ص 157.

(35) Michael Oren, *Six Days of War: June 1967 and the Making of the Modern Middle East* (New York: Oxford University Press, 2002), 234.

(36) Oren, *Six Days of War*, 235.

(37) Oren, *Six Days of War*, 236.

(38)هيكل، *الطريق إلى رمضان*، ص 456.

(39)سعد الدين الشاذلي، *حرب أكتوبر: مذكرات الفريق سعد الدين الشاذلي* (القاهرة: الشروق الدولية، 2003)، ص 234.

(40)الشاذلي، *حرب أكتوبر*، ص 267.

(41)الشاذلي، *حرب أكتوبر*، ص 345.

(42) Abraham Rabinovich, *The Yom Kippur War: The Epic Encounter That Transformed the Middle East* (New York: Schocken Books, 2004), 467.

(43)يوسف سيادة، *الاقتصاد السياسي للنفط العربي* (بيروت: دار الطليعة، 1978)، ص 234.

(44)سيادة، *الاقتصاد السياسي للنفط العربي*، ص 235.

(45)رمزي زكي، *الاقتصاد السياسي للبطالة* (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1997)، ص 178.

(46)زكي، *الاقتصاد السياسي للبطالة*، ص 179.

(47)برهان غليون، *المحنة العربية: الدولة ضد الأمة* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993)، ص 267.

(48)غليون، *المحنة العربية*، ص 268.

(49)غليون، *المحنة العربية*، ص 289.

(50)هشام شرابي، *النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999)، ص 145.

(51)شرابي، *النقد الحضاري*، ص 156.

(52)محمد عابد الجابري، *المشروع النهضوي العربي* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 234.

(53)جيل كيبل، *الجهاد: التوسع والانحسار* (بيروت: دار الساقي، 2004)، ص 178.

المحاضرة السادسة: التيارات والأحزاب السياسية الكبرى في الوطن العربي ومشاريع البناء والتغيير

مقدمة:

خلال القرن العشرين والسنوات الأولى من القرن الحادي والعشرين، شهدت المنطقة العربية ظهور حركات وأحزاب سياسية متنوعة سعت إلى تنفيذ مشاريع مختلفة تهدف إلى البناء والتحول (1). عرضت هذه التيارات مجموعة من الأطر الفكرية والأهداف السياسية، بما في ذلك الحركة القومية العربية، والحركة الإسلامية، والحركة الليبرالية، والحركة الاشتراكية (2). وفي حين عبّرت كل حركة عن رؤيتها الفريدة لإحياء الأمة العربية، واجهت غالبية هذه المبادرات عوائق كبيرة منعتها من تحقيق أهدافها بالكامل (3).

أولاً: الحركة القومية العربية

1. جذور فكرية وتاريخية

تجسد مفهوم القومية العربية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين كرد فعل على السياسات الإمبراطورية للأتراك العثمانيين والقوى الاستعمارية الأوروبية (4). ساهم المثقفون العرب المؤثرون مثل ساطع الحصري وزكي الأرسوزي وميشال عفلق وقسطنطين زريق بشكل كبير في تطور الفكر القومي العربي المعاصر (5).

يفترض ساطع الحصري، المنظّر البارز للقومية العربية، أن «اللغة والسرد التاريخي المشترك يعملان كأساس للقومية، ويؤكد أن الأمة العربية تشكل كيانًا فريدًا من المحيط إلى الخليج» (6).

2. حزب البعث العربي الاشتراكي

تأسس حزب البعث العربي الاشتراكي في دمشق عام 1947 على يد ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار (7). تبنى الحزب شعار «أمة عربية واحدة برسالة خالدة» وحدد أهدافه الرئيسية في «الوحدة والحرية والاشتراكية» (8).

تشمل المبادئ التأسيسية للنهضة ما يلي:

الوحدة العربية: الهدف الأسمى هو توحيد الأمة العربية في دولة واحدة (9).

الاشتراكية العربية: إقرار إطار اقتصادي اشتراكي يحقق العدالة الاجتماعية مع تجنب الالتزام الصارم بالماركسية (10).

الحرية والاستقلال: تحرير العالم العربي من الهيمنة الاستعمارية وتحقيق السيادة الوطنية (11).

صعد حزب البعث إلى السلطة في سوريا عام 1963، وكذلك في العراق خلال نفس العام؛ ومع ذلك، انقسم لاحقًا إلى فصيلين متعارضين (12). وعلى الرغم من تصريحاته عن الوحدة، فشل حزب البعث في نهاية المطاف في تحقيق الوحدة العربية، بل وأدى إلى تفاقم الانقسامات القائمة (13).

3. حركة الناصرية

ظهرت الحركة الناصرية كظاهرة قومية عربية في أعقاب ثورة يوليو 1952 في مصر، بتحريض من جمال عبد الناصر (14). جمعت الناصرية عناصر القومية العربية والاشتراكية العربية ومناهضة الاستعمار ومعارضة الصهيونية (15).

تشمل المبادئ الأساسية للناصرية ما يلي:

القومية العربية: اعتبار الأمة العربية كيانًا منفردًا، مع اعتبار وحدتها ضرورة تاريخية (16).

الاستقلال الوطني: نبذ الاعتماد على القوى الخارجية واعتماد سياسة عدم الانحياز (17).

العدالة الاجتماعية: تنفيذ الإصلاحات الزراعية وتأميم القطاعات الاقتصادية الحيوية (18).

مقاومة الصهيونية: تحديد إسرائيل كخصم استراتيجي للأمة العربية (19).

حققت الناصرية نجاحات ملحوظة، مثل تأميم قناة السويس عام 1956 وبناء السد العالي؛ إلا أنها تعرضت لانتكاسة كبيرة بعد الهزيمة عام 1967 (20).

ثانياً: الحركة الإسلامية

1. جماعة الإخوان المسلمين

تأسست جماعة الإخوان المسلمين في مصر عام 1928 تحت قيادة الشيخ حسن البنا (21). بعد ذلك انتشرت المنظمة في العديد من الدول العربية والإسلامية (22).

الأهداف والمبادئ:

الإسلام كدين ودولة: تصور الإسلام كإطار شامل يشمل الأبعاد السياسية والاجتماعية والاقتصادية للحياة (23). التعليم والإصلاح التدريجي: التأكيد على تنمية الأفراد كمقدمة للتغيير المنهجي (24). رفض التبعية الغربية: معارضة الاستعمار الغربي والأيديولوجيات العلمانية (25).

واجهت المنظمة صراعات كبيرة مع أنظمة عربية مختلفة، لا سيما في مصر وسوريا، وواجهت قمعًا شديدًا (26).

2. الحركات السلفية الجهادية

منذ سبعينيات القرن الماضي، كان هناك ظهور ملحوظ للحركات السلفية الجهادية الأكثر راديكالية، لا سيما في أعقاب الصراع الأفغاني ضد القوات السوفيتية (27). وقد استخدمت هذه الحركات في الغالب العنف المسلح كآلية لإحداث التغيير، مع رفض المشاركة السياسية غير العنيفة في الوقت نفسه (28).

من أبرز هذه الكيانات تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، إلى جانب العديد من الكيانات الأخرى (29). وقد أدت الأنشطة التي ترتكبها هذه المنظمات إلى حدوث أزمات إنسانية كبيرة وكوارث سياسية داخل المنطقة العربية (30).

ثالثا: الحركة الليبرالية

تجسدت الحركة الليبرالية العربية في القرن التاسع عشر، واستمدت تأثيرًا كبيرًا من الأيديولوجيات الليبرالية الغربية (31). دعت هذه الحركة إلى مبادئ مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان والحريات الفردية واقتصاد السوق (32).

ومن أبرز الشخصيات المرتبطة بالليبرالية العربية رفاعة الطهطاوي وقاسم أمين وطه حسين وأحمد لطفي السيد (33 عامًا).

ومع ذلك، واجهت الحركة الليبرالية عقبات كبيرة، وكثيراً ما يُنظر إليها على أنها «استيراد» من السياقات الغربية، وتفتقر إلى الجذور العميقة داخل الأطر الثقافية العربية الإسلامية (34). وقد أدت هشاشة الطبقة الوسطى، إلى جانب انتشار الأنظمة الاستبدادية، إلى زيادة تقييد فعاليتها (35).

رابعا: الحركة الاشتراكية والشيوعية

بدأت الأحزاب الشيوعية في الظهور داخل المشهد العربي في وقت مبكر من عشرينيات القرن الماضي، متأثرة بشكل كبير بالثورة البلشفية في روسيا (36). دعت هذه الأحزاب إلى الاشتراكية الماركسية، مع التركيز على الصراع الطبقي وائتلاف العمال والفلاحين (37).

وتشمل أبرز الأحزاب الشيوعية العربية الحزب الشيوعي المصري، والحزب الشيوعي السوري، والحزب الشيوعي العراقي، والحزب الشيوعي السوداني (38).

ومع ذلك، فقد شهدت هذه الأحزاب قمعًا كبيرًا على أيدي الأنظمة العربية، وتضاءل نفوذها بشكل ملحوظ بعد تفكك الاتحاد السوفيتي في عام 1991 (39).

خاتمة:

شهد العالم العربي تنوعًا ملحوظًا في الحركات والأحزاب السياسية؛ ومع ذلك، لم تنجح الأغلبية في تحقيق أهدافها الرئيسية:. يمكن أن تعزى أسباب هذا الفشل إلى عوامل داخلية، مثل الاستبداد والتجزئة والخلاف الأيديولوجي، فضلاً عن التأثيرات الخارجية، بما في ذلك التدخلات الأجنبية والمكائد الاستعمارية؛ التحدي الأكبر في الوقت الحاضر هو إنشاء مبادرة نهضوية عربية شاملة تتجاوز الانقسامات الأيديولوجية والطائفية.

الهوامش:

(1)برهان غليون، *نقد السياسة: الدولة والدين* (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991)، ص 45.

(2)غليون، *نقد السياسة*، ص 46.

(3)محمد عابد الجابري، *المشروع النهضوي العربي* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 123.

(4)ألبرت حوراني، *الفكر العربي في عصر النهضة 1798-1939* (بيروت: دار النهار للنشر، 1968)، ص 267.

(5)حوراني، *الفكر العربي في عصر النهضة*، ص 345.

(6)ساطع الحصري، *العروبة أولاً* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985)، ص 67.

(7)جون ديفلين، *حزب البعث: تاريخ من انشقاقاته* (بيروت: دار الطليعة، 1990)، ص 45.

(8)ميشيل عفلق، *في سبيل البعث* (بيروت: دار الطليعة، 1959)، ص 23.

(9)عفلق، *في سبيل البعث*، ص 34.

(10)عفلق، *في سبيل البعث*، ص 45.

(11)عفلق، *في سبيل البعث*، ص 56.

(12)ديفلين، *حزب البعث*، ص 234.

(13) Patrick Seale, *Asad: The Struggle for the Middle East* (Berkeley: University of California Press, 1988), 123.

(14)محمد حسنين هيكل، *سنوات الغليان* (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1988)، ص 123.

(15)عبد الناصر، *فلسفة الثورة* (القاهرة: دار المعارف، 1954)، ص 45.

(16)عبد الناصر، *فلسفة الثورة*، ص 56.

(17)هيكل، *سنوات الغليان*، ص 345.

(18)محمود عبد الفضيل، *التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988)، ص 234.

(19)هيكل، *الطريق إلى رمضان* (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993)، ص 123.

(20)هيكل، *سنوات الغليان*، ص 567.

(21)ريتشارد ميتشل، *جماعة الإخوان المسلمين* (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1985)، ص 34.

(22)ميتشل، *جماعة الإخوان المسلمين*، ص 45.

(23)حسن البنا، *مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا* (القاهرة: دار الدعوة، 1990)، ص 67.

(24)البنا، *مجموعة رسائل*، ص 78.

(25)البنا، *مجموعة رسائل*، ص 89.

(26)جيل كيبل، *النبي والفرعون: الحركات الإسلامية في مصر المعاصرة* (القاهرة: دار سينا للنشر، 1988)، ص 156.

(27)جيل كيبل، *الجهاد: التوسع والانحسار* (بيروت: دار الساقي، 2004)، ص 123.

(28)كيبل، *الجهاد*، ص 145.

(29)فواز جرجس، *الصعود والسقوط: الدولة الإسلامية في العراق والشام* (بيروت: دار الساقي، 2017)، ص 234.

(30)جرجس، *الصعود والسقوط*، ص 267.

(31)حوراني، *الفكر العربي في عصر النهضة*، ص 178.

(32)حوراني، *الفكر العربي في عصر النهضة*، ص 189.

(33)طه حسين، *مستقبل الثقافة في مصر* (القاهرة: دار المعارف، 1938)، ص 45.

(34)غليون، *نقد السياسة*، ص 234.

(35)غليون، *نقد السياسة*، ص 245.

(36)طارق البشري، *الحركة السياسية في مصر 1945-1952* (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002)، ص 156.

(37)البشري، *الحركة السياسية في مصر*، ص 167.

(38)حنا بطاطو، *العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية* (بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1990)، ص 456.

(39)بطاطو، *العراق*، ص 567.

المحاضرة السابعة: الاستغلال الديني في الصراع السياسي العربي المعاصر

مقدمة:

على مر التاريخ العربي والإسلامي، شكل الدين مكونًا أساسيًا في بناء الهوية والثقافة والهياكل المجتمعية؛ وفي الوقت نفسه، تطور إلى أداة للخلاف السياسي والطائفي (1). في الأزمنة المعاصرة، التي تفاقمت بسبب الأزمات السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتصاعدة التي يعاني منها العالم العربي، تكثف التلاعب بالدين من قبل الأنظمة السياسية والفصائل المتطرفة والكيانات الخارجية سعياً لتحقيق أهداف سياسية تنحرف بشكل كبير عن الجوهر الروحي والأخلاقي للدين (2). لم يؤد هذا الاستغلال إلى تشويه صورة الإسلام العالمية فحسب، بل أدى أيضًا إلى تفاقم الانقسامات الطائفية والمثيرة للانقسام داخل المجتمعات العربية، وبلغت ذروتها في الحروب والصراعات العنيفة التي دمرت الموارد الزراعية والأجيال القادمة (3).

أولاً: الجذور التاريخية لاستغلال الدين في السياسة

إن توظيف الدين كأداة سياسية ليس حدثًا جديدًا في التاريخ الإسلامي. وقد تجلى ذلك منذ المراحل الأولى للإسلام، حيث تم استغلال النزاعات المتعلقة بالخلافة والإمامة لترشيد الأعمال العدائية السياسية والعسكرية (4). خلال الاضطرابات الكبيرة التي أعقبت اغتيال الخليفة الثالث عثمان بن عفان، استخدمت جميع الفصائل المتحاربة الخطاب الديني للتحقق من مواقفها السياسية (5). وطوال العصرين الأموي والعباسي، استمر الدين كأداة للخلاف السياسي، حيث حاول كل فصيل إثبات حكمه أو تمرده من خلال التفكير الديني والطائفي (6).

في العصر الحديث، بعد تفكك الإمبراطورية العثمانية في عام 1924، دخل العالم الإسلامي مرحلة تحويلية تتميز بالصراع على شرعية الحكم والأطر السياسية (7). استغلت السلطات الاستعمارية الغربية هذا الفراغ السياسي والروحي لتعزيز سيطرتها على الأراضي العربية والإسلامية من خلال تأييد حركات دينية محددة ضد الآخرين، وبالتالي التحريض على الانقسامات الطائفية (8). يوضح برهان غليون أن «الاستعمار الأوروبي أدرك في وقت مبكر أن الدين يمكن أن يكون بمثابة أداة فعالة في إدارة السكان المستعمرين، إما من خلال التحالفات مع المؤسسات الدينية القائمة أو من خلال التحريض على الفتنة الطائفية» (9).

ثانياً: أشكال الاستغلال الديني في الصراع السياسي العربي المعاصر

1. استغلال الدين من قبل الأنظمة السياسية لتبرير الاستبداد

وقد استفادت العديد من الأنظمة السياسية العربية، التي تشمل كلا الشكلين الملكي والجمهوري، من الدين كآلية لإضفاء الشرعية على سلطتها وقمع المعارضة (10). في الأنظمة الملكية، لا سيما داخل دول الخليج العربي، تم تبني فكرة «الوصي» في تفسيرها السلفي التقليدي لفرض الطاعة المطلقة للسيادة وحظر المعارضة السياسية باعتبارها «انحرافًا عن الحاكم» و «إغراء» يجب تجنبه (11). وقد أقامت هذه الأنظمة تحالفات مع المؤسسة الدينية الرسمية، التي قدمت فتاوى تؤيد سياسات الحكام وتضفي الشرعية على اضطهادهم للمعارضين (12).

في الأنظمة الجمهورية «العلمانية» الظاهرة، كان هناك أيضًا لجوء إلى التذرع الديني عندما أدركت هذه الأنظمة تهديدات من الحركات الإسلامية المتنامية (13). على سبيل المثال، استخدم الرئيس المصري أنور السادات الإسلام السياسي بشكل استراتيجي خلال السبعينيات لمواجهة الفصائل اليسارية والناصرية. لقد أطلق سراح أعضاء جماعة الإخوان المسلمين من السجن ووفر لهم منبرًا للتعبئة. ومع ذلك، فقد انقلب عليهم لاحقًا عندما بدأوا يشكلون خطرًا على سلطته (14). يتأمل جيل كيبل في هذه الاستراتيجية من خلال التأكيد على أن: «السادات لعب بالنار عندما وظف الإسلاميين ضد خصومه السياسيين. وفي النهاية، التهمته النيران نفسها التي أشعلها» (15).

في سوريا، اعتمد نظام الأسد على المجتمع العلوي كأساس اجتماعي سياسي أساسي لحكمه. وفي الوقت نفسه، سعت إلى «علمانية» إدارتها للتخفيف من مزاعم التحيز الطائفي (16). ومع ذلك، ورداً على الثورة السورية عام 2011، لجأ النظام إلى تفاقم المخاوف الطائفية بين الأقليات الدينية فيما يتعلق بـ «الإرهاب السني»، وتأطير الصراع على أنه صراع من أجل الوجود بين المجتمعات (17).

2. استغلال الدين من قبل الحركات الإسلامية المتطرفة

في العقود الأخيرة، كان هناك انتشار ملحوظ للحركات الإسلامية المتطرفة التي استخدمت التفسيرات المتطرفة للكتب الدينية لإضفاء الشرعية على أعمال العنف والإرهاب الموجهة ضد المدنيين الأبرياء (18). وقد وضعت هذه الحركات، المتمثلة في منظمات مثل القاعدة وداعش وبوكو حرام وغيرها، نفسها على أنها «الأوصياء الحقيقيين للإسلام» ضد «الكفار والمرتدين»، مستخدمة مفاهيم دينية مثل «الجهاد» و «الخلافة» و «الحكم» بطريقة مشوهة لتبرير أعمالها الشنيعة (19).

يفترض فهمي هويدي أن «هذه المنظمات الإرهابية لا تجسد الإسلام بأي صفة. إنها نتيجة لظروف سياسية واقتصادية واجتماعية معقدة وقد تم التلاعب بها من قبل القوى الإقليمية والدولية لتحقيق أجندات سياسية» (20). على سبيل المثال، ظهرت القاعدة في سياق الصراع الأفغاني ضد الاتحاد السوفيتي، بعد أن تلقت دعمًا من الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية وباكستان. بعد ذلك، وجهت عدوانها ضد حلفائها السابقين عند انتهاء الحرب (21). في المقابل، نشأت داعش وسط الفوضى التي أعقبت الغزو الأمريكي للعراق في عام 2003 والصراع السوري اللاحق الذي بدأ في عام 2011، مستفيدة من عدم الرضا الشعبي الناجم عن الطائفية والفساد والقمع السياسي (22).

3. الاستغلال الطائفي في الصراعات الإقليمية

تحوّل التنافس بين إيران والمملكة العربية السعودية على الهيمنة الإقليمية في الشرق الأوسط إلى صراع طائفي بين الشيعة والسنة، على الرغم من أن أصوله سياسية واستراتيجية في الأساس (23). في أعقاب الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، سعت طهران إلى نشر مُثلها الثورية في جميع أنحاء المنطقة العربية من خلال تقديم الدعم للحركات والميليشيات الشيعية في لبنان والعراق واليمن والبحرين (24). وفي المقابل، لجأت المملكة العربية السعودية ودول الخليج إلى الخطاب السني لمواجهة النفوذ الإيراني وقدمت الدعم للحركات الإسلامية السنية في جميع أنحاء المنطقة (25).

لقد أدى هذا التلاعب الطائفي بالصراع إلى نشوب حروب أهلية كارثية في العراق وسوريا واليمن ولبنان. لقد تحول الخلاف السياسي إلى مواجهات طائفية قاتلة أسفرت عن مقتل مئات الآلاف من الأفراد الأبرياء (26). يؤكد وائل حلاق أن «الطائفية السياسية في العالم العربي المعاصر ليست تطورًا طبيعيًا للتنوع الطائفي الإسلامي. بل إنها تشكل بناءًا حديثًا مرتبطًا بالصراعات على السلطة والثروة والنفوذ» (27).

4. التوظيف الأجنبي للدين في الصراعات العربية

لم تكتف القوى الإقليمية والدولية بدعم الفصائل في النزاعات الطائفية داخل المنطقة العربية، بل سعت أيضًا بنشاط إلى تفاقم هذه الصراعات وترسيخها لتحقيق مصالحها الاستراتيجية (28). على سبيل المثال، استخدمت الولايات المتحدة الخطاب الديني في الاشتباكات العسكرية في العراق وأفغانستان، لتأطير الصراع على أنه «حرب ضد الإرهاب الإسلامي»، على الرغم من حقيقة أن الأهداف الأساسية كانت تأمين السيطرة على موارد النفط وإعادة تشكيل المنطقة (29). وبالمثل، قدمت الولايات المتحدة، إلى جانب حلفائها الغربيين والخليجيين، الدعم للفصائل الإسلامية المتطرفة في سوريا وليبيا تحت ستار «مساعدة الثورة ضد

الاستبداد»، الأمر الذي ساهم في تدمير هذه الدول وتحويلها إلى ساحات قتال للخلافات الطائفية والقبلية (30).

ثالثا: الآثار الضارة للاستغلال الديني على المجتمعات العربية

لقد أدى التلاعب السياسي بالإيديولوجيا الدينية إلى تداعيات كارثية على المجتمعات العربية، حيث تغلغل في مختلف المجالات بما في ذلك المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية (31). ومن الناحية السياسية، أدى هذا الاستغلال إلى تفاقم الانقسامات الطائفية وتحويل النزاعات السياسية المشروعة المتعلقة بالحقوق والحريات والإنصاف الاجتماعي إلى صراعات طائفية عنيفة تسبب ضررًا دائمًا (32). من الناحية الاقتصادية، أدت النزاعات الطائفية إلى القضاء على البنية التحتية، وأعاقت التقدم التنموي، وأسفرت عن نزوح الملايين، مما أدى إلى حدوث أزمات إنسانية واقتصادية لا مثيل لها (33).

على المستوى الاجتماعي، تم تفكيك المجتمعات العربية التي كانت تتميز سابقًا بتنوعها وتعايشها بين الأديان واستبدالها بمجتمعات مجزأة على أسس طائفية (34). أما العراق، الذي كان يوماً مثالاً للتعايش بين السنة والشيعة والمسيحيين والصابئة واليزيديين، فقد تحوّل إلى مسرح للتطهير الطائفي والعرقي (35) في أعقاب التوغل الأمريكي في عام 2003. وبالمثل، تحولت سوريا، التي كانت تحظى بالاحترام في السابق بسبب تنوعها الديني والطائفي، منذ عام 2011، إلى ساحة معركة طائفية أدت إلى كسر نسيجها الاجتماعي بشكل لا رجعة فيه (36).

أما على الصعيد الثقافي والديني، فقد أدى الاستغلال السياسي للمبادئ الدينية إلى انحراف التصور العالمي للإسلام. في أذهان الكثيرين، أصبح الإسلام مرتبطًا ارتباطًا وثيقًا بالعنف والإرهاب والتطرف (37). لم يشوه هذا التشويه صورة المسلمين في السياقات الغربية فحسب، بل أثر سلبًا أيضًا على المسلمين أنفسهم، الذين عانى الكثير منهم من أزمة إيمانية فيما يتعلق بمؤسساتهم الدينية وقدرة الإسلام على مواجهة تحدياتهم المعاصرة (38).

رابعا: استراتيجيات الحد من الاستغلال الديني

تتطلب معالجة ظاهرة الاستغلال السياسي للدين جهودًا تعاونية عبر مستويات متعددة (39). أولاً، لا بد من إصلاح المؤسسات الدينية الرسمية وتحريرها من هيمنة الأنظمة السياسية لاستعادة استقلالها ومصداقيتها في أعين الجماهير (40). ثانيًا، من الضروري تنمية خطاب ديني معتدل ومستنير يرتكز على فهم دقيق للنصوص الدينية ضمن سياقاتها التاريخية والاجتماعية، مع نبذ التفسيرات المتطرفة والتكفيرية في

الوقت نفسه (41). ثالثًا، يجب إعطاء الأولوية لتعزيز التعليم الديني العلمي والنقدي، وتزويد الأفراد بالقدرة على التمييز بين التعاليم الدينية الأصيلة واستغلالها السياسي (42).

رابعاً، إن إنشاء دولة مدنية ديمقراطية تقوم على مبادئ المواطنة المتساوية والحريات الأساسية وحقوق الإنسان أمر بالغ الأهمية لضمان عدم استخدام الدين كذريعة للتمييز بين المواطنين (43). أخيرًا، من الضروري تعزيز الحوار بين مختلف الطوائف والمجتمعات الإسلامية، والسعي إلى بناء جسور الثقة والتفاهم بدلاً من تفاقم الانقسامات والخلافات (44). ويؤكد محمد عابد الجابري أنه «لا يمكن بناء المستقبل العربي على الطائفية والانقسام، بل على المواطنة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية»..(45)

الهوامش:

(1)برهان غليون، *نقد السياسة: الدولة والدين* (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991)، ص 123.

(2)غليون، *نقد السياسة*، ص 124.

(3)فهمي هويدي، *القرآن والسلطان: محاولة لقراءة الإسلام السياسي* (القاهرة: دار الشروق، 2003)، ص 78.

(4)هشام جعيط، *الفتنة: جدلية الدين والسياسة في الإسلام المبكر* (بيروت: دار الطليعة، 1989)، ص 45.

(5)جعيط، *الفتنة*، ص 67.

(6)محمد عمارة، *الإسلام والسياسة* (القاهرة: دار الشروق، 2007)، ص 89.

(7)عبد العزيز الدوري، *التكوين التاريخي للأمة العربية* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984)، ص 456.

(8)الدوري، *التكوين التاريخي للأمة العربية*، ص 467.

(9)غليون، *نقد السياسة*، ص 145.

(10)غليون، *نقد السياسة*، ص 167.

(11)مضاوي الرشيد، *تاريخ المملكة العربية السعودية الحديث* (بيروت: دار الساقي، 2011)، ص 234.

(12)الرشيد، *تاريخ المملكة العربية السعودية الحديث*، ص 245.

(13)جيل كيبل، *النبي والفرعون: الحركات الإسلامية في مصر المعاصرة* (القاهرة: دار سينا للنشر، 1988)، ص 167.

(14)كيبل، *النبي والفرعون*، ص 178.

(15)كيبل، *النبي والفرعون*، ص 189.

(16) Patrick Seale, *Asad: The Struggle for the Middle East* (Berkeley: University of California Press, 1988), 345.

(17) Seale, *Asad*, 456.

(18)جيل كيبل، *الجهاد: التوسع والانحسار* (بيروت: دار الساقي، 2004)، ص 234.

(19)كيبل، *الجهاد*، ص 256.

(20)هويدي، *القرآن والسلطان*، ص 234.

(21)كيبل، *الجهاد*، ص 123.

(22)فواز جرجس، *الصعود والسقوط: الدولة الإسلامية في العراق والشام* (بيروت: دار الساقي، 2017)، ص 145.

(23)فواز جرجس، *إيران: الثورة الإسلامية وتداعياتها الإقليمية* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018)، ص 234.

(24)جرجس، *إيران*، ص 256.

(25)الرشيد، *تاريخ المملكة العربية السعودية الحديث*، ص 345.

(26)توبي دودج، *العراق: من الحرب إلى دولة جديدة* (بيروت: دار الساقي، 2005)، ص 267.

(27)وائل حلاق، *الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي* (بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014)، ص 178.

(28)نعوم تشومسكي، *الهيمنة أم البقاء: السعي الأمريكي إلى السيطرة العالمية* (بيروت: دار الكتاب العربي، 2004)، ص 234.

(29)تشومسكي، *الهيمنة أم البقاء*، ص 256.

(30)جرجس، *الصعود والسقوط*، ص 289.

(31)غليون، *نقد السياسة*، ص 289.

(32)غليون، *نقد السياسة*، ص 290.

(33)يوسف سيادة، *الاقتصاد السياسي للحروب الأهلية* (بيروت: دار الطليعة، 2015)، ص 178.

(34)سيادة، *الاقتصاد السياسي للحروب الأهلية*، ص 189.

(35)دودج، *العراق*، ص 345.

(36)ياسين الحاج صالح، *سوريا: من القفص إلى الحريق* (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2017)، ص 234.

(37)إدوارد سعيد، *الإسلام في الإعلام الغربي* (القاهرة: دار الشروق، 2005)، ص 123.

(38)سعيد، *الإسلام في الإعلام الغربي*، ص 134.

(39)محمد عابد الجابري، *الدين والدولة وتطبيق الشريعة* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996)، ص 234.

(40)الجابري، *الدين والدولة*، ص 245.

(41)عبد المجيد الشرفي، *الإسلام بين الرسالة والتاريخ* (بيروت: دار الطليعة، 2001)، ص 178.

(42)الشرفي، *الإسلام بين الرسالة والتاريخ*، ص 189.

(43)الجابري، *الدين والدولة*، ص 267.

(44)محمد أركون، *تاريخية الفكر العربي الإسلامي* (بيروت: مركز الإنماء القومي، 1996)، ص 234.

(45)الجابري، *المشروع النهضوي العربي* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 345.

المحور الثاني:

القضايا الاقتصادية والاجتماعية

المحاضرة الثامنة: الجذور التاريخية للتخلف في الوطن العربي

مقدمة:

إن الفهم الشامل للأصول التاريخية للتخلف في العالم العربي أمر حتمي لأي مسعى جاد يهدف إلى تحقيق النهضة وتعزيز التنمية (1). إن التخلف الملحوظ حاليًا في العديد من الدول العربية ليس نتيجة حتمية ولا مجرد نتاج محددات جغرافية أو ثقافية غير قابلة للتغيير. بدلاً من ذلك، فإنها تنشأ من العديد من العمليات التاريخية المعقدة والمترابطة التي تكشفت على مدى قرون (2). تاريخيًا، تحول العالم العربي، الذي كان بمثابة مركز محوري للحضارة والعلوم والتقدم خلال العصور الوسطى، بشكل تدريجي منذ القرن السادس عشر إلى منطقة تتميز بالتخلف، وتخضع لمراكز الرأسمالية الأوروبية (3). لم يكن هذا التحول ظاهرة عفوية أو طبيعية؛ بل نشأ عن ديناميكيات داخلية مرتبطة بطبيعة الأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية السائدة في المنطقة، فضلاً عن التأثيرات الخارجية المرتبطة بالتوسع الرأسمالي الأوروبي والمساعي الاستعمارية (4).

أولاً: العوامل الداخلية للتخلف

1. تراجع الإمبراطورية العثمانية والأنظمة الاستبدادية

لفترة طويلة، كانت غالبية العالم العربي تحت سيطرة الإمبراطورية العثمانية من القرن السادس عشر حتى نهاية الحرب العالمية الأولى (5). في البداية، قدمت الإمبراطورية العثمانية مظهرًا من الاستقرار والأمن للمنطقة العربية؛ ولكن مع مرور الوقت، بدأت تشهد تدهورًا تدريجيًا (6). تطورت الإمبراطورية العثمانية تدريجياً من كيان هائل وجيد التنظيم إلى جهاز بيروقراطي فاسد يتميز بالاستبداد والاستغلال (7). اعتمد الإطار الإداري للإمبراطورية العثمانية في الأراضي العربية على الحكام المعينين لفترات محدودة، مما حفزهم على استغلال موارد المقاطعات إلى أقصى حد ممكن خلال فترات ولايتهم القصيرة (8).

أدى هذا الفساد المستشري والاستبداد إلى تدهور الزراعة والتجارة والصناعة في جميع أنحاء الدول العربية. في ظل نظام صادر الثروة دون ضمان الأمن والاستقرار، لم يكن هناك دافع كبير للاستثمار أو الإنتاج (9). يؤكد ألبرت حوراني أن «النظام العثماني الراحل شكل عائقاً أمام أي تقدم اقتصادي أو اجتماعي

في المنطقة العربية، لأنه كان يرتكز بشكل أساسي على الاستغلال والنهب، وفشل في تقديم أي خدمات جوهرية للسكان» (10).

2. الجمود الفكري وحركة التجديد الضعيفة

من منظور فكري وثقافي، عانت المنطقة العربية فترة طويلة من الركود والانحطاط الفكري منذ القرن الرابع عشر الميلادي (11). بعد دورها التاريخي كمركز للعلوم والفلسفة والإبداع خلال العصور الوسطى، شهدت المنطقة العربية انخفاضًا كبيرًا في المساعي الإبداعية، حيث سادت التقاليد والركود على الابتكار والأصالة (12). تم إغلاق سبل الاجتهاد في الفقه الإسلامي بشكل فعال. تحولت المؤسسات التعليمية مثل الأزهر والزيتونة إلى مؤسسات محافظة تركز على الحفظ عن ظهر قلب للنصوص القديمة الخالية من المشاركة النقدية أو التجديد (13).

لقد جعل هذا المأزق الفكري المجتمعات العربية غير قادرة على مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي الذي حدث في أوروبا منذ عصر النهضة (14). في حين شهدت أوروبا ثورات علمية وفكرية واقتصادية تحويلية (بما في ذلك الثورة العلمية في القرن السابع عشر، وعصر التنوير في القرن الثامن عشر، والثورة الصناعية في القرن التاسع عشر)، عانت المنطقة العربية من الركود والتراجع (15). ينتقد محمد عابد الجابري هذه الحالة بشدة بالقول: «مأساة العقل العربي هي أنه لم يعد مبتكرًا وكادحًا، وتحول إلى عقلية تقليدية تكرر الماضي فقط، وتفتقر إلى القدرة على مواجهة تحديات الحاضر» (16).

3. النظام الاجتماعي والاقتصادي التقليدي

اتسم الإطار الاجتماعي والاقتصادي الذي سيطر على المنطقة العربية قبل الاستعمار بنموذج تقليدي متجذر في الممارسات الزراعية البدائية، وملكية الأراضي الواسعة، والعلاقات شبه الإقطاعية (17). تألف جزء كبير من السكان من العمال الزراعيين الفقراء الذين يكدحون على عقارات الأمراء الإقطاعيين والشخصيات البارزة، الخالية من الحقوق أو الحماية (18). على عكس أوروبا، حيث ظهرت طبقة متوسطة حضرية قوية، شهدت المدن العربية نموًا مقيدًا وتأثيرًا اقتصاديًا ضئيلًا (19).

تألفت الصناعة في المنطقة العربية بشكل أساسي من الممارسات الحرفية التقليدية والمقيدة، مما أظهر نقصًا في التقدم التكنولوجي الكبير (20). شهدت التجارة المزدهرة التي ميزت العصور الوسطى انخفاضًا ملحوظًا بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح في نهاية القرن الخامس عشر، مما أدى إلى إعادة تشكيل

طرق التجارة الدولية التي تجاوزت إلى حد كبير المنطقة العربية (21). أدى هذا التراجع الاقتصادي إلى تفاقم الفقر والتخلف في المنطقة، مما جعلها غير قادرة على مواجهة التحديات الخارجية (22).

ثانياً: العوامل الخارجية للتخلف: الاستعمار والتبعية

1. الاستعمار الأوروبي ونهب الثروة

بدأ الاستعمار الأوروبي للمنطقة العربية في القرن التاسع عشر. بدأت فرنسا احتلالها للجزائر في عام 1830، ثم وسعت سيطرتها لاحقًا إلى تونس (1881) والمغرب (1912)، بينما فرضت بريطانيا هيمنتها على مصر (1882) والسودان وجنوب اليمن (23). بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، تم تقسيم المشرق العربي بين بريطانيا وفرنسا وفقًا لاتفاقية سايكس-بيكو (24). تجاوز الاستعمار مجرد الاحتلال العسكري، ويمثل مبادرة اقتصادية واجتماعية وثقافية تهدف إلى إعادة تشكيل المنطقة لتحقيق مصالح الرأسمالية الأوروبية (25).

من منظور اقتصادي، أعاد الاستعمار هيكلة الاقتصادات العربية إلى اقتصادات تابعة تعتمد على تصدير المواد الخام واستيراد السلع المصنعة من القوى الاستعمارية (26). على سبيل المثال، في الجزائر، صادر الاستعمار الفرنسي معظم الأراضي الصالحة للزراعة وخصصها للمستوطنين الأوروبيين، وبالتالي غيّر الإنتاج الزراعي من المحاصيل الغذائية المحلية إلى المحاصيل الموجهة للتصدير لفرنسا (27). في مصر، حول البريطانيون الزراعة المصرية إلى زراعة أحادية تركز على زراعة القطن لتزويد صناعة النسيج البريطانية (28).

وعلاوة على ذلك، أعاق الاستعمار إنشاء أي قاعدة صناعية جوهرية داخل المنطقة العربية لمنع المنافسة مع الصناعات الأوروبية (29). تم تقويض الحرف اليدوية التقليدية التي كانت موجودة من خلال إغراق الأسواق المحلية بالسلع الأوروبية الرخيصة المنتجة بكميات كبيرة (30). يصف سمير أمين هذه الظاهرة بأنها «تطور غير متساوٍ»، حيث تم استيعاب الاقتصادات العربية في الإطار الرأسمالي العالمي بطريقة تابعة ومشوهة (31).

2. التجزؤ السياسي وإضعاف الوحدة

كما أوضحنا سابقًا في محاضرات سابقة، سعت القوى الاستعمارية إلى تقسيم العالم العربي إلى دول صغيرة وضعيفة (32). تجلى هذا التجزؤ ليس فقط سياسيًا ولكن أيضًا اقتصاديًا، حيث تم ترسيم الحدود بطريقة أعاقت التكامل الاقتصادي بين الدول العربية (33). أصبحت كل دولة عربية مرتبطة اقتصاديًا

بالدولة الاستعمارية بدلاً من نظيراتها العربية، مما أدى إلى إنشاء اقتصادات معزولة وتنافسية بدلاً من الأنظمة الاقتصادية المتكاملة والتعاونية (34).

أعاق هذا التجزؤ إنشاء سوق عربية موحدة كبيرة قادرة على تعزيز التصنيع والتقدم التنموي، مما أدى إلى استمرار ضعف الدول العربية واعتمادها على القوى الخارجية (35). يؤكد ساطع الحصري أن «الانقسام العربي هو أكبر كارثة حلت بالأمة العربية في العصر المعاصر وتشكل السبب الرئيسي لتخلفها وهشاشتها» (36).

3. الاستعمار الثقافي والتغريب

بالإضافة إلى الأبعاد الاقتصادية والسياسية للاستعمار، انخرطت القوى الاستعمارية أيضًا في الاستعمار الثقافي بهدف تغيير الهوية العربية الإسلامية وإنشاء نخب أصلية تُظهر الولاء للمصالح الغربية (37). وضع الاستعمار إطارًا تعليميًا يعكس المعايير الأوروبية، مصممًا لإنتاج قوة عاملة من الموظفين والفنيين الذين سيخدمون الإدارة الاستعمارية، مع إهمال ضرورة تعزيز الوعي الوطني أو القدرات المبتكرة (38). علاوة على ذلك، سهّل الاستعمار انتشار اللغات الأوروبية، ولا سيما الفرنسية والإنجليزية، على حساب اللغة العربية، مما أدى إلى خلق ثنائية لغوية وثقافية لا تزال تداعياتها ملحوظة في المجتمع المعاصر (39).

يوضح فرانز فانون في عمله الأساسي، «معذبو الأرض»، أن الاستعمار تجاوز مجرد الغزو الإقليمي والمادي؛ كما شكل استعمارًا عميقًا للعقل والروح. قوضت هذه العملية بشكل منهجي احترام الذات لدى المجموعات المستعمرة وولدت إحساسًا منتشرًا بالدونية فيما يتعلق بالحضارة الغربية (40). تستمر التداعيات النفسية والثقافية للاستعمار لفترة طويلة بعد تحقيق الاستقلال السياسي، مما يمثل تحديات هائلة لتحقيق نهضة حقيقية (41).

ثالثا: استمرار التخلف بعد الاستقلال

على الرغم من حقيقة أن غالبية الدول العربية حصلت على الاستقلال السياسي في منتصف القرن العشرين، استمرت ظاهرة التخلف، وإن كان ذلك في مظاهر متغيرة (42). لقد فشلت الأنظمة السياسية التي صعدت إلى السلطة بعد الاستقلال، في العديد من الحالات، في تسهيل التنمية الحقيقية. وبدلاً من ذلك، قاموا بإدامة سياسات مماثلة من التبعية والفساد والحكم الاستبدادي (43). في بعض الحالات، تبنت هذه الأنظمة استراتيجيات اقتصادية اشتراكية (كما هو الحال في مصر وسوريا والعراق والجزائر وجنوب

اليمن)، لكن هذه المبادرات أصبحت غير فعالة بسبب أوجه القصور البيروقراطية والفساد ونقص المبادئ الديمقراطية (44).

استمر الاعتماد على الهياكل الاقتصادية الغربية من خلال آليات مثل القروض والديون والاستثمار الأجنبي واتفاقيات التجارة غير العادلة (45). إن الدول العربية المنتجة للنفط، على الرغم من ثرواتها الكبيرة، لم تنجح في تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وبدلاً من ذلك، تظل اقتصاداتها ذات طبيعة ريعية، وتعتمد على صادرات النفط بينما تستورد جميع السلع الأخرى تقريبًا (46). يلاحظ يوسف سيادا أن «الاقتصادات العربية تعاني من التشوهات الهيكلية الموروثة من الحقبة الاستعمارية. ولم يتم تصحيح هذا التشويه بعد الاستقلال؛ بل اشتدت حدته في كثير من الحالات» (47).

خاتمة:

إن الفحص الشامل للأصول التاريخية للتخلف في العالم العربي يشير إلى أن حالة التخلف هذه ليست حالة لا مفر منها. إنه نتاج عمليات تاريخية يمكن التغلب عليها من خلال الإصلاح السياسي والاقتصادي والثقافي الشامل ؛. إن التحدي الأكبر الذي يواجه المنطقة اليوم هو تفكيك دورات التبعية والاستبداد، وإنشاء إطار سياسي ديمقراطي واقتصاد متنوع يخدم مصالح الشعب العربي بدلاً من مصالح النخب الحاكمة أو الكيانات الخارجية.

الهوامش:

(1)محمد عابد الجابري، *إشكاليات الفكر العربي المعاصر* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص 45.

(2)الجابري، *إشكاليات الفكر العربي المعاصر*، ص 46.

(3)سمير أمين، *التطور اللامتكافئ: دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية* (بيروت: دار الطليعة، 1974)، ص 123.

(4)أمين، *التطور اللامتكافئ*، ص 124.

(5)ألبرت حوراني، *تاريخ الشعوب العربية* (بيروت: دار النهار للنشر، 1997)، ص 278.

(6)حوراني، *تاريخ الشعوب العربية*، ص 289.

(7)محمد أنيس، *الدولة العثمانية والشرق العربي (1914-1514)* (القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1985)، ص 345.

(8)أنيس، *الدولة العثمانية والشرق العربي*، ص 356.

(9)أنيس، *الدولة العثمانية والشرق العربي*، ص 367.

(10)حوراني، *تاريخ الشعوب العربية*، ص 312.

(11)جورج طرابيشي، *من النهضة إلى الردة: تمزقات الثقافة العربية في عصر العولمة* (بيروت: دار الساقي، 2000)، ص 78.

(12)طرابيشي، *من النهضة إلى الردة*، ص 89.

(13)محمد عمارة، *الأعمال الكاملة لمحمد عبده* (القاهرة: دار الشروق، 1993)، ص 234.

(14)عمارة، *الأعمال الكاملة لمحمد عبده*، ص 245.

(15)ألبرت حوراني، *الفكر العربي في عصر النهضة 1798-1939* (بيروت: دار النهار للنشر، 1968)، ص 123.

(16)الجابري، *إشكاليات الفكر العربي المعاصر*، ص 178.

(17)يوسف سيادة، *الاقتصاد السياسي للنفط العربي* (بيروت: دار الطليعة، 1978)، ص 67.

(18)سيادة، *الاقتصاد السياسي للنفط العربي*، ص 78.

(19)حوراني، *تاريخ الشعوب العربية*، ص 334.

(20)حوراني، *تاريخ الشعوب العربية*، ص 345.

(21) Janet Abu-Lughod, *Before European Hegemony: The World System A.D. 1250-1350* (New York: Oxford University Press, 1989), 234.

(22) Abu-Lughod, *Before European Hegemony*, 245.

(23)حوراني، *تاريخ الشعوب العربية*، ص 389.

(24)جورج أنطونيوس، *يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية* (بيروت: دار العلم للملايين، 1978)، ص 250.

(25)فرانز فانون، *معذبو الأرض* (بيروت: دار القلم، 1963)، ص 89.

(26)فانون، *معذبو الأرض*، ص 98.

(27)محمد حربي، *الجزائر: التاريخ والمجتمع* (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986)، ص 156.

(28)محمود عبد الفضيل، *التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988)، ص 134.

(29)عبد الفضيل، *التشكيلات الاجتماعية*، ص 145.

(30)عبد الفضيل، *التشكيلات الاجتماعية*، ص 156.

(31)أمين، *التطور اللامتكافئ*، ص 234.

(32)أحمد سعيد نوفل، *دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي*، ط2 (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010)، ص 45.

(33)نوفل، *دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي*، ص 56.

(34)نوفل، *دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي*، ص 67.

(35)سيادة، *الاقتصاد السياسي للنفط العربي*، ص 234.

(36)ساطع الحصري، *العروبة أولاً* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985)، ص 198.

(37)إدوارد سعيد، *الاستشراق: المعرفة، السلطة، الإنشاء* (بيروت: دار الآداب، 2006)، ص 234.

(38)سعيد، *الاستشراق*، ص 245.

(39)عبد الله العروي، *الإيديولوجيا العربية المعاصرة* (بيروت: دار الحقيقة، 1970)، ص 156.

(40)فانون، *معذبو الأرض*، ص 145.

(41)فانون، *معذبو الأرض*، ص 156.

(42)الجابري، *إشكاليات الفكر العربي المعاصر*، ص 234.

(43)برهان غليون، *المحنة العربية: الدولة ضد الأمة* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993)، ص 189.

(44)غليون، *المحنة العربية*، ص 198.

(45)رمزي زكي، *الاقتصاد السياسي للبطالة* (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1997)، ص 234.

(46)زكي، *الاقتصاد السياسي للبطالة*، ص 245.

(47)سيادة، *الاقتصاد السياسي للنفط العربي*، ص 345.

المحاضرة التاسعة: النفط العربي ومكانته في الصراع والعلاقات الدولية

مقدمة:

تشكل شركة البترول العربية أحد الأصول الاستراتيجية الهامة على نطاق عالمي. بعد اكتشافه الأولي في أوائل القرن العشرين، كان عنصرًا مركزيًا في العديد من النزاعات الإقليمية والدولية (1). تمتلك الدول العربية أكبر احتياطيات نفطية مؤكدة على مستوى العالم، تقارب 60٪ من إجمالي الاحتياطيات في جميع أنحاء العالم. يتم توطين جزء كبير من هذه الاحتياطيات داخل منطقة الخليج العربي (2). هذه الثروة الهائلة لم تُترجم عالميًا إلى ازدهار. وبدلاً من ذلك، فقد تجلى ذلك بشكل متكرر على أنه «لعنة» أو «لعنة موارد». وقد عجلت هذه الظاهرة بالتدخلات الأجنبية والحرب والشقاق، بينما عززت في الوقت نفسه الاستبداد السياسي والركود الاقتصادي في مختلف الدول (3). إن تحليل تأثير النفط في سياق العلاقات الدولية والصراعات داخل المنطقة العربية أمر حتمي لفهم المشهد السياسي والاقتصادي السائد (4).

أولاً: اكتشاف النفط العربي والسيطرة الأجنبية

يمكن إرجاع بدء التنقيب عن النفط في المنطقة العربية إلى أوائل القرن العشرين. تم اكتشاف حقل النفط التجاري الافتتاحي في إيران (والذي، على الرغم من أنه ليس عربيًا، إلا أنه جزء من المنطقة الأوسع) في عام 1908 (5). في العراق، كان النفط موجودًا في كركوك عام 1927، وفي البحرين عام 1932، وفي المملكة العربية السعودية عام 1938 في حقل الدمام، وبالمثل في الكويت عام 1938 (6). لقد غيرت هذه الاكتشافات بشكل أساسي الأهمية الاستراتيجية للمنطقة العربية في تصور القوى العالمية الكبرى. أدركت هذه القوى أن الهيمنة على نفط الشرق الأوسط تعادل السيطرة على موارد الطاقة في العالم (7).

منذ البداية، هيمنت الشركات الدولية الكبرى على مجالات التنقيب عن النفط واستخراجه وتسويقه، ويشار إليها بالعامية باسم «الأخوات السبع» (8). حصلت هذه الشركات، التي تشمل أرامكو السعودية وشركة نفط العراق وشركة نفط الكويت، على امتيازات واسعة من الحكام المحليين مقابل حصص أرباح ضئيلة (9). كانت العقود المبرمة غير عادلة للغاية. احتفظت الشركات بأغلبية الأرباح بينما تلقت الدول المنتجة للنفط معدلات مكافآت لم تتجاوز في البداية 10-15٪ (10). يوضح يوسف سيادا أن «اتفاقيات النفط المبكرة شكلت مصادرة منهجية لثروات الشعوب العربية، مما منح الشركات الأجنبية حقوقًا شبه مطلقة مقابل تعويض رمزي» (11).

وامتدت هذه الهيمنة الأجنبية على النفط العربي إلى ما هو أبعد من مجرد السيطرة الاقتصادية؛ كما شملت النفوذ السياسي، حيث مارست شركات النفط نفوذًا كبيرًا على القرارات الحكومية في الدول المنتجة (12). قدمت الحكومات الغربية، وخاصة حكومات بريطانيا والولايات المتحدة، الدعم العسكري والسياسي لهذه الشركات، وتدخلت لزعزعة استقرار أي نظام عربي يسعى لاستعادة السلطة على موارده النفطية (13). ومن الأمثلة البارزة على ذلك انقلاب عام 1953 ضد إدارة محمد مصدق في إيران، والذي دبرته المخابرات الأمريكية والبريطانية في أعقاب تحركه لتأميم النفط الإيراني (14).

ثانياً: جهود استعادة السيادة على الموارد النفطية

منذ الخمسينيات من القرن الماضي، سعت الدول العربية المنتجة للنفط إلى إعادة تأكيد سيطرتها على الموارد البترولية. شكلت هذه المساعي جانبًا أساسيًا من الحركات القومية التي تغلغلت في المنطقة خلال تلك الفترة التاريخية (15). في العراق، أصدرت إدارة عبد الكريم قاسم القانون رقم 80 في عام 1961، والذي ألغى فعليًا 99.5٪ من الأراضي المخصصة سابقًا لشركة نفط العراق. كان يُنظر إلى هذا الإجراء التشريعي على أنه تقدم محوري نحو استعادة السيادة الوطنية على الأصول الهيدروكربونية (16). ومع ذلك، أثار هذا القرار غضب شركات النفط والحكومات الغربية، مما ساهم في الإطاحة النهائية بنظام قاسم في عام 1963 (17).

في ليبيا، بعد تولي السلطة في عام 1969، مارس العقيد معمر القذافي ضغوطًا كبيرة على شركات النفط الأجنبية لزيادة حصة ليبيا من عائدات النفط. بعد ذلك، قام بشكل منهجي بتأميم العديد من شركات النفط طوال السبعينيات (18). في الجزائر، قامت الإدارة بقيادة هواري بومدين بتأميم قطاعي النفط والغاز في عام 1971، وهو إجراء حاسم أكد سيادة الجزائر على مواردها الطبيعية (19).

ومع ذلك، كان التطور الأكثر أهمية هو إنشاء منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك) في عام 1968، بالاشتراك مع منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك)، التي تأسست في عام 1960 بمبادرة من المملكة العربية السعودية وفنزويلا والعراق وإيران والكويت (20). تم تنظيم هذه المنظمات لزيادة جهود الدول المنتجة للنفط لمواجهة تأثير الشركات الأجنبية المهيمنة وتعزيز ظروف الإنتاج والتسويق (21). يوضح محمد أيوب أهمية أوبك، حيث يؤكد: «لقد مثل إنشاء أوبك تحولًا محوريًا في ميزان القوى بين الدول المنتجة والشركات النفطية، حيث تم منح الدول القدرة على التفاوض من موقع محصن» (22).

ثالثا: استخدام النفط كأداة جيوسياسية في الصراع العربي الإسرائيلي.

شكلت حرب أكتوبر 1973 المثال الافتتاحي الذي تم فيه استخدام النفط كأداة سياسية بطريقة منهجية وفعالة (23). بعد بدء الأعمال العدائية في 6 أكتوبر 1973، اجتمعت الدول العربية المصدرة للنفط في الكويت في 17 أكتوبر وقررت فرض حظر نفطي على الولايات المتحدة وهولندا والدول الداعمة لإسرائيل، إلى جانب التخفيض التدريجي في إنتاج النفط بنسبة 5٪ شهريًا حتى تتخلى إسرائيل عن الأراضي المحتلة (24). أدى هذا القرار، الذي يشار إليه باسم «الحظر النفطي العربي»، إلى ارتفاع كبير في أسعار النفط، حيث تصاعدت من حوالي 3 دولارات للبرميل إلى أكثر من 12 دولارًا في غضون بضعة أشهر، وبلغت ذروتها في أزمة طاقة عالمية وتراجع اقتصادي في الدول الغربية (25).

ولأول مرة في التاريخ المعاصر، اعترفت الدول الغربية بتعرضها للضغوط العربية وبدأت تدرك أن اعتمادها على النفط العربي جعلها عرضة للخطر (26). ومع ذلك، فقد أثبتت فعالية هذه المبادرة أنها محدودة وعابرة. وسرعان ما وضعت الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون استراتيجيات للتخفيف من هذا التهديد، بما في ذلك إنشاء احتياطيات نفطية استراتيجية وتنويع مصادر الطاقة واستكشاف حقول النفط خارج المنطقة العربية (مثل بحر الشمال وألاسكا والمكسيك) (27). علاوة على ذلك، تم اتخاذ مبادرات لتفاقم الانقسامات بين الدول العربية لمنع التطبيق الموحد للنفط كأداة سياسية في المستقبل (28).

يفترض أحمد صدقي الدعجاني أن «سلاح النفط أثبت فعاليته في عام 1973 بسبب مواءمته مع الحملة العسكرية الناجحة والتضامن العربي النسبي؛ ومع ذلك، لم يتم تكرار هذه الشروط لاحقًا، مما عقّد آفاق الاستخدام المتجدد لهذا السلاح» (29).

رابعاً: النفط والتدخلات الأجنبية في المنطقة العربية

كان النفط تاريخياً بمثابة دافع رئيسي للتدخلات العسكرية والسياسية الأجنبية في المنطقة العربية (30). في عام 1953، نظمت وكالات الاستخبارات في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة انقلابًا ضد نظام محمد مصدق في إيران بعد تأميمه لقطاع النفط (31). خلال حرب الخليج الثانية عام 1991، كان الأساس المنطقي المهم للتدخل الأمريكي هو ضرورة حماية حقول النفط في الخليج من الهيمنة العراقية المحتملة (32). في الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، لعب النفط دورًا أساسيًا في الحسابات الجيوسياسية، على الرغم من تأكيدات الإدارة الأمريكية بأن الأهداف الأساسية كانت «القضاء على أسلحة الدمار الشامل» و «تعزيز الديمقراطية» (33).

أشارت الاكتشافات اللاحقة إلى أن استراتيجية تخصيص النفط العراقي بين الشركات الأمريكية كانت جزءًا لا يتجزأ من التخطيط الأمريكي قبل الغزو (34). يؤكد نعوم تشومسكي أن «النفط كان دائمًا المحدد الأول للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط. كل الخطاب المتعلق بالديمقراطية وحقوق الإنسان يخدم فقط كواجهة لحماية مصالحها النفطية والاستراتيجية» (35).

إن الوجود العسكري الكبير للولايات المتحدة في منطقة الخليج، إلى جانب إنشاء قواعد عسكرية في المملكة العربية السعودية والبحرين والكويت وقطر والإمارات العربية المتحدة، موجه بشكل أساسي نحو ضمان التدفق المستمر للنفط ومنع أي كيان معاد للغرب من الاستيلاء على هذا الأصل الحيوي (36). لقد حوّلت هذه البصمة العسكرية المنطقة بشكل فعال إلى بؤرة للتوتر الدائم، مما أدى إلى تفاقم النزاعات والتحريض على الحروب (37).

خامساً: «لعنة الموارد» ومعوقات التنمية في الدول الغنية بالنفط

على الرغم من الثروة النفطية الكبيرة التي تمتلكها مختلف الدول العربية، كافحت الغالبية من أجل تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة (38). تعاني اقتصادات الدول العربية المنتجة للنفط مما يسمى «لعنة الموارد» أو «المرض الهولندي». يؤدي الاعتماد الساحق على النفط إلى تهميش القطاعات الإنتاجية الأخرى مثل الزراعة والتصنيع، وتوسيع البيروقراطية الحكومية، وتصاعد الفساد والمحسوبية (39).

قامت الدول المعتمدة على النفط بإعادة هيكلة اقتصاداتها إلى أنظمة ريعية تعطي الأولوية لتوزيع عائدات النفط على الإنتاج، وبالتالي توليد مجتمعات استهلاكية غير منتجة (40). يتم استيراد معظم المواد الغذائية الأساسية والمنتجات الصناعية والتطورات التكنولوجية التي تتطلبها هذه البلدان، مما يشير إلى أن الثروة النفطية تنفق في نهاية المطاف لدعم الاقتصادات الغربية (41). يلاحظ حازم الببلاوي أن «الدولة الريعية تولد الثروة بدون عمالة منتجة. هذا يولد تشوهات هيكلية داخل كل من الاقتصاد والمجتمع. يصبح الولاء للدولة وقيادتها الوسيلة الرئيسية للعيش، لتحل محل العمل والإنتاج» (42).

على الصعيد السياسي، سهّل النفط ترسيخ الحكم الاستبدادي في الدول الغنية بالنفط. يمكن للحكومات تأمين ولاء المواطنين من خلال المحسوبية والخدمات المجانية والتوظيف الحكومي، والتحايل على ضرورة فرض الضرائب أو المساءلة أمام الهيئات التشريعية (43). تتميز هذه الظاهرة بأنها «عدم التمثيل بدون ضرائب»، على النقيض من المبدأ الديمقراطي الراسخ «لا ضرائب بدون تمثيل» (44).

وبالتالي، فإن هذا يؤدي إلى أنظمة استبدادية مستقرة لا تواجه ضغوطًا عامة كافية للإصلاح الديمقراطي (45).

خاتمة:

كان النفط العربي ولا يزال عاملاً حاسماً في تشكيل السياسات الإقليمية والدولية داخل المنطقة؛ ومع ذلك، لم يتم تسخير هذه الثروة بشكل فعال لتعزيز التنمية والتقدم. وبدلاً من ذلك، أصبحت في كثير من الأحيان حافزًا للصراعات والتدخلات الأجنبية والقمع السياسي؛ يكمن التحدي الأكبر الذي يواجه الدول النفطية العربية اليوم في قدرتها على تنويع اقتصاداتها وإنشاء أساس إنتاجي حقيقي قبل نضوب احتياطيات النفط أو تخفيف أهمية النفط وسط التحول العالمي إلى الطاقة المتجددة.

الهوامش:

(1) يوسف سيادة، *الاقتصاد السياسي للنفط العربي* (بيروت: دار الطليعة، 1978)، ص 23.

(2)سيادة، *الاقتصاد السياسي للنفط العربي*، ص 34.

(3)مايكل روس، *لعنة النفط: كيف تشكّل ثروات البترول الأمم* (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2013)، ص 45.

(4)روس، *لعنة النفط*، ص 56.

(5) Daniel Yergin, *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money, and Power* (New York: Free Press, 1991), 134.

(6) Yergin, *The Prize*, 145.

(7)سيادة، *الاقتصاد السياسي للنفط العربي*، ص 67.

(8) Anthony Sampson, *The Seven Sisters: The Great Oil Companies and the World They Made* (New York: Viking Press, 1975), 89.

(9) Sampson, *The Seven Sisters*, 98.

(10)سيادة، *الاقتصاد السياسي للنفط العربي*، ص 89.

(11)سيادة، *الاقتصاد السياسي للنفط العربي*، ص 90.

(12)سيادة، *الاقتصاد السياسي للنفط العربي*، ص 112.

(13)سيادة، *الاقتصاد السياسي للنفط العربي*، ص 123.

(14) Stephen Kinzer, *All the Shah's Men: An American Coup and the Roots of Middle East Terror* (Hoboken: John Wiley & Sons, 2003), 167.

(15)سيادة، *الاقتصاد السياسي للنفط العربي*، ص 145.

(16)حنا بطاطو، *العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية*

(بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1990)، ص 456.

(17)بطاطو، *العراق*، ص 467.

(18)ديرك فانديوال، *تاريخ ليبيا الحديث* (بيروت: دار الساقي، 2014)، ص 234.

(19)محمد حربي، *الجزائر: التاريخ والمجتمع* (الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986)، ص 289.

(20)فؤاد روحاني، *تاريخ منظمة أوبك* (بيروت: دار الطليعة، 1975)، ص 45.

(21)روحاني، *تاريخ منظمة أوبك*، ص 56.

(22)محمد أيوب، *النفط والسياسة الدولية* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989)، ص 123.

(23)محمد حسنين هيكل، *الطريق إلى رمضان* (القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993)، ص 456.

(24)هيكل، *الطريق إلى رمضان*، ص 467.

(25) Francisco Parra, *Oil Politics: A Modern History of Petroleum* (London: I.B. Tauris, 2004), 234.

(26) Parra, *Oil Politics*, 245.

(27) Yergin, *The Prize*, 589.

(28) Yergin, *The Prize*, 598.

(29)أحمد صدقي الدجاني، *الوطن العربي: جدلية الوحدة والتجزئة* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990)، ص 234.

(30) Michael Klare, *Blood and Oil: The Dangers and Consequences of America's Growing Dependency on Imported Petroleum* (New York: Metropolitan Books, 2004), 123.

(31) Kinzer, *All the Shah's Men*, 178.

(32)عبد الخالق عبد الله، *الخليج العربي: من البريكا إلى العاصفة* (بيروت: دار الساقي، 1991)، ص 234.

(33) Antonia Juhasz, *The Bush Agenda: Invading the World, One Economy at a Time* (New York: Regan Books, 2006), 145.

(34) Juhasz, *The Bush Agenda*, 156.

(35)نعوم تشومسكي، *الهيمنة أم البقاء: السعي الأمريكي إلى السيطرة العالمية* (بيروت: دار الكتاب العربي، 2004)، ص 234.

(36)تشومسكي، *الهيمنة أم البقاء*، ص 245.

(37)تشومسكي، *الهيمنة أم البقاء*، ص 256.

(38)روس، *لعنة النفط*، ص 123.

(39)روس، *لعنة النفط*، ص 134.

(40)حازم الببلاوي ولوسياني جاكومو، *الدولة الريعية في العالم العربي* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،

1987)، ص 89.

(41)البيلاوي، *الدولة الريعية*، ص 98.

(42)البيلاوي، *الدولة الريعية*، ص 112.

(43)مضاوي الرشيد، *تاريخ المملكة العربية السعودية الحديث* (بيروت: دار الساقي، 2011)، ص 345.

(44)الرشيد، *تاريخ المملكة العربية السعودية الحديث*، ص 356.

(45)روس، *لعنة النفط*، ص 234.

(2)

المحاضرة العاشرة

الاقتصادات العربية في ظلّ التجزئة السياسية والتبعية

مقدمة:

تسعى هذه المحاضرة إلى دراسة تكوين الاقتصادات العربية الحديثة ضمن بيئتها التاريخية والسياسية، بدءًا من تفكك الإمبراطورية العثمانية وتداعيات الاستعمار الأوروبي، ومرورًا بعصر تشكيل الدولة الوطنية بعد الاستقلال، وبلغت ذروتها في الأزمات الهيكلية المعاصرة التي اتسمت بالريعية والتبعية المالية والتجارية والتصنيع غير الكافي والتفاوتات الاجتماعية المتصاعدة. ترتكز المحاضرة على نموذجين نظريين: مفهوم «التنمية غير المتكافئة» الذي صاغه سمير أمين، والذي يوضح دمج الكيانات الطرفية في الإطار الرأسمالي العالمي كدمج تابع يديم التخلف الهيكلي (1)، ونظرية «الدولة الريعية» التي طرحها الببلاوي ولوسياني، والتي تحدد الاقتصادات العربية التي تعتمد بشكل أساسي على تدفقات الإيرادات الخارجية بدلاً من قاعدة إنتاج داخلية متنوعة (2). تطرح هذه المحاضرة أسئلة نقدية: بأي طريقة ساهم الانقسام السياسي في تفكك مجال اقتصادي متماسك؟ ما هي الخصائص الهيكلية المميزة للاقتصادات الريعية العربية؟ ما هي الشروط المسبقة التي يجب الوفاء بها للتكامل الاقتصادي الفعال؟

أولاً: التجزئة السياسية وتشكيل الأسواق الوطنية

1. الإرث العثماني كمجال اقتصادي مترابط خلال الفترة العثمانية (1517-1918)، عملت المنطقة العربية ككيان اقتصادي متماسك نسبيًا. أدت شبكات التجارة البرية المعقدة التي تعبر الصحراء والموانئ البحرية الواقعة في الخليج والبحر الأبيض المتوسط وطرق الحج والقوافل التجارية إلى تدفقات كبيرة من السلع والخدمات عبر المراكز الحضرية الرئيسية مثل دمشق وبغداد والقاهرة وتونس وفاس. يؤكد عبد العزيز الدوري أن هذا المجال الاقتصادي، على الرغم من اعتماده على اسطنبول، نجح في الحفاظ على درجة كبيرة من الاستقلال الاقتصادي المحلي، الذي يتميز بالتبادلات التجارية الداخلية القوية القائمة على زراعة الواحات والحرف اليدوية والتجارة الإقليمية (3).

2. اتفاقيات التقسيم الاستعمارية في أعقاب الحرب العالمية الأولى وتفكك الإمبراطورية، أعادت بريطانيا وفرنسا تشكيل المشهد السياسي من خلال اتفاقية سايكس-بيكو (1916) ومعاهدة سان ريمو (1920). أسفرت هذه الاتفاقيات عن إنشاء وحدات وطنية مصطنعة: سوريا ولبنان تحت الإدارة الفرنسية، والعراق وفلسطين وشرق الأردن تحت الولاية القضائية البريطانية، وبالتالي إنشاء حدود جمركية قطعت الروابط

التجارية والثقافية. ينتقد محمد السيد سليم هذه الانقسامات باعتبارها حيلة استعمارية مصممة لعرقلة تشكيل كيان عربي موحد، وتحصين الدول القطرية المجزأة، وتعزيز الاعتماد على الأسواق الأوروبية (4).

3. ظهور الدولة القطرية وقيود السوق الداخلية بعد الاستقلال (1940-1960)، حافظت الدول العربية على هذه الحدود دون تغيير إلى حد كبير. صاغت كل دولة سياساتها الاقتصادية بمعزل عن غيرها: تأسيس عملة قطرية متميزة، وأنظمة جمركية وطنية، وخطط تنمية خماسية محلية، مما أدى إلى خلق فرص تنافسية للاستثمار الأجنبي بدلاً من التكامل الاقتصادي المنتج. يفترض أحمد صدقي الدجاني أن هذا التجزؤ قد تغلغل في المشهد الاقتصادي، مما أدى إلى تقسيم الأسواق العربية، حيث انخرطت كل منها لاحقًا بشكل مباشر مع أوروبا وأمريكا، مما أدى إلى تقليص التجارة العربية البينية إلى أقل من 10٪ من إجمالي التجارة الخارجية (5).

ثانياً: الريعية كميزة هيكلية

1. الإطار النظري للدولة الريعية قام الببلاوي ولوسياني بصياغة دراسة أساسية للدولة الريعية كنظام يعتمد أساسًا على الإيرادات الخارجية (مثل النفط والغاز والمساعدات والتحويلات المالية) التي لا ترتبط بالإنتاج المحلي؛ ويتم إعادة توزيع هذه الإيرادات لاحقًا لتوليد الولاء وتثبيت الإطار السياسي، وبالتالي عرقلة الانتقال نحو نموذج اقتصادي أكثر إنتاجية (2). وفي منطقة الخليج، تشكل عائدات النفط 70-90% من الدخل القومي، مما يعزز الاقتصاد القائم على الاستهلاك والذي يعتمد بشكل كبير على الواردات والإنفاق العام بدلاً من الاستثمار الإنتاجي (6).

2. ديناميكيات الإيرادات النفطية وغير النفطية في سياقات الجزائر وليبيا والعراق، تمثل الهيدروكربونات 90-98٪ من إجمالي الصادرات، مما يجعل هذه الاقتصادات عرضة للتقلبات في أسعار السلع العالمية ويؤدي إلى ما يشار إليه عادة باسم «لعنة الموارد» (7). وعلى العكس من ذلك، في الاقتصادات غير النفطية، تظهر أشكال بديلة لديناميات الريعية. تستفيد مصر من التحويلات السنوية التي يبلغ مجموعها 25-30 مليار دولار من العمال المغتربين، والمساعدات الخارجية الأمريكية الكبيرة، وعائدات السياحة، في حين تعتمد المغرب والأردن ولبنان بشكل متزايد على السياحة والمساعدة من الدول الأوروبية. ينبه رمزي زكي إلى أن هذا الهيكل الريعي الناشئ يولد بيئة اقتصادية غير مستقرة، مما يجعلها عرضة للاضطرابات الخارجية وتمنع التنويع في مختلف القطاعات الصناعية (8).

ثالثًا: التبعيات التجارية والمالية

1. تكوين التجارة: المواد الخام مقابل السلع المصنعة يكشف فحص التجارة الخارجية عن خلل هيكلي كبير. وتتكون الصادرات في الغالب من المواد الخام (حيث يمثل النفط 70-80٪، إلى جانب الفوسفات والمعادن والمنتجات الزراعية الأولية)، في تناقض صارخ مع الاستيراد المكثف للسلع المصنعة (بما في ذلك الآلات والإلكترونيات والأدوية والأسلحة) والتقدم التكنولوجي والمواد الغذائية الأساسية (مثل القمح والأرز والسكر)، وبلغت ذروتها في عجز تجاري مستمر (9).

2. تراكم الديون وصندوق النقد الدولي في ضوء تراكم الديون خلال الثمانينيات والتسعينيات، اضطرت العديد من الدول (بما في ذلك مصر والأردن والمغرب وتونس والجزائر) إلى تنفيذ مبادرات «الإصلاح الهيكلي» بالتعاون مع صندوق النقد الدولي، الذي شدد على خفض الإنفاق العام، ورفع الدعم، وخصخصة مؤسسات الدولة، وتحرير الأسعار والممارسات التجارية (10).

3. تداعيات الإصلاحات الاجتماعية وفي حين أسفرت برامج الإصلاح هذه عن تحسينات في بعض المؤشرات الإجمالية، فقد أدت أيضًا إلى عواقب وخيمة: زيادة معدلات بطالة الشباب إلى 25-30٪، وتفاقم الفوارق الطبقية، وتآكل الطبقة الوسطى، وتفكك الخدمات العامة، كما هو موثق في تقرير التنمية البشرية لعام 2016 (11). ويشير زكي كذلك إلى أن عملية الخصخصة لم تؤد إلى تعزيز الكفاءة؛ بل سهلت السيطرة الرأسمالية المركزة على القطاعات الاستراتيجية دون خلق فرص عمل جيدة (8).

رابعا: التكامل الاقتصادي العربي

1. الأطر والهياكل المؤسسية وعلى الرغم من الخطاب الموحد السائد، فإن تشكيل جامعة الدول العربية (1945)، ومجلس الوحدة الاقتصادية (1957)، ومنطقة التجارة الحرة الكبرى (1997) لم يُترجم إلى تجارة قوية بين الدول العربية، والتي لا تزال ضعيفة (تمثل أقل من 12٪ مقارنة بـ 60٪ داخل الاتحاد الأوروبي) بسبب مجموعة من العوامل، بما في ذلك الافتقار إلى الإرادة السياسية، ووجود عملات متعددة، واللوائح الجمركية المتباينة، والبنية التحتية غير الكافية، والمصالح الوطنية المتضاربة (12).

2. نماذج التكامل المقيدة حققت المبادرات الإقليمية المحدودة، المتمثلة في مجلس التعاون الخليجي، بعض النجاحات (بما في ذلك تسهيل التنقل والترابط الكهربائي والتعاون الأمني)، ومع ذلك ظلت بعيدة بشكل كبير عن مستوى التكامل الملحوظ في أوروبا، ويعزى ذلك إلى الاختلافات السياسية والنزاعات الإقليمية (13).

خامساً: آفاق التنمية البديلة

تخلص تقارير التنمية الإنسانية إلى أن تجاوز التبعية يتطلب نقلة من اقتصاد الريع إلى اقتصاد إنتاجي قائم على التصنيع المتقدم، والزراعة المستدامة، واقتصاد المعرفة، مع استثمار ضخم في التعليم والبحث العلمي؛ ويربط الجابري وغليون والعروي بين التحولات الاقتصادية والإصلاح السياسي العميق الذي يحد من الاستبداد، ويؤسس للشفافية والمساءلة، ويُشرك المجتمع المدني في رسم الخيارات التنموية.

الهوامش :

1. سمير أمين، التطور اللامتكافئ: دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية، دار الطليعة، بيروت، 1974، ص 45-72.
2. حازم الببلاوي وجاكومو لوسياني، الدولة الريعية في العالم العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1987، ص 11-34.
3. عبد العزيز الدوري، التكوين التاريخي للأمة العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1984، ص 179-210.
4. محمد السيد سليم، تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2004، ص 133-147.
5. أحمد صدقي الدجاني، الوطن العربي: جدلية الوحدة والتجزئة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990، ص 63-89.
6. يوسف سياسة، الاقتصادات العربية: دراسة في التحولات الهيكلية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص 234-267.
7. مايكل روس، لعنة النفط: كيف تُشكّل ثروة البترول أمم العالم، ترجمة عمر الأيوبي، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2013، ص 89-115.
8. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للتخلف، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1983، ص 89-112.
9. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2002، ص 67-89.
10. جون ويليامسون، التوافق الواشنطي، ترجمة أحمد فؤاد بلبع، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 1995، ص 45-67.
11. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2016، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2016، ص 123-145.
12. عبد الخالق عبد الله، التكامل الاقتصادي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000، ص 89-112.
13. محمد المجيدي، مجلس التعاون الخليجي، مركز الإمارات للدراسات، أبوظبي، 2008، ص 134-156.
14. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2003، ص 78-102.
15. محمد عابد الجابري، إشكاليات الفكر العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989، ص 23-45.
16. برهان غليون، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص 156-178.
17. عبد الله العروي، مفهوم الحرية، المركز الثقافي العربي، بيروت، 1993، ص 89-105.

المحور الثالث:

قضايا ثقافية واجتماعية:

المحاضرة الحادية عشرة

الثقافة العربية المعاصرة: و اقع وتحديات

مقدمة:

تبحث هذه المحاضرة في المشهد الثقافي العربي المعاصر من خلال تحليل شامل لإطاره المؤسسي، والتفاعل بين كيانات الدولة والوكلاء المستقلين، والتعقيدات المحيطة باللغة العربية، وديناميكيات القراءة والترجمة، والتحديات التي تفرضها الرقابة وحرية التعبير، بالإضافة إلى تداعيات الثورة الرقمية على أنماط الإنتاج والاستهلاك الثقافي. يعمل هذا الخطاب تحت التأكيد على أن الثقافة العربية تواجه حاليًا مفارقة تتميز بإمكانياتها الإبداعية الهائلة جنبًا إلى جنب مع العوائق الهيكلية التي تعيق تطورها إلى محفز للتنمية، كما يتضح من تقرير التنمية البشرية لعام 2003 بشأن مجتمع المعرفة (1). تطرح المحاضرة استفسارات محورية: ما هي الطريقة التي تتعامل بها الدولة مع الأمور الثقافية؟ ما هو وضع اللغة العربية وسط المنافسة مع المحتوى الرقمي الإنجليزي؟ في أي ظروف يمكن لوسائل الإعلام الجديدة أن تتطور من مجرد استهلاك سطحي إلى مجال إبداعي قابل للحياة؟

أولاً: البنية المؤسسية للحياة الثقافية

1. وزارات الثقافة والمجالس العليا تشكل وزارات الثقافة والمجالس العليا مكونًا أساسيًا لإطار السياسة الثقافية الرسمية. يقدمون الدعم المالي للمهرجانات البارزة (مثل مهرجان بيروت للكتاب ومهرجان القاهرة السينمائي والشارقة للثقافة) ويشرفون على إدارة المتاحف والمسارح والمكتبات الوطنية. ومع ذلك، ينتقد برهان غليون هذه الكيانات باعتبارها «هيئات شرعية» تعطي الأولوية لصورة النظام على تعزيز الحرية الإبداعية. تُفضل العروض الاحتفالية على دعم النشر المستقل أو الاستقصاء النقدي أو الفنون الرائدة (2). وعلاوة على ذلك، يوجد تفاوت واضح بين الدول. تُظهر مصر والمغرب والإمارات العربية المتحدة بنى تحتية ثقافية أكثر قوة، في حين تعاني الدول الأخرى من عدم كفاية التمويل والكفاءات، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى النزاعات المستمرة.

2. الجامعات والمراكز البحثية تقوم الجامعات بوظيفة مزدوجة. إنهم يزرعون النخب الثقافية؛ ومع ذلك، فإنهم يعانون من المناهج القديمة، ومخرجات البحوث المتدنية، وظاهرة هجرة الأدمغة، كما أوضح يوسف الشويري (3). تشير بيانات اليونسكو إلى أن المنطقة العربية تخصص أقل من 1٪ من ناتجها الإجمالي

للبحث العلمي (على عكس المتوسط العالمي البالغ 2.5٪)، مع تركيز ضئيل على العلوم الإنسانية، التي تعتبر محورية لأي مبادرة ثقافية (4).

3. دور النشر والمكتبات ووسائل الإعلام ينتج العالم العربي ما يقرب من 20,000 عنوان سنويًا، إلا أن الغالبية تتم إعادة طبعها أو ترجمتها، إلى جانب أسعار الكتب المتضخمة (التي تتراوح من 10 إلى 15 دولارًا) مقارنة بانخفاض دخل الفرد، مما يحد من نشر مواد القراءة (1). تتميز المكتبات بنقص التنوع والحداثة، في حين أن وسائل الإعلام التلفزيونية غالبًا ما يتم تسييسها أو استغلالها تجاريًا، وتنأى بنفسها عن الصرامة الفكرية، حيث تنشر القنوات الفضائية في الغالب محتوى ترفيهي سطحي (5).

ثانياً: اللغة العربية وسوق المعرفة

1. حالة اللغة الكلاسيكية مقابل اللغات العامية واللغات الأجنبية تواجه اللغة العربية تحديات على الصعيدين الداخلي (الانقسام بين الأشكال الدلالية والعامية) والخارجية (المنافسة من الإنجليزية والفرنسية في التعليم العالي وسوق العمل). يشير تقرير عام 2003 إلى أن الفرد العربي العادي ينخرط في القراءة لمدة ربع ساعة فقط يوميًا، في تناقض صارخ مع الساعات السبع المسجلة في اليابان، حيث تنتج المنطقة 5000 عنوان جديد سنويًا مقارنة بـ 100000 كتاب في تركيا (1). في بعض الدول مثل لبنان والمغرب والجزائر، يتم التعليم العالي في الغالب باللغة الفرنسية، مما يعزز الازدواجية الثقافية ويقوض القدرة على توليد المعرفة باللغة العربية.

2. معدلات التنعيم

تتناول هذه المحاضرة بشكل نقدي المشهد الثقافي العربي المعاصر من خلال دراسة منهجية لأطره المؤسسية، والتفاعل بين آليات الدولة والكيانات المستقلة، والتعقيدات المحيطة باللغة العربية، وممارسات القراءة، وعمليات الترجمة، بالإضافة إلى التحديات التي تفرضها الرقابة والسعي إلى حرية التعبير، وبلغت ذروتها في استكشاف تداعيات الثورة الرقمية على نماذج الإنتاج والاستهلاك الثقافي. يعتمد الخطاب على التأكيد على أن الثقافة العربية متورطة في وضع متناقض يتميز بإمكانيات إبداعية كبيرة جنبًا إلى جنب مع العوائق الهيكلية التي تمنع تطورها إلى محفز للتنمية، كما هو موضح في تقرير التنمية البشرية لعام 2003 بشأن مجتمع المعرفة (1). توضح المحاضرة الاستفسارات المحورية: ما هي الطريقة التي تتعامل بها الدولة مع الديناميكيات الثقافية؟ ما هو وضع اللغة العربية وسط ثنائية التعبيرات العامية والمحتوى

الرقمي الإنجليزي؟ تحت أي ظروف يمكن لوسائل الإعلام الجديدة أن تتحول من عالم الاستهلاك السطحي إلى مساحة خصبة للإبداع؟

أولاً: البنية المؤسسية للحياة الثقافية

1. وزارات الثقافة والمجالس العليا تشكل وزارات الثقافة والمجالس العليا مكونًا أساسيًا للسياسة الثقافية الرسمية. إنهم يمولون الأحداث الثقافية الهامة (مثل مهرجان بيروت للكتاب ومهرجان القاهرة السينمائي والشارقة للثقافة) ويشرفون على إدارة المتاحف والمسارح والمكتبات الوطنية. ومع ذلك، ينتقد برهان غليون هذه المؤسسات باعتبارها «هيئات شرعية» تعمل في المقام الأول على تعزيز صورة النظام بدلاً من تعزيز الحرية الإبداعية. تُفضل الأحداث الاحتفالية على دعم النشر المستقل أو الدراسات النقدية أو التعبيرات الفنية الرائدة (2). وعلاوة على ذلك، هناك تفاوت واضح بين الدول؛ فمصر والمغرب والإمارات العربية المتحدة تتمتع ببنيات تحتية ثقافية قوية، في حين تعاني بلدان أخرى من عدم كفاية التمويل والقدرات، والتي تتفاقم بسبب النزاعات المستمرة.

2. الجامعات ومراكز الأبحاث تؤدي الجامعات وظيفة مزدوجة؛ فهي تنمي النخب الثقافية بينما تتعامل في الوقت نفسه مع المناهج القديمة، والمخرجات البحثية المتدنية، وهجرة الأدمغة الكبيرة، كما أوضح يوسف الشويري (3). تشير إحصاءات اليونسكو إلى أن المنطقة العربية تخصص أقل من 1٪ من ناتجها الإجمالي للبحث العلمي (مقابل المتوسط العالمي البالغ 2.5٪)، مع التركيز غير الكافي على العلوم الإنسانية، التي تعتبر ضرورية لأي مبادرة ثقافية (4).

3. دور النشر والمكتبات ووسائل الإعلام ينتج العالم العربي ما يقرب من 20,000 عنوان سنويًا؛ ومع ذلك، تتكون نسبة كبيرة من إعادة الطباعة أو الترجمات، مع ارتفاع أسعار الكتب (تتراوح من 10 إلى 15 دولارًا) مقارنة بانخفاض دخل الفرد، مما يحد من انتشار القراءة (1). تفتقر المكتبات إلى التنوع والتحديث، في حين أن وسائل الإعلام التلفزيونية غالبًا ما تعطي الأولوية للأجندات السياسية أو المصالح التجارية على الجوهر الفكري، حيث تقدم القنوات الفضائية في الغالب محتوى ترفيهي سطحي (5).

ثانياً: اللغة العربية وسوق المعرفة

1. حالة اللغة الكلاسيكية مقابل اللغات العامية واللغات الأجنبية تواجه اللغة العربية تحديات داخلية (الانقسام بين الأشكال الدلالية والعامية) وضغوط خارجية (المنافسة من الإنجليزية والفرنسية في التعليم العالي وسوق العمل). يكشف تقرير عام 2003 أن الفرد العربي العادي ينخرط في القراءة لمدة ربع ساعة

فقط يوميًا، في تناقض صارخ مع 7 ساعات في اليابان، حيث يتم إنتاج 5000 عنوان جديد كل عام مقارنة بـ 100000 في تركيا (1). في بعض الدول، مثل لبنان والمغرب والجزائر، تُجرى دراسات متقدمة باللغة الفرنسية، مما يعزز الازدواجية الثقافية ويقلل من القدرة على توليد المعرفة باللغة العربية.

القراءة وسوء سوق الكتب في «مستقبل الثقافة في مصر»، يؤكد طه حسين على ضرورة تطوير اللغة العربية إلى لغة علمية ديناميكية قادرة على دمج المصطلحات الحديثة. ويدعو إلى تعريب شامل للمناهج التعليمية لربط التعلم بالهوية الثقافية دون عزل الطلاب عن الثقافات العالمية (6). تشير إحصاءات اليونسكو إلى أن 70% من المنشورات العربية تتم ترجمتها أو إعادة طباعتها، مع ترجمة غير كافية للغاية من العربية إلى اللغات الأجنبية، مما يعيق الرؤية العالمية للثقافة العربية (4).

3. حركة الترجمة والتعريب على الرغم من وجود مبادرات مثل «كلمات» في الشارقة و «ترامات» في بيروت، إلا أن الحجم الإجمالي للترجمة لا يزال محدودًا، مع التركيز بشكل أساسي على الترجمات من الإنجليزية والفرنسية دون تحقيق توازن متبادل، كما حلله جورج طرابيشي (7). يشير تقرير اليونسكو إلى أن العالم العربي يترجم فقط حوالي 330 كتابًا سنويًا في تناقض صارخ مع 100 ألف كتاب يُترجم في إسبانيا (4).

ثالثًا: التحكم والحرية

1. التحكم الرسمي تصنف منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان العديد من الدول العربية على أنها ناقصة في مجال حرية التعبير، مستشهدة بالأطر القانونية التي تعاقب الأفعال التي تعتبر «مهينة للدين» أو «تمييزًا وطنيًا»، مما يعزز بالتالي بيئة الرقابة الذاتية (8). يفترض إدوارد سعيد أن الرقابة تمتد إلى ما وراء المجال السياسي لتشمل الأبعاد الثقافية، حيث تعمل وسائل الإعلام على إدامة الصور النمطية عن الذات والآخرين (9).

2. التحكم الاجتماعي إلى جانب الرقابة المؤسسية، هناك رقابة اجتماعية ودينية منتشرة تفرضها المجموعات التي تدعم المعايير الفنية والأدبية، والتي تجبر المبدعين إما على نقل أو تعديل أنماط تعبيرهم (10).

رابعا: الثقافة الرقمية

1. منصات الاتصال والمحتوى الرقمي أدى ظهور الإنترنت ومنصات الاتصال المختلفة (مثل فيسبوك وتويتر ويوتيوب وتيك توك) إلى خلق ساحة جديدة للإبداع وحرية التعبير؛ ومع ذلك، يتميز هذا المجال في

الغالب بالترفيه التافه والاستهلاك العابر، حيث يشكل المحتوى العربي 3٪ فقط من إجمالي المجموعة الرقمية العالمية، كما حذر طرابيشي (7). ومع ذلك، ظهرت المبادرات التي يقودها الشباب، والتي تهدف إلى نشر المعرفة من خلال المنصات التعليمية (التفاهم، إدراك، رواق) وقنوات يوتيوب العلمية.

2. اقتصاد الثقافة والصناعات الإبداعية تشير الأبحاث التي أجرتها اليونسكو إلى أن الصناعات الثقافية والإبداعية في المنطقة العربية (بما في ذلك السينما والموسيقى والنشر والتصميم) تمثل أقل من 2٪ من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)، في تناقض صارخ مع 6٪ التي لوحظت على نطاق عالمي، وهو وضع يُعزى إلى عدم كفاية الاستثمار والافتقار إلى سياسات تمكينية (11).

3. الفرص مقابل مخاطر الاستحواذ في حين ينظر بعض العلماء إلى الرقمنة كوسيلة محتملة للديمقراطية الثقافية، يعبر آخرون عن مخاوفهم بشأن مخاطر الاستيلاء الثقافي وهيمنة اللغة الإنجليزية، داعين إلى تعزيز المحتوى العربي عالي الجودة (12).

خامساً: آفاق التجديد الثقافي

يؤكد المثقفون مثل الجابري وغليون أن تنشيط الثقافة العربية يتطلب: اتباع نهج تحويلي للتعليم يركز على التفكير النقدي بدلاً من التعلم عن ظهر قلب، وتسهيل الترجمة المتبادلة، وتأييد الحريات الأكاديمية والفنية، وتطوير الصناعات الثقافية التنافسية، والاستثمار في المحتوى الرقمي العربي الفائق (13) (14).

الهوامش:

1. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003: نحو مجتمع المعرفة، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2003، ص 41-78.
2. برهان غليون، المحنة العربية: الدولة ضد الأمة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1993، ص 234-256.
3. يوسف الشويري، هجرة العقول العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1995، ص 89-112.
4. منظمة اليونسكو، تقرير اليونسكو للعلوم 2015: نحو عام 2030، منظمة اليونسكو، باريس، 2015، ص 234-267.
5. نصر الدين لعياضي، الإعلام العربي في عصر المعلومات، دار الفجر للنشر، القاهرة، 2003، ص 123-145.
6. طه حسين، مستقبل الثقافة في مصر، دار المعارف، القاهرة، 1938، ص 89-105.
7. جورج طرابيشي، إشكاليات العقل العربي، دار الساقي، بيروت، 1998، ص 156-178.
8. مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، تقرير حرية التعبير في العالم العربي 2018، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان، القاهرة، 2018، ص 45-67.
9. إدوارد سعيد، الاستشراق، ترجمة محمد عناني، رؤية للنشر، القاهرة، 2006، ص 234-256.

10. فهمي جدعان، أسس التقدم عند مفكري الإسلام، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، 1988، ص 178-195.
11. منظمة اليونسكو، التقرير العالمي للاقتصاد الإبداعي 2013، منظمة اليونسكو، باريس، 2013، ص 134-156.
12. علي أومليل، الإصلاحية العربية والدولة الوطنية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1985، ص 98-115.
13. محمد عابد الجابري، قضايا في الفكر المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1997، ص 67-89.
14. برهان غليون، اغتيال العقل، مدارات للأبحاث، بيروت، 1990، ص 234-267.

المحاضرة الثانية عشرة

الحركة النسوية العربية ومطالب التغيير الاجتماعي

مقدمة:

تسعى هذه المحاضرة إلى التحقيق في التطور التاريخي للحركة النسوية العربية، وتتبع أصولها من القرن التاسع عشر إلى تحدياتها المعاصرة من خلال تحليل دقيق لمراحلها التاريخية، وخطاباتها المتنوعة (الليبرالية والإسلامية واليسارية)، وتفاعلاتها مع الدولة والمجتمع، وإنجازاتها التشريعية والاجتماعية المقيدة، فضلاً عن الحواجز المنهجية التي تواجهها. تعتمد المحاضرة على فرضية أن النضال النسوي العربي، على الرغم من نجاحاته الملحوظة في التعليم والحقوق القانونية، يستمر في مواجهة المقاومة الراسخة من الهياكل الأبوية والأعراف المجتمعية المحافظة والروايات الدينية الراديكالية (1). تطرح المحاضرة أسئلة أساسية: كيف تطورت الحركة النسوية العربية تاريخياً؟ ما هي التيارات الفكرية المختلفة داخلها؟ ما هي حدود الإصلاحات التشريعية في تحقيق المساواة الجوهرية؟

أولاً: البدايات التاريخية (القرن التاسع عشر- الأربعينيات)

1. عصر النهضة والسؤال النسوي ارتبطت المراحل الأولى من الوعي النسوي ارتباطًا جوهريًا بحركة النهضة العربية وإصلاحاتها التعليمية والاجتماعية. دعا رافع الطهطاوي إلى تعليم المرأة وإشراكها في النهضة الثقافية (2)، في حين أثار قاسم أمين نقاشًا كبيرًا من خلال أعماله «تحرير المرأة» (1899) و «المرأة الجديدة» (1900) فيما يتعلق بالسفر والتعليم والتوظيف، على الرغم من الانتقادات لجوانب معينة من حججه باعتبارها متأثرة في الغالب بالنماذج الأوروبية (3).

2. أول رائدات شخصيات نسوية عربية بارزة، مثل هدى شعراوي (مصر)، التي أسست الاتحاد النسائي المصري في عام 1923 وقادت مبادرات حقوق المرأة في التعليم والتوظيف والاقتراع، بالإضافة إلى نازك العابد (سوريا) وبهيجة الحيدري (لبنان)، التي نظمت الجمعيات النسائية المبكرة (4). وفي المغرب العربي، ظهر أفراد مثل حبيبة المنشاري (تونس) ومليكة العربي (المغرب)، يدافعون عن الحقوق المدنية والسياسية (5).

ثانياً: فترة التحرير الوطني والبناء (1940-1970)

1. النساء في الحركات التحررية لعبت النساء دورًا محوريًا في حركات التحرر الوطني. في الجزائر، ساهمت آلاف النساء في الجهود الثورية (جميلة بوحيرد، حسيبة بن بوعلي). في فلسطين، قاوموا الاستعمار والصهيونية. في مصر واليمن وتونس، شاركوا بنشاط في الحركات الوطنية (6). ومع ذلك، بعد الاستقلال،

أسقطت غالبية الأنظمة الجديدة مطالب النساء إلى الهامش وفشلت في ترجمة مشاركتهن في النضالات إلى حقوق سياسية واجتماعية شاملة.

2. إصلاحات تشريعية محدودة سنّت بعض الدول قوانين أحوال شخصية «تقدمية» نسبيًا: أدخلت تونس قانون الأحوال الشخصية لعام 1956، الذي حظر تعدد الزوجات ونظّم الطلاق (7)، ومنحت مصر حق التصويت للمرأة في عام 1956، وسنّ العراق قانون الأحوال الشخصية لعام 1959. ومع ذلك، ظلت هذه الإصلاحات سطحية ولم تخترق الإطار الأبوي العميق. علاوة على ذلك، كانت تتماشى في المقام الأول مع أهداف الأنظمة الحاكمة بدلاً من معالجة التطلعات النسوية المستقلة (8).

ثالثًا: التيارات الفكرية المختلفة

1. تؤكد النسوية الليبرالية، وهي عنصر مهم في الفكر النسوي، في المقام الأول على ضرورة تحقيق المساواة القانونية إلى جانب الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية، مع التركيز بشكل خاص على الدور المحوري للتعليم والتوظيف كمسارات أساسية لتحرير المرأة وتمكينها. يتم تمثيل هذا التيار الفكري بشكل ملحوظ من قبل شخصيات مؤثرة مثل نوال السعداوي وفاطمة المرنيسي، وكلاهما انتقد بشدة الهياكل الأبوية الراسخة والتفسيرات المحافظة للنصوص الدينية التي تعمل على تعزيز عدم المساواة بين الجنسين وقمع حقوق المرأة في مختلف السياقات الاجتماعية والثقافية (9) (10).

2. تسعى النسوية الإسلامية، وهي منظور ناشئ ونقدي ضمن الخطاب النسوي الأوسع، إلى إعادة تفسير النصوص الدينية من خلال عدسة نسوية، مما يؤكد الحجة القائلة بأن التفسيرات الأصيلة للإسلام تكرم المرأة وتحترمها بطبيعتها، بينما تعزو التمييز السائد ضدها إلى قراءات ذكورية راسخة تاريخيًا لهذه النصوص. يتم تمثيل هذه الحركة بشكل بارز من قبل العلماء والناشطين مثل أسماء برلاس وليلى أحمد وأمينة ودود (11 عامًا)، الذين يؤكدون أنه على الرغم من أن نهجهم ضروري، إلا أنه قد أثار انتقادات لاحتمال بقائهم مقيدًا داخل حدود الإطار الديني دون السعي لتجاوزه ومعالجة القضايا المجتمعية الأوسع.

3. تفترض النسوية اليسارية، وهي منظور نظري يسعى إلى ربط النضال من أجل حقوق المرأة بالسياق الأوسع للتحرر الطبقي، أن الاستغلال المنهجي للمرأة واضطهادها متشابكان بشكل أساسي مع الهياكل الرأسمالية والإمبريالية التي تهيمن على المجتمع. يجادل مؤيدو هذا الرأي بأن تحرير المرأة يتطلب تحولًا عميقًا وشاملًا للأنظمة الاقتصادية والاجتماعية القائمة التي تديم عدم المساواة والظلم (12).

رابعا: التحديات الهيكلية الحالية

1. لا تزال الفجوة بين القوانين والممارسة قضية مهمة وملحة، فعلى الرغم من التقدم في التشريعات في بعض البلدان - كما يتضح من تعديل المغرب لقانون الأسرة في عام 2004 وتعزيز تونس لقوانين المساواة - لا تزال الممارسات الفعلية والأعراف المجتمعية متخلفة كثيرًا، مما يؤدي إلى بيئة لا يزال فيها العنف المنزلي منتشرًا بشكل مثير للقلق، حيث تشير الإحصاءات إلى أن ما يقرب من 35٪ من النساء العربيات يقعن ضحايا لهذا العنف وفقًا لبيانات الأمم المتحدة (13). وعلاوة على ذلك، فإن التمييز المستمر في التوظيف والتفاوتات في الأجور، إلى جانب قوانين الجنسية التي تضر بالمرأة بشكل غير متناسب، يزيد من تفاقم التحديات التي تواجهها المرأة في هذه المناطق.

2. تمثل المشاركة السياسية الضعيفة للمرأة في العالم العربي تحديًا كبيرًا آخر، حيث ظل تمثيل المرأة في البرلمانات العربية باستمرار أقل من 20٪، وهو ما يتناقض بشكل صارخ مع المتوسط العالمي البالغ 25٪. ويقترن هذا التمثيل الناقص بغياب شبه كامل للنساء في المناصب القيادية العليا، باستثناء بعض الاستثناءات المحدودة (14). وعلاوة على ذلك، لم يُترجم تنفيذ الحصص النسائية في بعض البلدان بشكل فعال إلى تمثيل حقيقي أو مناصرة لمصالح المرأة، مما يسلط الضوء على الحواجز المنهجية التي لا تزال تخنق المشاركة السياسية للمرأة ونفوذها.

3. تظهر التحديات الاقتصادية التي تواجه المرأة العربية بشكل خاص، كما يتضح من الإحصائية المحبطة التي تفيد بأن نسبة مشاركة المرأة العربية في سوق العمل لا تتجاوز 25٪، مما يجعلها الأدنى في العالم. يتفاقم هذا الوضع بسبب حقيقة أن النساء غالبًا ما يتركزن في القطاعات ذات الأجور المنخفضة، حيث يعانين من فجوة كبيرة في الأجور تبلغ حوالي 30٪ مقارنة بنظرائهن من الرجال (15). بالإضافة إلى ذلك، تؤثر أعباء العمل المنزلي غير المدفوع الأجر على النساء بشكل غير متناسب، ومع ذلك تظل هذه المساهمات غير معترف بها اجتماعيًا وقانونيًا، مما يزيد من ترسيخ عدم المساواة بين الجنسين في المجالات الاقتصادية.

خامساً: ربيع عربي نسوي؟

1. كانت المشاركة النشطة للنساء في الانتفاضات التي اجتاحت العالم العربي في عام 2011 - والتي أثرت على بلدان مثل تونس ومصر وليبيا وسوريا واليمن والبحرين - مهمة بشكل ملحوظ، حيث رفعن بحماس شعارات تدعو إلى الحرية والكرامة والعدالة مع المطالبة في الوقت نفسه بالمساواة والحقوق الكاملة للمرأة داخل مجتمعاتها (16).

2. ومع ذلك، أدت فترة ما بعد الثورة إلى تهميش واضح للمرأة، كما يتضح من الواقع المحزن المتمثل في أنها واجهت في مصر أعمال عنف جنسي منظمة تهدف إلى قمع أصواتها ومساهماتها. في ليبيا واليمن، تم استبعاد النساء إلى حد كبير من المؤسسات الانتقالية التي تشكل مستقبل دولهن، وفي تونس، على الرغم من بعض النجاح النسبي في دمج مبادئ المساواة في دستور 2014، لا تزال المرأة تواجه تحديات عملية كبيرة تعيق مشاركتها وحقوقها الكاملة (17).

سادساً: آفاق المستقبل

ويؤكد الخبراء في هذا المجال أن تحقيق المساواة الفعلية للمرأة يتطلب اتباع نهج متعدد الأوجه يشمل إصلاحات تشريعية شاملة، بما في ذلك وضع قوانين موحدة للأحوال الشخصية، وتجريم العنف المنزلي، وتوفير حقوق الجنسية للأطفال. علاوة على ذلك، يعد التمكين الاقتصادي أمرًا ضروريًا، الأمر الذي يتطلب خلق فرص متساوية، ورعاية أطفال يمكن الوصول إليها، وإجازة أمومة مدفوعة الأجر. يجب أيضًا متابعة التغييرات الثقافية العميقة، لا سيما في المناهج التعليمية، والتمثيل الإعلامي الداعم، والخطاب الديني المستنير، بالإضافة إلى تعزيز الحركات النسوية المستقلة التي تدافع عن حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين على نطاق أوسع (18).

الهوامش:

1. فاطمة المرنيسي، ما وراء الحجاب، المركز الثقافي العربي، بيروت، 2000، ص 23-45.
2. رفاعة الطهطاوي، المرشد الأمين للبنات والبنين، المطبعة الأميرية، القاهرة، 1873، ص 34-56.
3. قاسم أمين، تحرير المرأة، دار المعارف، القاهرة، 1899، ص 78-102.
4. مارجو بدران، النسويات والإسلاميون في مصر، ترجمة سامية محسن، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، 2001، ص 89-115.
5. مليكة زغال، النسوية في المغرب، دار توبقال، الدار البيضاء، 2005، ص 45-67.
6. جيل بيل، المجاهدات: نساء الجزائر في الثورة، ترجمة سامي كليب، دار الساقي، بيروت، 1999، ص 134-167.
7. صفية بن سالم، مجلة الأحوال الشخصية التونسية، دار المغرب الإسلامي، تونس، 1993، ص 23-45.
8. سهير عبد الحميد، المرأة العربية بين التخلف والتحرر، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985، ص 156-178.
9. نوال السعداوي، المرأة والجنس، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1972، ص 67-89.
10. فاطمة المرنيسي، الجنس كهندسة اجتماعية، ترجمة فاطمة الزهراء أزرويل، دار الفنك، الدار البيضاء، 2000، ص 123-145.

11. أسماء برلاس، "المؤمنون": نحو تأويل نسوي للقرآن، ترجمة ماجدة حمود، دار الساقي، بيروت، 2007، ص 78-102.

12. ناهد طوبيا، النساء الإسلام والدولة، ترجمة سهيلة حسين، دار الساقي، بيروت، 1994، ص 134-156.

13. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية 2005، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، نيويورك، 2005، ص 89-112.

14. مركز المرأة العربية للتدريب والبحوث، النساء في المجالس النيابية العربية 2020، مركز كوثر، تونس، 2020، ص 45-67.

15. منظمة العمل الدولية، المرأة العربية في سوق العمل 2018، منظمة العمل الدولية، جنيف، 2018، ص 78-95.

16. شيرين أبو النجا، النساء والربيع العربي، دار العين، القاهرة، 2013، ص 123-145.

17. لينا عطا الله، النساء والانتقال الديمقراطي في تونس، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2015، ص 167-189.

18. نادرة شلهوب كيفوركيان، المرأة الفلسطينية والعنف، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2009، ص 234-256.

خاتمة عامة

درست هذه المطبوعة العلمية بدقة القضايا المعاصرة الأكثر أهمية وإلحاحًا التي تواجه العالم العربي، والتي تمثل مجتمعة موضوعات أساسية ضرورية لفهم شامل للحقائق المعقدة والتحديات متعددة الأوجه التي تميز المنطقة العربية في المشهد الجيوسياسي اليوم. وتتراوح هذه القضايا بين المشاريع الاستعمارية التاريخية التي سعت إلى تفتيت الأمة العربية وتقسيمها، إلى الصراع العربي الصهيوني المتأصل وعواقبه بعيدة المدى والمدمرة، فضلاً عن الأزمات المستمرة المتعلقة بالتنمية والتخلف والفقر والبطالة، والتي بلغت ذروتها في قضية التطبيع مع الكيان الصهيوني المثيرة للجدل والتداعيات الخطيرة التي تنجم عن مثل هذه الإجراءات.

إن الانخراط في استكشاف شامل ودقيق لهذه القضايا الحرجة، مع الحفاظ على منظور تاريخي ووعي نقدي، أمر بالغ الأهمية لكل باحث ومفكر وطالب يطمح إلى اكتساب فهم عميق للوضع الحالي للأمة ويرغب في المساهمة بنشاط في بناء مسارها المستقبلي. على الرغم من أن التحديات التي تواجه العالم العربي هائلة بالفعل وخطيرة بطبيعتها، إلا أنها ليست مستعصية على الحل، شريطة وجود إرادة سياسية حقيقية، وإحساس متزايد بالوعي الشعبي، والالتزام بالعمل الجماعي المنظم بين الجماهير. لا يزال هناك بصيص من الأمل داخل الشعوب العربية، التي أظهرت باستمرار قدرتها الرائعة على مقاومة الاضطهاد، والحفاظ على المرونة، والنهوض في نهاية المطاف مرة أخرى عبر سجلات التاريخ.

قائمة

المصادروالمراجع

أولاً: المراجع العربية

الكتب:

1. أمين، سمير .*التطور اللامتكافئ: دراسة في التشكيلات الاجتماعية للرأسمالية المحيطية* .بيروت: دار الطليعة، 1974.
2. أنطونيوس، جورج .*يقظة العرب: تاريخ حركة العرب القومية* .بيروت: دار العلم للملايين، 1978.
3. أنيس، محمد .*الدولة العثمانية والشرق العربي .(1914-1514)* القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، 1985.
4. أركون، محمد .*تاريخية الفكر العربي الإسلامي* .بيروت: مركز الإنماء القومي، 1996.
5. أشقر، جيلبرت .*الشعب يريد: بحث جذري في الانتفاضة العربية* .بيروت: دار الساقي، 2013.
6. أوران، باسكن .*السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.
7. أيوب، محمد .*النفط والسياسة الدولية* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.
8. البلاوي، حازم ولوسياني جاكومو .*الدولة الريعية في العالم العربي* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، .1987
9. البرغوثي، عمر .*المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات: الدليل العملي* .بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2016.
10. البشري، طارق .*الحركة السياسية في مصر 1945-1952* .القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2002.
11. البنا، حسن .*مجموعة رسائل الإمام الشهيد حسن البنا* .القاهرة: دار الدعوة، 1990.
12. بطاطو، حنا .*العراق: الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية* .بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1990.
13. جابري، محمد عابد .*إشكاليات الفكر العربي المعاصر* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989.
14. ـــ .*الخطاب العربي المعاصر* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1994.
15. ـــ .*الدين والدولة وتطبيق الشريعة* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1996.

16. ـــ .*المشروع النهضوي العربي* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

17. جرجس، فواز .*الصعود والسقوط: الدولة الإسلامية في العراق والشام* .بيروت: دار الساقي، 2017.

18. ـــ .*إيران: الثورة الإسلامية وتداعياتها الإقليمية* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2018.

19. جعيط، هشام .*الفتنة: جدلية الدين والسياسة في الإسلام المبكر* .بيروت: دار الطليعة، 1989.

20. حرب، علي .*النص والحقيقة* .بيروت: المركز الثقافي العربي، 1995.

21. حربي، محمد .*الجزائر: التاريخ والمجتمع* .الجزائر: المؤسسة الوطنية للكتاب، 1986.

22. حسيب، خير الدين (محرر) .*حوار حول الديمقراطية في الوطن العربي* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

23. ـــ (محرر) .*مستقبل الأمة العربية* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.

24. حسين، غازي .*الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية* .دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2005.

25. الحسيني، محمد يونس .*الإخوان المسلمون: كبرى الحركات الإسلامية الحديثة* .بيروت: دار الأهلية للنشر والتوزيع، 2010.

26. الحسيني، يوسف منير .*التطبيع الخليجي-الإسرائيلي: الأسباب والتداعيات* .بيروت: مركز الزيتونة للدراسات، 2021.

27. الحصري، ساطع .*العروبة أولاً* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1985.

28. حلاق، وائل .*الدولة المستحيلة: الإسلام والسياسة ومأزق الحداثة الأخلاقي* .بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2014.

29. حوراني، ألبرت .*الفكر العربي في عصر النهضة 1798-1939* .بيروت: دار النهار للنشر، 1968.

30. ـــ .*تاريخ الشعوب العربية* .بيروت: دار النهار للنشر، 1997.

31. الحوت، بيان نويهض .*القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين 1917-1948* .بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1981.

32. خوري، فيليب .*سوريا والانتداب الفرنسي: سياسة القومية العربية 1920-1945* .بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2005.

33. الخالدي، رشيد .*الهوية الفلسطينية: بناء الوعي الوطني الحديث* .بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2002.

34. ـــ .*مئة عام على وعد بلفور: المواجهة الصهيونية الاستعمارية للفلسطينيين* .بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2017.

35. الخالدي، وليد .*كي لا ننسى: قرى فلسطين التي دمرتها إسرائيل سنة 1948* .بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997.

36. الدجاني، أحمد صدقي .*الوطن العربي: جدلية الوحدة والتجزئة* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1990.

37. الدوري، عبد العزيز .*التكوين التاريخي للأمة العربية* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1984.

38. ديفلين، جون .*حزب البعث: تاريخ من انشقاقاته* .بيروت: دار الطليعة، 1990.

39. دودج، توبي .*العراق: من الحرب إلى دولة جديدة* .بيروت: دار الساقي، 2005.

40. الرشيد، مضاوي .*تاريخ المملكة العربية السعودية الحديث* .بيروت: دار الساقي، 2011.

41. الريفي، محمد جبر .*التطبيع الثقافي مع إسرائيل* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2019.

42. روحاني، فؤاد .*تاريخ منظمة أوبك* .بيروت: دار الطليعة، 1975.

43. روحانا، نديم .*الفلسطينيون في إسرائيل: قراءات في التاريخ والسياسة والمجتمع* .بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2013.

44. زكي، رمزي .*الاقتصاد السياسي للبطالة* .الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1997.

45. سعادة، أنطون .*نشوء الأمم* .بيروت: مؤسسة سعادة للثقافة، 1938.

46. سعيد، إدوارد .*الاستشراق: المعرفة، السلطة، الإنشاء* .بيروت: دار الآداب، 2006.

47. ـــ .*القضية الفلسطينية* .بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 1997.

48. ـــ .*الإسلام في الإعلام الغربي* .القاهرة: دار الشروق، 2005.

49. سليم، محمد السيد .*تطور السياسة الدولية في القرنين التاسع عشر والعشرين* .ط3. القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، 2004.

50. ـــ .*تحليل السياسة الخارجية* .القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية، 1998.

51. السويدي، جمال سند .*مركز الثقل: الخليج العربي في الاستراتيجية الأمريكية* .أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2008.

52. سيادة، يوسف .*الاقتصاد السياسي للنفط العربي* .بيروت: دار الطليعة، 1978.

53. ـــ .*الاقتصاد السياسي للحروب الأهلية* .بيروت: دار الطليعة، 2015.

54. سيل، باتريك .*الصراع على سوريا: دراسة للسياسة العربية في فترة ما بعد الحرب 1945-1958* . بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1986.

55. الشاذلي، سعد الدين .*حرب أكتوبر: مذكرات الفريق سعد الدين الشاذلي* .القاهرة: الشروق الدولية، 2003.

56. شاكر، محمود محمد .*رسالة في الطريق إلى ثقافتنا* .القاهرة: مطبعة المدني، 1987.

57. ـــ .*التاريخ الإسلامي: العهد العثماني* .بيروت: المكتب الإسلامي، 1991.

58. شرابي، هشام .*النقد الحضاري للمجتمع العربي في نهاية القرن العشرين* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.

59. الشرفي، عبد المجيد .*الإسلام بين الرسالة والتاريخ* .بيروت: دار الطليعة، 2001.

60. الشويري، يوسف .*هجرة العقول العربية* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2009.

61. صالح، ياسين الحاج .*سوريا: من القفص إلى الحريق* .بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2017.

62. صايغ، أنيس .*الفكرة الصهيونية: مراحل التطور التاريخي* .بيروت: مركز الأبحاث الفلسطينية، 1971.

63. طرابيشي، جورج .*من النهضة إلى الردة: تمزقات الثقافة العربية في عصر العولمة* .بيروت: دار الساقي، 2000.

64. طه حسين .*مستقبل الثقافة في مصر* .القاهرة: دار المعارف، 1938.

65. عبد الله، عبد الخالق .*الخليج العربي: من البريكا إلى العاصفة* .بيروت: دار الساقي، 1991.

66. عبد الفضيل، محمود .*التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية في الوطن العربي* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1988.

67. عبد المؤمن، محمد السعيد .*إيران من الداخل* .القاهرة: مكتبة مدبولي، 2003.

68. عبد الناصر، جمال وعبد الحكيم عامر وآخرون .*الوحدة: فلسفتها ووسائلها* .القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، 1963.

69. ـــ .*فلسفة الثورة* .القاهرة: دار المعارف، 1954.

70. العروي، عبد الله .*الإيديولوجيا العربية المعاصرة* .بيروت: دار الحقيقة، 1970.

71. العقاد، صلاح .*تاريخ الاستعمار والتحرر في إفريقيا وآسيا* .القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1994.

72. علي، حيدر إبراهيم .*السودان: الوعي بالذات وتأصيل الهوية* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2008.

73. عفلق، ميشيل .*في سبيل البعث* .بيروت: دار الطليعة، 1959.

74. عمارة، محمد .*الإسلام والعروبة* .القاهرة: دار الشروق، 1998.

75. ـــ .*الإسلام والسياسة* .القاهرة: دار الشروق، 2007.

76. ـــ .*الأعمال الكاملة لمحمد عبده* .القاهرة: دار الشروق، 1993.

77. فانون، فرانز .*معذبو الأرض* .بيروت: دار القلم، 1963.

78. فارجيس، فيليب .*الهجرة الدولية من وإلى الدول العربية* .القاهرة: المجلس القومي للسكان، 2011.

79. فانديوال، ديرك .*تاريخ ليبيا الحديث* .بيروت: دار الساقي، 2014.

80. كابيلا، أندريه .*العمالة الوافدة في دول الخليج العربي* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.

81. كيبل، جيل .*النبي والفرعون: الحركات الإسلامية في مصر المعاصرة* .القاهرة: دار سينا للنشر، 1988.

82. ـــ .*الجهاد: التوسع والانحسار* .بيروت: دار الساقي، 2004.

83. كير، مالكولم .*الحرب الباردة العربية 1958-1964* .بيروت: مؤسسة الأبحاث العربية، 1985.

84. الكيالي، عبد الوهاب .*تاريخ فلسطين الحديث* .بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990.

85. اللافي، علي عبد اللطيف .*القبيلة والدولة في ليبيا* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

86. مسعد، جوزيف .*إسرائيل: جمهورية الخوف* .بيروت: دار الآداب، 2022.

87. المسيري، عبد الوهاب .*موسوعة اليهود واليهودية والصهيونية* (8 مجلدات). القاهرة: دار الشروق، 1999.

88. المجيدي، عبد السلام .*اتحاد المغرب العربي: المنطلقات والآفاق* .تونس: منشورات جامعة قرطاج، 1992.

89. ميتشل، ريتشارد .*جماعة الإخوان المسلمين* .القاهرة: مكتبة مدبولي، 1985.

90. ميرشايمر، جون وستيفن والت .*اللوبي الإسرائيلي والسياسة الخارجية الأمريكية* .بيروت: دار الكتاب العربي، 2008.

91. النفيسي، عبد الله .*دور الشيعة في تطور العراق السياسي الحديث* .بيروت: دار النهار للنشر، 1973.

92. نور الدين، محمد .*روسيا والعالم العربي* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2015.

93. نوفل، أحمد سعيد .*دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي* .ط2. بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2010.

94. هلال، علي الدين وجميل مطر .*النظام الإقليمي العربي* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1983.

95. هيكل، محمد حسنين .*خريف الغضب* .القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1983.

96. ـــ .*سنوات الغليان* .القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1988.

97. ـــ .*الطريق إلى رمضان* .القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1993.

98. ـــ .*ما بعد 11 سبتمبر: الإرهاب والإسلام والعلاقات الأمريكية-العربية* .القاهرة: دار الشروق، 2002.

99. هويدي، فهمي .*القرآن والسلطان: محاولة لقراءة الإسلام السياسي* .القاهرة: دار الشروق، 2003.

100. وطفة، علي أسعد .*التربية والديمقراطية في الوطن العربي* .الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2011.

101. غليون، برهان .*نقد السياسة: الدولة والدين* .بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1991.

102. ـــ .*المحنة العربية: الدولة ضد الأمة* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1993.

103. سيف الدولة، عصمت .*عن العروبة والإسلام* .بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.

104. تشومسكي، نعوم .*المثلث المشؤوم: الولايات المتحدة وإسرائيل وفلسطين* .بيروت: دار الآداب، 2001.

105. ـــ .*الهيمنة أم البقاء: السعي الأمريكي إلى السيطرة العالمية* .بيروت: دار الكتاب العربي، 2004.

106. براند، لوري .*الأردن في الميزان: صنع السياسة الخارجية الأردنية* .عمّان: المركز الأردني للدراسات، 2005.

107. روس، مايكل .*لعنة النفط: كيف تشكّل ثروات البترول الأمم* .بيروت: الدار العربية للعلوم، 2013.

التقاريروالوثائق:

108. برنامج الأمم المتحدة الإنمائي .*تقرير التنمية الإنسانية العربية 2003: نحو إقامة مجتمع المعرفة* .نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2003.

109. ـــ .*تقرير التنمية الإنسانية العربية 2016* .نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016.

110. ـــ .*الفقر متعدد الأبعاد في الدول العربية* .نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2017.

111. البنك الدولي .*الفقر والرخاء المشترك 2018* .واشنطن: البنك الدولي، 2018.

112. ـــ .*الهشاشة والصراع والعنف في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا* .واشنطن: البنك الدولي، 2020.

113. منظمة العمل الدولية .*البطالة في الدول العربية 2020* .جنيف: منظمة العمل الدولية، 2020.

114. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين .*الاتجاهات العالمية: النزوح القسري في 2020* .جنيف: المفوضية السامية، 2021.

115. منظمة اليونسكو .*تقرير العلوم: السباق نحو 2030* .باريس: اليونسكو، 2015.

116. منظمة الأمم المتحدة للمرأة .*المرأة العربية: الواقع والتحديات* .نيويورك: منظمة الأمم المتحدة للمرأة، 2019.

117. منظمة اليونيسيف .*وضع الأطفال في العالم 2019* .نيويورك: اليونيسيف، 2019.

118. منظمة الشفافية الدولية .*مؤشر مدركات الفساد 2020* .برلين: منظمة الشفافية الدولية، 2020.

119. المنظمة العالمية للملكية الفكرية .*مؤشرات الملكية الفكرية العالمية 2020* .جنيف: المنظمة العالمية للملكية الفكرية، 2020.

120. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات .*المؤشر العربي 2021* .الدوحة: المركز العربي، 2021.

121. مؤسسة الدراسات الفلسطينية .*تقرير الاستيطان 2021* .بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2021.

122. وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) .*التقرير السنوي 2020* .عمّان: الأونروا، 2021.

ثانياً: المراجع الأجنبية

123. Abu-Lughod, Janet. *Before European Hegemony: The World System A.D. 1250-1350*. New York: Oxford University Press, 1989.

124. Chang, Ha-Joon. *Kicking Away the Ladder: Development Strategy in Historical Perspective*. London: Anthem Press, 2002.

125. Cohen, Avner. *Israel and the Bomb*. New York: Columbia University Press, 1998.

126. Fromkin, David. *A Peace to End All Peace: The Fall of the Ottoman Empire and the Creation of the Modern Middle East*. New York: Henry Holt, 1989.

127. Golan, Galia. *Soviet Policies in the Middle East: From World War Two to Gorbachev*. Cambridge: Cambridge University Press, 1990.

128. Juhasz, Antonia. *The Bush Agenda: Invading the World, One Economy at a Time*. New York: Regan Books, 2006.

129. Kinzer, Stephen. *All the Shah's Men: An American Coup and the Roots of Middle East Terror*. Hoboken: John Wiley & Sons, 2003.

130. Klare, Michael. *Blood and Oil: The Dangers and Consequences of America's Growing Dependency on Imported Petroleum*. New York: Metropolitan Books, 2004.

131. Kyle, Keith. *Suez: Britain's End of Empire in the Middle East*. London: I.B. Tauris, 1991.

132. Laqueur, Walter. *A History of Zionism*. New York: Schocken Books, 1972.

133. Laqueur, Walter and Barry Rubin, eds. *The Israel-Arab Reader: A Documentary History of the Middle East Conflict*. 6th ed. New York: Penguin Books, 2001.

134. Lewis, Bernard. "Rethinking the Middle East." *Foreign Affairs* 71, no. 4 (Fall 1992): 99-119.

135. Melman, Yossi and Meir Javedanfar. *The Nuclear Sphinx of Tehran*. New York: Carroll & Graf, 2007.

136. Morris, Benny. *1948: A History of the First Arab-Israeli War*. New Haven: Yale University Press, 2008.

137. Oren, Michael. *Six Days of War: June 1967 and the Making of the Modern Middle East*. New York: Oxford University Press, 2002.

138. Parra, Francisco. *Oil Politics: A Modern History of Petroleum*. London: I.B. Tauris, 2004.

139. Quandt, William. *Camp David: Peacemaking and Politics*. Washington: Brookings Institution, 1986.

140. Rabinovich, Abraham. *The Yom Kippur War: The Epic Encounter That Transformed the Middle East*. New York: Schocken Books, 2004.

141. Sampson, Anthony. *The Seven Sisters: The Great Oil Companies and the World They Made*. New York: Viking Press, 1975.

142. Seale, Patrick. *Asad: The Struggle for the Middle East*. Berkeley: University of California Press, 1988.

143. Shlaim, Avi. *The Iron Wall: Israel and the Arab World*. New York: W.W. Norton, 2000.

144. ــــ. *Lion of Jordan: The Life of King Hussein in War and Peace*. New York: Alfred A. Knopf, 2007.

145. Yergin, Daniel. *The Prize: The Epic Quest for Oil, Money, and Power*. New York: Free Press, 1991

فهرس

الموضوعات

فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	04
المحور الأول: القضايا التاريخية والسياسية	06
المحاضرة الأولى: المشاريع والمخططات الاستعمارية تجاه الوطن العربي من كامبل بنرمان إلى الشرق الأوسط الكبير (الجزء الأول)	07
المحاضرة الثانية: المشاريع والمخططات الاستعمارية تجاه الوطن العربي (الجزء الثاني - من سايكس بيكو إلى الشرق الأوسط الكبير).....	18
المحاضرة الثالثة: قضية الوحدة العربية في تطورها التاريخي.....	28
المحاضرة الرابعة: القوى العظمى والموقف من مشروع الوحدة العربية.....	34
المحاضرة الخامسة: الصراع العربي-الصهيوني و انعكاساته على تطور الوطن العربي.....	41
المحاضرة السادسة: التيارات والأحزاب السياسية الكبرى في الوطن العربي ومشاريع البناء والتغيير.....	49
المحاضرة السابعة: الاستغلال الديني في الصراع السياسي العربي المعاصر.....	54
المحور الثاني: القضايا الاقتصادية والاجتماعية	60
المحاضرة الثامنة: الجذور التاريخية للتخلف في الوطن العربي.....	61
المحاضرة التاسعة: النفط العربي ومكانته في الصراع والعلاقات الدولية.....	68
المحاضرة العاشرة: الاقتصادات العربية في ظلّ التجزئة السياسية والتبعية.....	75
المحور الثالث: قضايا ثقافية واجتماعية	79
المحاضرة الحادية عشرة: الثقافة العربية المعاصرة: و اقع وتحديات.....	80
المحاضرة الثانية عشرة: الحركة النسوية العربية ومطالب التغيير الاجتماعي.....	86
خاتمة عامة.....	91
قائمة المصادر والمراجع	93
فهرس الموضوعات.....	104